جامعة 8 ماي 1945

- قالمة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

تحت عنوان:

تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

2020 -1999

إعداد الطالب:

✓ رحماني علي

إشراف الأستاذة :

✓ د/خلف الله فهيمة.

السنة الجامعية: 2021-2022.

جامعة 8 ماي 1945

- قالمة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

تحت عنوان:

تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

2020 -1999

إعداد الطالب:

✓ رحماني علي

إشراف الأستاذة :

✓ د/خلف الله فهيمة.

السنة الجامعية: 2021-2022.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالي"... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ..."

صدق الله العظيم {سورة الأحقاف} الأية رقم :15

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد، الحمد لله الذي وفقني ومكّنني من إتمام هذا البحث وما كنت لأوفق لولاه فألف حمد وألف شكر لله عز وجلّ.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذة الفاضلة الدكتورة: **خلف الله فهيمة** على إشرافها على هذا العمل وما تقدم بها من وإرشاد طيلة فترة البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتوصيات بعد قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي يد المساعدة أو أسدى لي نصيحة أو كلمة طيبة لدعمي ومساندتي.

الإهداء

إلى تلك التي لا تمل من السؤال، ولا تمل من العطاء، ولا تمل من الدفع بي إلى الأمام.إلى من عشت بدعواتها وسرت بحبها وكبرت بين أحضانها.

معلمتي الأولى والدائمة إليك: أمي، أمي، أمي.

إلى صاحب القلب الطيب، الذي أنحني إليه لأهديه ثمرة جهدي وساما مني إليك تقديرا لك على كل ما منحتني إياه، إلى من رعاني وكان عونا لي في حياتي، إلى الذي معزته لا تعد وتقاس في قلبي، لن أفيك حقك مهما حييت أبي الغالي.

إلى من أحس بالسعادة وأنا بينهم ولا معنى للحياة دونهم، إخوتي وفقهم الله في دينهم ودنياهم، وأنار الطريق أمامهم، حفظكم الله وجعلكم سندا لي في هذه الدنيا.

إلى كل زملائي وزميلاتي في مشواري الدراسي.

إلى كل أحبتي وأحبائي الذين وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الصفحة.

إل كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999إلى غاية2020 ودراسة واقع الاقتصاد الجزائري ومعرفة اثر تقلبات أسعار البترول عليه، وتشريح مقومات الاقتصاد الوطني التي تمكنه من التنويع في مصادر الدخل بالاعتماد على الإمكانيات الداخلية وبالاعتماد على الكفاءات العلمية المتخصصة في استغلال الطاقات الكامنة للاقتصاد الجزائري سواء الطبيعية أو البشرية.حيث بعد الدراسة توصلنا إلى أن الجزائر دولة عضو مؤثر وملتزم في منظمة الأوبك مما يجعلها تخضع لقيودها وقوانينها وتأثر الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة بتداعيات فيروس كورونا والذي أدى إلى انهيار أسعار البترول بالإضافة لتأثر الميزانية العامة للجزائر بتغيرات أسعار البترول باعتبار أن الجزء الأكبر من إيراداتها مشكل من الجباية البترولية، وأيضا الاعتماد على السعر المرجعي للبرميل في بناء الميزانية العامة.

الكلمات المفتاحية : البترول، السوق البترولي ،أسعار البترول، الكارتل،التوازن الداخلي والخارجي .

Abstract:

This studyaims to shed light on the impact of oi l prices on the Algerian economic variables during the period 1999 to 2020, and to study the reality of the Algerian economy and know the impact of oilprice fluctuations on it, and to dissect the components of the national economythatenableit to diversifyinto sources of income by relying on internalcapabilities and by relying on scientificcompetenciesspecialized in Exploiting the latent energies of the Algerian economy, whethernatural or human. After the study, weconcludedthatAlgeriais an influential and committedmember state of the Organization of the PetroleumExporting Countries, whichmakesitsubject to its restrictions and laws. The global economy in general and the Algerian economy in particularwasaffected by the repercussions of the Corona virus, whichled to the collapse of oilprices in addition to the impact of Algeria'sgeneral budget The changes in oilprices, giventhat the bulk of its revenues are formedfrompetroleum taxation, as well as reliance on the referenceprice of a barrel in building the general budget.

Keywords: oil, oilmarket, oilprices, cartel, internal and external balance

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الفهرس العام.	I-III
قائمة الجداول.	IV-V
قائمة الأشكال.	VI
المقدمة العامة.	**أ - ت**
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للصناعة البترولية	
تمهيد.	9
المبحث الأول: الإطار النظري للبترول.	10 -21
المطلب الأول: لمحة عن البترول.	10
المطلب الثاني: خصائص ومميزات البترول.	14
المطلب الثالث: مراحل الصناعة البترولية ومشتقاته.	19
المبحث الثاني: السوق البترولي.	22 -34
المطلب الأول: مفهوم ومراحل السوق البترولي.	22
المطلب الثاني: أنواع السوق البترولية.	26
المطلب الثالث: الجهات المؤثرة في السوق البترولي.	27
المطلب الرابع: الصدمات البترولية.	31
المبحث الثالث: أسعار البترول في العالم.	35 -40
المطلب الأول: مفهوم الأسعار البترولية.	35
المطلب الثاني: أنواع الأسعار البترولية وآليات التسعير.	35
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأسعار البترولية.	38
خلاصة.	41
الفصل الثاني: التطورات التي مرت على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد.	43

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط.	44 - 63
المطلب الأول:المخطط الثلاثي الأول (1967-1969).	44
المطلب الثاني: المخططين الرباعيين الأول والثاني(1970-1973)،(1974-1977).	48
المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات.	64 - 80
المطلب الأول: مصيدة المديونية واللجوء الى مؤسسات التمويل الدولية.	64
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية تحت رعاية مؤسسات التمويل الدولية.	68
المطلب الثالث: التحول من النهج الاشتراكي الى اقتصاد السوق وظهور المقطع الخاص (الخوصصة).	76
المبحث الثالث: التطورات التي مربها الاقتصاد الجزائري من (1990-2020).	81 -102
المطلب الأول: برنامج دعم النمو الاقتصادي(2001-2004).	81
المطلب الثاني:البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009).	86
المطلب الثالث:برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).	91
المطلب الرابع: برنامج النمو الاقتصادية خلال الفترة 2015-2020.	96
خلاصة.	103
الفصل الثالث:تأثير أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر	
تمهيد.	105
المبحث الأول: واقع البترول في الجزائر.	106 -120
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر.	106
المطلب الثاني: إمكانيات البترول الجزائرية.	110
المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في الجزائر.	114
المبحث الثاني: إجراءات الشركات البترولية في التحكم في أسعار البترول.	121 -136
المطلب الأول: إستراتيجية الشركات البترولية في توجيه السوق.	121
المطلب الثاني: نظام الكارتل وآلياته وأهم منظماته.	127
المطلب الثالث: أدوات احتكار السوق البترولي.	129
المطلب الرابع : تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والجزائري.	131
المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على المتغيرات الكلية الاقتصادية.	137 -156

المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي.	137
المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي.	144
المطلب الثالث: الاستراتيجيات البديلة للتبعية للبترول.	150
خلاصة.	155
الخاتمة العامة.	157
قائمة المراجع.	161

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	لون البترول ودرجة جودته	16
02	أنواع المشتقات البترولية	21
03	توزيع مخصصات الميزانية على القطاعات في الجزائر(1967-1969)	46
04	الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي1967-1969	47
05	الاعتماد المالي المخصص للاستثمارات المخطط الرباعي الأول	49
06	حصة القطاعات في التشغيل / الفترة (1969-1979)	51
07	جدول المقارنة بين التوقعات والإنتاج الفعلي	52
08	الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار في المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)	53
09	الفرق بين الاستثمارات في المخططين الرباعيين الأول والثاني	54
10	هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة التكميلية 1978-1979	55
11	الانفاق الاستثماري على الصناعة خلال الفترة 1967-1977	57
12	استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	58
13	حصة القطاعات في التشغيل / في الفترة (1980-1985)	59
14	نسبة التشغيل المحققة في مختلف البرامج الاقتصادية	60
15	المخصصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية	61
16	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة 1985-1989	62
17	وزن المحروقات في صادرات السلع والخدمات	63
18	تطور ديون الخارجية الجزائرية في الفترة 1980-1997	65
19	تطور قيمة وخدمات الديون بمليار دولار 1993-1997	65
20	تطور بنية خدمة الدين بملايير الدولارات الأمريكية	67
21	الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي	73
22	الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص	74
23	تطور احتياطي الصرف	80
24	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة(2001-2004)	81
25	يمثل تخصيص القطاعات في مخطط الإنعاش الاقتصادي	82
26	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	84
27	تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2004	85
28	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004	86
29	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	88
30	تطور صادرات المحروقات خلال الفترة (2005-2009)	89

31	التطورات الحاصلة للصادرات الاجمالية خارج المحروقات في الجزائر(2005-2009)	90
32	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال 2005-2009	91
33	مضمون برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)	92
34	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014	93
35	معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الجزائر ما بين 2010-2014	94
36	القطاعات المساهمة في خلق مناصب شغل2010-2014	95
37	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019	97
38	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015-2020	100
39	تطور الايرادات العامة في الجزائر 2015-2020	100
40	تطور حجم الاحتياطي المؤكد من البترول في الجزائر1999-2020	111
41	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة1999-2020	113
42	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة في الجزائر1999-2020	114
43	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة للجزائر1999-2020	116
44	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الكلية في الجزائر1999-2020	118
45	سعر التعادل المالي والاعتماد على البترول في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	125
46	أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي1999-2020	139
47	تطور رصيد الموازنة العامة بالمقارنة مع تغيرات أسعار البترول1999-2020	140
48	تطور معدل البطالة بالمقارنة مع تغيرات أسعار البترول 1999-2020	142
49	تطور معدل التضخم بالمقارنة مع تغيرات أسعار البترول1999-2020	143
50	تطور معدلات الاستثمار بالمقارنة مع أسعار البترول للفترة1999-2020	145
51	تطور رصيد الميزان التجاري بالمقارنة مع أسعار النفط 1999-2020	147
52	تطور الدين الخارجي بالمقارنة مع أسعار البترول للفترة 1999-2020	149
53	إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية	155

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهداف الخوصصة	78
02	تطور الاحتياطي البترولي في الجزائر للفترة 1999-2020	112
03	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة1999-2020	114
04	مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للجزائر	116
05	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة للجزائر1999-2020	118
06	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الكلية في الجزائر1999-2020	120
07	تطور معدل التضخم بالمقارنة مع تغيرات أسعار البترول1999-2020	145
08	تطور معدلات الاستثمار بالمقارنة مع أسعار البترول للفترة1999-2020	147
09	تطور رصيد الميزان التجاري بالمقارنة مع أسعار النفط 1999-2020	149
10	تطور الدين الخارجي بالمقارنة مع أسعار البترول للفترة 1999-2020	151

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تمهيد:

لقد اكتشف الإنسان البترول منذ القديم وكان شائع الاستخدام في كل الحضارات الإنسانية القديمة واختلاف استخدامه من حضارة إلى أخري في شكل استخدامات محدودة تقتصر على البناء وترصيف الطرق وبقي الحال على ما هو عليه حتى تم استعماله كوقود لمحركات الاحتراق الداخلي مع بداية ثورة الإنتاج الصناعي أصبح البترول هو أهم مصدر للطاقة بالعالم نظرا لمميزاته العديدة، الأمر الذي جعل الدول وبالخصوص الشركات العالمية تتنافس على إنتاجه بالبحث والتنقيب في العالم وكانت الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في الصناعة البترولية، ومع سيطرة هذه الصناعة على الاقتصاد العالمي وارتفاع العوائد المحققة منها، أصبحت العديد من الدول خاصة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد على البترول كمورد أساسي في ميزانيتها.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهو يعتمد بشكل أساسي على عائدات قطاع المحروقات حيث تشكل الإيرادات المحققة منه أكثر من90% من الإيرادات الكلية، والتي تستغلها الجزائر في تغطية نفقاتها وتمويل استثماراتها، في ظل غياب الاستغلال الأمثل للموارد التي تسخر بها الجزائر ، ما جعلها رهينة تقلبات أسعار البترول العالمية،وكون البترول مورد غير متجدد ولذا يتعين على الجزائر البحث والعمل على استغلال موارد أخرى بديلة لتخفيف العبء على قطاع المحروقات وتقليل تبعية الاقتصاد الجزائري له.

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما تأثيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999-2020 ؟**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آليات التسعير المتبعة في السوق البترولي العالمي؟
- من خلال المخططات والإصلاحات والبرامج التي مر بها الاقتصاد الجزائري، هل وصل إلى تحقيق تنويع اقتصادي؟
- ما هو تأثير أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

من خلال الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- توجد آليتين للتسعير بالسوق البترولي آلية التسعير الفوري والية التسعير الآجل وتغلب آلية التسعير الفوري على آلية التسعير الأجل.
- رغم التنوع في المؤسسات الاقتصادية للجزائر إلا أن المداخيل التي يحققها الاقتصاد الوطني يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات.
- خلال فترة الدراسة تأثر رصيد الميزان التجاري بشكل طفيف بالمتغيرات التي حدثت في أسعار البترول.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كون الجزائر تعتمد على البترول كمصدر أساسي للدخل، ورغم الصدمات البترولية المتكررة سواء بالإيجاب أو السلب على الاقتصاد الوطني ورغم مساعي الدولة الجزائرية إلى تنويع مصادر الدخل إلا أنها لم تخرج عنه كمصدر رئيسي إن لم نقل الوحيد في مداخليها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بشكل كبير إلى تسليط الضوء على تأثير أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 1999إلى غاية2020 ويندرج ضمن الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية:

- دراسة واقع الاقتصاد الجزائري ومعرفة اثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني.
- محاولة معرفة مقومات الاقتصاد الجزائري التي تمكنه من التنويع في مصادر الدخل بالاعتماد على الإمكانيات الداخلية وبالاعتماد على الكفاءات العلمية المتخصصة في استغلال الطاقات الكامنة للاقتصاد الجزائري سواء الطبيعية أو البشرية.
- رسم إستراتيجية مستقبلية معززين الإنجازات الإيجابية المحققة وتفادي السياسات الفاشلة السابقة.

حدود الدارسة :

- الإطار الزمني للدراسة :يشمل الفترة الممتدة من 1999 إلي 2020.
- الإطار المكاني للدراسة: فقد تم تحديد الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة القطاع البترولي الجزائري وتأثيره على المتغيرات الكلية الداخلية والمتغيرات الكلية الخارجية .

الدراسات السابقة :

هناك دراسات ومواضيع تناولت عناوين تقترب من عنوان دراستنا أو تطرقت إلي أحد المتغيرات دراستنا والتي من بينها ما يلي

أولا: دراسة موري سمية {2015}،بعنوان"**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية** ".تهدف هذه الدراسة وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية لتحليل اثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر ،حيث تناولت مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر بالموازاة مع تغيرات أسعار البترول في السوق الدولية حيث أبرزت مدي ترابط الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات توصلت الدراسة إلي تواجد علاقة متوازية ومستمرة بين تغير سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

آما دراستنا فقد ركزت على العلاقة القائمة بين تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة أثر تغيرات سعر البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالأخص مؤشرات التوازن الداخلي وكذا التوازن الخارجي التي تعطينا قراءة صحيحة تعكس وضع الاقتصاد داخليا من خلال مؤشرات البطالة وخارجيا من خلال ميزان المدفوعات والدين الخارجي .

ثانيا: دراسة بن موفق زروق {2019} **"إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة "** هدفت هذه الدراسة وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية إلى محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري وتسليط الضوء على مضمون البرنامج الاقتصادي الجديد ،و اختيار مدي قدرته على التنويع الاقتصادي بالإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري وقد توصلت الدراسة إلي أن الإسراف في الاعتماد على قطاع المحروقات كليا في تمويل التنمية الاقتصادية منذ الثمانينات وبقائه المحرك الأساسي لمعدلات النمو في الجزائر حتم على مخططات التنمية في الجزائر أن تصبح رهينة لتقلباته التي تحدث في أسواق النفط العالمية ما كبد الجزائر خسائر اقتصادية كبيرة جراء الانخفاض الكبير لعوائده وقد بدئ ذالك جليا من خلال الأزمات النفطية التي عرفتها الجزائر منذ الأزمة البترولية لسنة 1986 وصولا إلي ا أزمة الأخيرة لسنة 20014 التي أثرت بشكل سلبي على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.

المنهج المتبع:

تم استخدام المنهج التاريخي من خلال سرد تاريخ البترول والمراحل الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري وكذا المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الوضعية الاقتصادية للجزائر وتحليل تأثيرات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

هيكلة الدراسة:

حتى تتم دراسة الموضوع بطريقة منظمة ولنتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث عنون الفصل الأول **مدخل مفاهيمي لأسعار البترول**، حيث قسمناه إلي ثلاثة مباحث ، المبحث الأول الإطار النظري لبترول المبحث الثاني ، السوق البترولي ، المبحث الثالث ، أسعار البترول في العالم ،أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه **التطورات التي مرت على الاقتصاد الجزائري** ،حيث قسمناه إلي ثلاثة مباحث المبحث الأول ،الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط أما المبحث الثاني ، الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات أما المبحث الثالث ،التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري من {2020/1999} أما الفصل الثالث فقد كان تحت عنوان **تأثير أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر** حيث تم التطرق فيه لواقع البترول في الجزائر والإجراءات المتبعة من طرف الشركات البترولية للتحكم في أسعار البترول، وتم التطرق من خلاله أيضا لتحليل أثر تحركات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة (1999-2020)والذي قسمناه إلي ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول واقع البترول في الجزائر وفي المبحث الثاني إجراءات الشركات البترولية للتحكم في أسعار البترول وخصص المبحث الثالث أثر أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية الفترة 2020/1999.

صعوبات البحث : أهم الصعوبات التي واجهتني تكمن في النقاط التالية:

- ضيق الوقت الممنوح لنا مع صعوبة الموضوع نضرا لتشابكه في العديد من المجالات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- قلة المراجع التي تخدم الموضوع في المكتبة الخاصة بالكلية والشيء المتوفر قليل المعلومات
- الإحصائيات المتضاربة بين الهيئات الرسمية.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي

لأسعار البترول

تمهيد:

تتعدد مفاهيم الطاقة فهناك الطاقة المائية، الطاقة الشمسية والطاقة النووية. ولقد استعمل الإنسان الطاقة منذ زمن بعيد في تلبية احتياجاته وكان الفحم هو المصدر الأساسي للطاقة في العالم لكن اكتشاف البترول وتوجه الإنسان إلى استخدامه من أجل الحصول على الطاقة، قلل من الاعتماد على الفحم وقبل الغوص في هذا البحث لابد من توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات الفنية والاقتصادية الخاصة بمادة البترول وهذا من أجل التسهيل على القارئ فهم المصطلحات المستعملة وإعطاء صورة مكتملة حول ماهية البترول وطرق صناعته وتسعيره وتسويقه آخذين في عين الاعتبار بعين الاعتبار العوامل والمؤثرات التي تتدخل عبر كل مراحل العمليات الثلاثة السابقة.

كل هذا من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للبترول.**
- **المبحث الثاني:السوق البترولي.**
- **المبحث الثالث: أسعار البترول في العالم.**

المبحث الأول: الإطار النظري للبترول.

على الرغم من أن البترول معروف كمادة قابلة للاشتعال ومستخدم في العديد من المجالات منذ العصور القديمة، حيث استخدم في الانارة والتدفئة والبناء إلى أنه لم ينظر إليه كمصدر للطاقة تعتمد عليه في تحريك الآلات إلا مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وبخاصة بعد اختراع محرك الاختراع الداخلي فأصبح ينافس الفحم ويحل محله في العديد من المجالات الصناعية أبرزها النقل وتوليد الكهرباء.

المطلب الأول: لمحة عن البترول.

لبترول من أهم مصادر الطاقة التي توصل إليها الإنسان لأنه وقود الاقتصاد العالمي والقلب النابض له.

الفرع الأول: تعريف البترول:

كلمة نفط يقصد بها الهيدروكربونات السائلة فهي مرادفة لكلمة زيت الصخر وتعني petruleum وتستعمل كذلك لتشمل الغاز الطبيعي naturel gaz وكلمة petruleum أصلها لاتيني مكونة من زيت petr+ olèum صخر، أي بمعنى زيت الصخر.[1]

وقد يأحذ البترول شكلا سائلا ويسمى حينئذ بالزيت الخام grude oïl أو يأحذ شكلا غازيا فيسمى الغاز الطبيعي natural gaz.[2]

تعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل مادة مشتقة منه، فكل مشتق يتكون من جزئيات هي وحدات تركيبها الأساسي وكل جزء يتألف من ذرات وتتجدد خصائص المادة بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعها.[3]

ويتكون البترول من خليط الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50%- 90% بالإضافة إلى مركبات أخرى مثل الآزوت، الفوسفاط، الأكسجين والمليوم وتتراوح كثافة ثقل البترول ما بين 0.65 و 1.85غ/سم، يقاس البترول عموما بمقياسين هما: الطن والبرميل.[4]

---

[1] سفيان عمراني،"**أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة 2000م- 2015م**"، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص 20.

[2] مدحت العراقي، "**ارتفاع أسعار النفط الأسباب- التداعيات- التوقعات**"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الثامن، 2006، ص 11 .

[3] شتيوي مروة، شتيوي شبيلة، "**أثر تقلبات سعر البترول على الاستثمار في الجزائر 2000م- 2016م**"، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، الجزائر، ص 16.

[4] **مرجع نفسه**، ص03.

البترول خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه لأن تخرج لسطح الأرض من تلقاء نفسها أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة "شقوق، كسور أرضية" أو بفعل الإنسان.

وقد اختلف العلماء في أصل نشأة البترول، فمنهم من يرى أنه نشأ نشأة أزلية أو طبيعية "أي أنه نشأ بدون سبب يمكن أن يعرفه الانسان كنتيجة لتفاعل الكيماوي الذي حدث في المواد الغير عضوية التي يتكون منها.[1]

الفرع الثاني: أصل البترول ونشأته:

أولا: أصل البترول: لم يتفق الجيولوجيون والعلماء في تحديد أصل البترول وكيفية تجمعه وتكونه وانقسموا إلى قسمين فهناك فريق ينصر النظرية العضوية لأصل البترول وآخر يؤمن بنظرية غير العضوية له.

1- **النظرية العضوية**[2]: يعتقد رواد ومؤيدو هذه النظرية أن البترول تكون من بقايا كائنات عضوية منذ ملايين السنين واستقرت بقايا ما في قاع المحيط ثم تعرضت لدرجات حرارة مرتفعة جدا وضغوط متزايدة مما أدى إلى تكون صخور رسوبية ثم حدثت تفاعلات كيميائية كانت نتائجها تكون مادة شمعية تسمى الكيروجين وعندما تسخن هذه المادة بدرجات حرارة أعلى من 100 تنفصل إلى سائل "زيت" وغاز "غاز طبيعي" وعلى هذا الأساس فإنه باختلاف طبيعة النباتات والحيوانات المترسبة وكذلك باختلاف طبيعة ومكونات الرسوبية الحاوية للبترول تختلف البترول النتاج في الكثير من صفاته الطبيعية والكيميائية. والأدلة على صحة هذه النظرية:

- وجود حقول البترول بالقرب من البحار أو في البحار.
- البترول له خواص ضوئية لا توجد إلا في المواد ذات الأصل العضوي.
- لم يعثر على وجود البترول في الصخور النارية إلا عرضا.
- 70% من حقول البترول توجد في طبقات الصخور الرسوبية لدمر الحياة المتوسطة وعصر الثلاثي وغالبية الباقي في الصخور الرسوبية لدمر الحياة القديمة.
- وجود مادة البورفرين "خواص المادة".
  - تتحلل في وجود الأكسجين دل ذلك على أن البترول تكون في بيئة اختزالية.
  - تكون البورفرين من الكلورفيل أو أصباغ حيوانية مماثلة.

النظرية العضوية لتفسير نشأة البترول وأصله هي الأكثر منطقية وبالتالي كانت الأكثر قبولا وشعبية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**"، الدار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2015م، ص15.

[2] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

إن البترول لا يتكون إلا في الصخور الرسوبية وليست النارية أو المتحولة لأن الأولى وحدها المسامية وبالتالي فإن له طبيعة الانتقال أو الهجرة، إن البترول والغاز الطبيعي توأمين من حيث التواجد بصرف النظر عن نسبة الحجم بينهما في مكان واحد.[1]

2- **النظرية الغير العضوية**[2]: كان من المعتقد أن الهيدروكربونات والكجولات والسكريات والدهون والزيوت والراتنجات الصمغية لا يمكن تحضيرها إلا عن طريق المملكة الحيوانية والنباتية لهذا سميت بالمركبات العضوية وفي عام 1675م قدم العالم الفرنسي "ليمري" تصنيفه المشهور ومن خلال قسم المركبات الطبيعية إلى معدنية، نباتية، وحيوانية وقد تم تطوير هذا التصنيف إلى المركبات العضوية التي يتم تحضيرها في أعضاء النباتات والحيوانات وغير العضوية التي تتواجد في الطبيعة على هيئة معادن وكان من المعتقد أن هناك قوة حيوية لا يتم تحضير المركبات العضوية إلا عن طريقها وفي عام 1828م قام العالم "فولمر" بتحضير اليوريا عن طريق سيانات الأمونيوم وكان من المعتقد السائد أن اليوريا وهي أحد المركبات العضوية لا يمكن تحضيرها إلا عن طريق المملكة الحيوانية. وتقول النظرية: البترول تكون نتيجة تفاعلات كيميائية حصلت بالقرب من البراكين أو في أعماق البحار.

وفي عام 1866م قدم "بارثلوث" النظرية الغير العضوية لتحضير الهيدروكربونات من عناصر ومركلات غير عضوية وتشمل هذه النظرية على تفاعلات الصخور المحتوية على كربونات الكالسيوم مع المعادن القلوية حيث يتكون كربيد الذي يتفاعل بدوره مع الماء وينتج الأسيتلين ومن الأسيتلين وعن طريق تفاعلات مختلف مختلفة ينتج خليط من الهيدروكربونات الخفيفة وباستمرار تفاعلات الألكلة والبلمرة والتكثيف يتكون البترول.

ومما يعتبر أساسا لعدم تقبل النظرية غير العضوية لتكوين البترول وجود بعض المكونات النشطة ضوئيا وبعض المواد غير الثابتة حراريا والتي لا يمكن تواجدها عند درجات الحرارة اللازمة لاستكمال التفاعلات السابقة وكذا تواجد البترول في الصخور الرسوبية بصفة أساسية والتي تكون عند درجات حرارة منخفضة نسبيا.

تجمع هذه النظريات رغم تعددها على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى حيث يحاول أنصار هذه النظرية البرهان عليها بواسطة التحليلات المخبرية الكيميائية التي أدت إلى الحصول على البترول من مواد أصلها معدني بعد اخضاعها للشروط الطبيعية

[1] عبدالمطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[2] **مرجع نفسه**، ص ص17، 18.

والكيميائية نفسها التي يخضع لها تشكيل البترول ويدعم أراء هذه المجموعة هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو البترول كالبنزين والأستلين والميثان...إلخ.[1]

الفرع الثالث: تاريخ البترول:

أولا: البترول في الحضارات القديمة: عرف المصريون القدماء البترول منذ القدم واستخدموه في مواد للتحنيط، كما استخدمه البابليون الآشوريون كمواد صالحة لبناء المنازل، وقدس الايرانيون النار المشتعلة على مسطحاته، كما استخدم الهنود الحمر والروس وأهل روما وسكان الشرق الأوسط في علاج المرض ولم يعرف استخدام البترول في اغراض الاضاءة إلا مع بداية القرن الأول الميلادي وذلك عندما ارتفعت أسعار زيت الحوت "بوصفه المادة التي كانت تستخدم في الاضاءة " فبدأ الانسان يفكر في بديل له فكان هذا البديل هو البترول، تم حفر أول بئر للبترول في الصين في القرن الرابع ميلادي أو قبل ذلك وكان يتم احراق البترول لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح وفي القرن الثامن ميلادي كان يتم رصف الطرق الجديدة في بغداد باستخدام الغاز الذي يتم احضاره من ترشحات البترول في هذه المنطقة أما القرن التاسع ميلادي بدأت حقول البترول في باكو، أذربيجان بانتاج البترول بطريقة اقتصادية لأول مرة وأيضا وصف ماركوبولو في القرن الثالث عشر ميلادي البترول الخارج من هذه الآبار بقوله أنها مثل حمولة مئات السفن، مع تقدم وسائل الصناعة في القرن التاسع عشر بدأ الناس يستخدمونه في أغراض التشحيم وكانت الوسيلة الوحيدة للحصول عليه هي تعبئة في المستودعات القريبة من سطح الأرض[2].

ثانيا: اكتشافات البترول في الدول:

في سنة 1858م اكتشف البترول في رومانيا ثم في سنة 1859م تمكن الكولونيل دريك من حفر أول بئر في مدينة تتيوسفل بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة، تراوح حجم الانتاج بين 15 إلى 25 برميل في اليوم ومع مرور الوقت وصلت كمية الانتاج إلى 76 طن من البترول الخام عام 1860م بعد حفر حوالي 84 بئرا، هذه الزيادة نتيجة الطلب المتزايد على البنزين الذي تعمل عليه محركات الاحتراق الداخلي التي اخترعت في ذلك الوقت.[3]

وكان هذا ايذانا باستخدام البترول ومشتقاته في أغراض متعددة لتسيير السيارات بالبنزين في 1908م والطائرات في 1927م والقاطرات بالديزل في 1934م بعد أن كانت تسيير بالفحم وكذا تشحيم الآلات والمعدات المختلفة..إلخ.وقد ساعد على زيادة الطلب على البترول وتعدد استخداماته في الو.م.أ بصفة خاصة عدة عوامل هي[4]:

- التوسع الصناعي في غرب أوروبا وانجلترا خاصة الذي حدث خلال تلك الفترة.

[1] شتيوي مروة، شتيوي شبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 08.

[2] كميلة عبدة، **"أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 2000م- 2016م"**، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017م، ص 43.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، صص 21، 22.

[4] **مرجع نفسه**، ص22.

- ظهور أنابيب البترول كوسيلة لنقله، ثم تلاها استخدام ناقلات البترول مما أدى لخفض تكاليف نقله واتساع وكبر أسواقه.
- تعدد وتنوع واتساع مجالات استخدامات البترول وكذلك مشتقاته وشيوعها في كثير من دول العالم "الامبراطورية الاستعمارية للدول الغربية" مما ازداد حجم الطلب عليه.
- قيام الحرب العالمية الأولى وظهور ضرورة البترول في تسيير آلاتها.
- تحقق منفعة مكانية كبيرة منه بسبب أن مصادفة اكتشاف الأول في ولاية بنسلفانيا التي تعتبر قلب الصناعة الأمريكية في ذلك الوقت وبالتالي لم تكن هناك تكلفة عالية لنقله من مراكز انتاجه إلى مراكز استخدامه نتيجة تعدد استخداماته وتوسع النطاق الجغرافي لاستهلاكه أصبح سلعة عالمية واستراتيجية سواء في الانتاج أو الاستهلاك.

بالاضافة إلى ذلك تم اكتشاف حقول بترول كبيرة في كندا، جزر الهند الشرقية، ايران، فنزويلا، المكسيك، وتم تطويرهم لاستغلالهم صناعيا في تسيير الآلات والصناعات التي تستخدم البترول بداية من 1920م.[1]

المطلب الثاني: خصائص ومميزات البترول.

الفرع الأول : أشكال مادة البترول:

إن مادة البترول تكون على أشكال أو صور مختلفة فهذه المادة تكون على ثلاث صور في الطبيعة هي:

- **الصورة السائلة**[2]: ويطلق عليها مادة البترول الخام، وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها بين الأسود والأخضر والبني والأصفر كما وأنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة والنوعية لمادة البترول الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية المتواجدة في مادة البترول كلما ازدادت النوعية أو ثقله والعكس بالعكس. إن على مقدار ونسبة الذرات الكربونية المتواجدة في مادة البترول الخام يتحدد نوع البترول الخام وكذلك مقدار ونوعية المنتجات البترولية فحيث تكون الذرات الكربونية بنسبة عالية وكبيرة تكون الكثافة والنوعية عالية ويكون البترول ثقيلا ويتحصل منه على المنتجات الثقيلة بنسب عالية أكثر مما هي في المنتجات الخفيفة وعكسها يكون عندما تقل الذرات الكربونية يكون البترول ذو كثافة نوعية منخفضة ويطلق عليه البترول الخفيف ويتحصل منه على منتجات بترولية خفيفة بنسب عالية كبيرة أكثر مما هي في المنتجات الثقيلة، كلما كانت الكثافة منخفضة أثرت ايجابا على سعر البترول الخام والعكس صحيح.

[1] كميلة عبدة، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

[2] محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص09.

- **الصورة الصلبة أو شبه صلبة**[1]: كحروق الاسفلت وهي حالة نادرة الوجود.
- **الحالة الغازية:** ويطلق عليها الغاز الطبيعي ويتكون من مجموعة من مواد غازية أهمها الميثان، اليروبين، البوتان، النيتروجين، ثاني أكسيد الكربون والكبريت وبنسب متفاوتة.[2]إن أكبر نسبة في الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان وبنسبة 70-90% ويمكناسالته أو تسييله تحت ضغط عالي جدا ودرجة حرارة منخفضة، وأما غاز اليروبين والبوتان فيمكن اسالتهما تحت ضغط متوسط ودراجة حرارة عادية، والحالة السائلة للبترول غالبا ما تكون موجودة مع الحالة الغازية بمعنى مختلطين "زيت الخام أو البترول الخام+ الغاز الطبيعي" ولكن بنسب متفاوتة ومختلفة ولذلك فمن الحقول ماينتج خام البترول مختلطا بقليل من الغازات الطبيعية "كما في خليج السويس والخليج العربي" ومنها ما تنتج الكثير من الغاز الطبيعي والقليل من البترول "مثل حقول الجزائر، ايطاليا وبحر الشمال" وهذه الحالة من الانتاج يكون البترول على شكل رغوي FOAM كما قد يكون مصحوبا أحيانا ببعض الشوائب العالقة بالبترول تحدد أنواعه الثلاثة الرئيسية[3]:

- الدرجات العالية وهي رمز البترول الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة من 75 فما فوق.
- الدرجات المنخفضة وهي رمز لبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة من 28 درجة وما دون.
- الدرجات الوسطى وهي رمز لبترول المتوسط ذي النوعية المتوسطة للمنتجات البترولية مثل زيت الغاز وزيت الدنيل ويكون مدى درجات النوعية بين 28 درجة وحتى 35 درجة.

إن معيار درجة الكثافة النوعية للتدليل عن نوعية وقيمة البترول ماهو إلا معيار شاع استعماله بصورة واسعة وغالبة في الصناعة والسوق البترولية "علما بأنه من الناحية العلمية غير سليم وذلك لكون معيار تصنيف أنواع البترول علميا هو المستند على المكونات الكيمياوية للبترول أو المركبات الهيدروكربونية للبترول ويقسم إلى بترول بارا فيني أو بترول اسفلتي أو بترول نافيتيني اضافة إلى التصنيفات المعيارية الأخرى كمعيار التخصيص أو الثابت اللزوجة والكثافة".[4]

الفرع الثاني: خصائص البترول: هناك العديد من الخصائص لبترول تجعله مادة فريدة من نوعها وأهم هذه الخصائص مايلي[5]:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[2] كميلة عبدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[4] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 11، 12.

[5] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 23، 24.

- الوزن النوعي ودرجة الجودة "ABI": يقصد بالوزن النوعي حجم معين من البترول الخام مقابل نفس الحجم من الماء المقطر بينما درجة الجودة "ABI" هي مقياس لتقييم البترول الخام طبقا لوزنه النوعي وسميت بهذا الاسم نسبة لمعهد البترول الأمريكي الذي استعملها أول مرة قام بتطبيقها كالآتي:

$$ABI = \frac{141.5}{\text{الوزن النوعي عند درجة حرارة تساوي } 60° \text{ فمرنهايت}} - 131.5$$

وبالتالي كلما ارتفعت درجة الجودة فان الزيت الخام يكون من النوع الخفيف والعكس صحيح وتوجد علاقة وثيقة بين لون الخام والوزن النوعي في الضوء العادي وتحت الأشعة فوق البنفسجية.

الجدول رقم (01): لون البترول ودرجة جودته

اللون تحت الأشعة فوق البنفسجية	درجة الجودة ABI
بني معتم	2-10
أصفر مائل لبني –ذهبي-	10-18
ذهبي –أصفر باهت-	18-45
أزرق -أبيض	45- أكثر من 45

المصدر: سفيان عمراني،"**أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة 2000م- 2015م"**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص 25.

اللزوجة: هي درجة مقاومة البترول لتدفق وتتغير لزوجة الزيت الخام بكمية الغازات الذاتية اضافة إلى درجة الحرارة والتركيب الكيميائي الخام.

نقطة الاحتراق: يقصد بها أقل درجة حرارة يشتغل عندما الزيت وهذا من أجل معرفة جودة الزيت في الحقل.

الخواص الكهربائية: يعتبر الزيت الخام من المواد غير الموصلة للتيار الكهربائي وهذه الخاصية تستعمل لتفسير التسجيلات البترية الكهربائية لمعرفة أماكن تجمعات البترول.

نسبة الكبريت في البترول الخام[1]: كلما قلت نسبة الكبريت في البترول زادت جودته لأن ارتفاع نسبتها في الخامة البترولية برفع تكاليف الانتاج للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج وعلى هذا الأساس يصنف البترول إلى بترول حلو نسبة الكبريت فيه قليلة "وبترول مر نسبة الكبريت فيه مرتفعة".

نقطة الانسكاب: وهي درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة أي مدى لزوجة البترول وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه فكلما ارتفعت لزم تسخينه مما يرفع نقطة انسكابه وتكاليف الانتاج ويقلل من الجودة.

[1] كميلة عبدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

نسبة الشوائب الأخرى "الماء والملح":نتيجة أن البترول يوجد في المناطق الجوفية من الطبقات الأرضية التي تحتوي على العديد من العناصر الطبيعية المرافقة له عند الانتاج وتختلف نسبة الشوائب حسب نوع البئر البترولي وكذا طبقات الأرض ولهذا كلما زادت نسبة هذه العناصر زادت تكاليف الانتاج "فصل الماء والملح عن البترول" وانخفضت جودته والعكس صحيح، كذلك ارتفاع نسبة الشوائب العالقة بالزيت فيقتضي إقامة أجهزة خاصة التنقية ومعالجة الزيت ومن ذلك عمليات فصل الغاز والماء والأملاح، والكبريت والتسخين وفصل الشمع بالمذيبات وكلما عمليات ترفع من التكلفة.[1]

مقاييس البترول[2]:يستند قياس البترول بحسب الوزن والحجم إلى الوحدات التالية:

- حسب الحجم: وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية البرميل وهي 42 غالون أي 159 لتر تقريبا ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.
- حسب الوزن: الوحدة المستعملة عالميا هي الطن وفيما حوالي 7 برميل من البترول.

بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص تمتاز بها النفط عن باقي المواد الخام وهي:

- تركيبة الكيماوي: فريد حيث الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد هذا الدمج يكون طبيعيا وقد حاول الانسان تقليد الطبيعية في هذا المجال لكن التكاليف باهضة جدا.
- النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- يعتبر النفط مصدر ناقصا يتناقص بكثافة استعماله.
- النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الانتاجي السائد.
- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما الفحم في الدول الصناعية.
- يعتبر البترول صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها.

الفرع الثالث: مميزات البترول: إن البترول بمختلف أشكاله سواء كان غاز طبيعي أو زيت خام كان ثقيل أول خفيف أو متوسط يحظى بمميزات من عدة نواحي من ناحية المنفعة الكبيرة والواسعة الاستعمال إلى القدرة التنافسية مع السلع البديلة وفي مايلي أبرز وأهم المميزات[3]:

[1] حسين عبد الله، البترول العربي، "**دراسة اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص3.

[2] بلهوشي عبد المؤمن، طواهري أنيس، "**أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري الفترة 2006-2018**"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، 2020، ص5.

[3] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

- الميزة التكنولوجية الفنية.
- الميزة الانتاجية، أو انتاجية العمل.
- الميزة الحركية المرنة والسهلة.
- ميزة الاستعمال الواسع الغير محدود.

1- **الميزة التكنولوجية الفنية**: وهي الميزة الخصوصية المرتبطة بمستوى تقدم وتطور فنيات وتكنولوجيات أساليب ومعدات استغلال البترول سواء من ناحية عرض السلع البترولية أو الطلب عليها ومعدات وأدوات استعمال واستهلاك البترول فكل تقدم وتطور فني وتكنولوجي على وسائل ومعدات وأدوات استعمال واستهلاك البترول فكل تقدم وتطور فني وتكنولوجي على وسائل ومعدات استغلال البترول تساهم في:

- تخفيض كلفة انتاج البترول وكذا مشتقاته إلى حدود متدنية نتيجة التكنولوجيا المتقدمة.
- تخفيض القيمة التبادلية النقدية للسلعة البترولية سواء خام أو مشتقاته.
- تخفيض مقدار الانفاق الاستثماري البترولي أي الربح الناتج من العملية الانتاجية البترولية "نتيجة أن نسبة المصاريف الثابتة أكبر بكثير من المصاريف المتغيرة".
- سرعة وسهولة وأمان استخراجه وكذلك استهلاكه.

2- **الميزة الانتاجية**: السلعة البترولية تتميز بارتفاع انتاجيتها عموما وهذا راجع لأن النشاط الصناعي البترولي يتم بوسائل وأساليب انتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا وعملها يطوره أوتوماتيكية ويكون التكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الاجمالية للإنتاج، إن نسبة المال الثابت عالية تتراوح بين 70% إلى 80% من اجمالي رأسمال الموظف إلى جانب تأثير الخواص الجيولوجية للمنطقة البترولية موضع الاستغلال وكون المادة البترولية سائلة مما يسهل ويساعد على تزايد وارتفاع الانتاجية بصورة عامة والعمل بصورة خاصة. مما يؤدي إلى تعزيز مكانة البترول وقدرته التنافسية وتوسع وتزايد مجالات استعماله واستهلاكه.[1]

3- **ميزة الحركة المرنة أو السهلة**: يقصد بهذه الميزة سهولة نقل البترول من مراكز الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك حتى لو كانت بعيدة وهذا بسبب الطبيعة السائلة للبترول وسهولة تخزينه لفترات طويلة دون تعرضه للتلف.[2]

عمليات التحميل والتفريغ لسلعة بترولية تتم بصورة ميكانيكية واتوماتيكية سريعة في وقتها وكبيرة ومنخفضة في تكاليفها تدني وانخفاض كلفة نقل البترول مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة.[3]

4- **الاستعمال الواسع والغير محدود**: تعدد وتتنوع استعمالات البترول وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية صناعة، زراعة، نقل، مما يجعل هذه موردا حيويا للاقتصاد العالمي والحضارة الانسانية هو أن

[1] كميلة عبدة، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

[2] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[3] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

المشتقات البترولية على اختلاف أنواعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.[1] حيث تقدر المشتقات الرئيسية للبترول حوالي 82 مادة أما المشتقات البتروكيمياوية تصل إلى 80 ألف سلعة تدخل في كل شيء من مطاط العجلات إلى العدسات اللاصقة للعين.[2]

المطلب الثالث: مراحل الصناعة البترولية ومشتقاته.

إن الصناعة البترولية في مجمل النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإنتاج المنتجات البترولية التي تدخل في جميع القطاعات الأخرى "صناعة، تجارة، زراعة، نقل". إن مجموع النشاطات الاقتصادية البترولية تمتاز بالترابط والتكامل كونها تشترك في نفس المادة الأولية وهو البترول.

أولا: تعريف الصناعة البترولية:

هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والعمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجاد خاما وتحويله إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الانسان حيث تمر بعدة مراحل متماسكة تدفع كل منها الأخرى، بدءا من الرغبة في إيجاد البترول إلى غاية ايصال المنتجات النفطية إلى المستهلكين النهائيين.[3]

تعتبر الصناعة البترولية من العلوم التطبيقية في الاقتصاد وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية القطاعية لكونه موضوع ينصب البحث فيه حول نشاطات الانسان الواعية والمانعة والمتعلقة بثروات طبيعية معلومة بين البترول والغاز الطبيعي والذي يهدف إلى ايجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات تشبع وتلبي حاجات الانسان.[4]

ثانيا: مراحل الصناعة البترولية: تمر الصناعة البترولية بستة مراحل أساسية:

1- **مرحلة البحث والتنقيب:** تتضمن هذه المرحلة مختلف الدراسات والبحوث والأعمال الفنية والاقتصادية التي تهدف إلى معرفة وتحديد وجود الثروة البترولية من حيث الكمية والنوعية ودرجة استغلالها اقتصاديا وذلك عن طريق الحفر سواء الحفر بالدق أو بالطريقة الدورانية أو التوريب وتعد هذه المرحلة الحاسمة لنجاح العملية الاستغلال الاقتصادي للثروة البترولية حيث تتم بالمخاطرة العالية للاستثمار وعدم التأكد.

تتميز هذه المرحلة ب[5]:

- تحديد المصائد البترولية أو الغازية المتوقعة.
- تحديد موقع البئر الاستكشافية حيث أن الحفر هو الوسيلة الوحيدة لتحقق من وجود البترول من عدمه وإن الخطأ في اختيار موقع البئر الاستكشافي يمكن أن يؤدي إلى عدم العثور على البترول رغم

---

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

[2] كميلة عبدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[3] يوب فايزة، "**أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر الفترة 1970م- 2014م**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتسير وعلوم التجارية جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2018م، ص07.

[4] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

[5] Media , https:// uomustansiriyah.odu.iq

وجوده وذلك بسبب عدم الوصول المكمن، وتعد مرحلة الحفر أخطر المراحل نتيجة التكاليف العالية للحفر وتختلف تكلفة الحفر من 3 إلى 4 أضعاف المناطق المغمورة مقارنة على اليابسة.

2- **مرحلة الاستخراج والانتاج النفطي**: وهي المرحلة التي يستخرج البترول من باطن الأرض ويضخ إلى سطح الأرض ليكون جاهزا للنقل والتصدير والتصنيع في معامل التكرير القريبة أو البعيدة داخل المنطقة أو البلد أو خارجه وتتضمن هذه المرحلة تهيئة المنطقة البترولية للاستغلال الاقتصادي من الجوانب الفنية والتكنولوجية أو الانشائية كالمعدات والوسائل الميكانيكية وأنابيب نقل ومضخات وصهاريج تجميع ..الخ، وهذه المرحلة تعتمد اعتمادا كليا على مرحلتين البحث والتنقيب.[1]

3- **مرحلة النقل البترولي**: ينقل البترول من منابع الخام إلى أماكن التكرير أو التصدير وذلك باستعمال الوسائل التالية[2]:

- الأنابيب: يتم النقل عن طريق الأنابيب ولمسافات طويلة وتطورت هذه الأخيرة حتى أصبحت بقطر يصل 75سم.
- ناقلات البترول: وهي سفن عملاقة صنعت خصيصا لنقل البترول من قارة إلى قارة وتصل حمولتها أحيانا مليون برميل.
- السكك الحديدية: عن طريق القطار في عربات وصهاريج مصنعة خصيصا لهذا الغرض.
- الطرق: باستعمال شاحنات ذات صهاريج "اللوري".

4- **مرحلة التكرير والتصفية**: وهي المرحلة التي يتم فيها تحويل البترول من مادة خام إلى منتجات قابلة للاستعمال المباشر أو لعمليات التصفية لمراحل صناعية لاحقة متعددة حيث تمر عملية تكرير البترول في ثلاث مراحل كالآتي[3]:

- **التقطير**: يتم فيها فصل الجزيئات عن بعضها اعتمادا على درجات الغليان وعملية التكثيف حيث تفصل الجزئيات الأحق في أعلى البرج بينما الأثقل في أسفل البرج.
- **استخدام المذيبات**: يتم فصل الجزيئات اعتمادا على التركيب الكيميائي للبترول.
- **التبريد:** ويتم فصل الغازات عن بعضها البعض كما يتم تثبيت غازي البروبان والبيوتان اللذان يتبخران في حال تم حفضهما في جو حار وتسمى هذه العملية بتثبيت البزين وفيها يتحدد نوع الوقود المشتق.
- **عمليات التحويل التي تعتمد على العمليات الكيميائية:** وهنا تحول المواد الثقيلة إلى مواد أخف من خلال تقليل عدد ذرات الكربون.

---

[1] سالمي محمد دينوري، علاق فاطمة، "**دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها، مجلة اقتصاد المال والأعمال**"، العدد السادس، جوان، 2018، ص 400.

[2] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[3] سالمي محمد دينوري، علاق فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 403.

- **المعالجة أو التنقية**: يستخدم طرق فيزيائية أو كيميائية حسب المطلوب بهدف تحسين المشتقات المتحصل عليها والتخلص من بعض الشوائب الضارة التي تؤثر على الكفاءة.

5- **مرحلة التسويق والتوزيع**: وفيها يتم تسويق البترول وتوزيعه إما خاما أو منتجات بترولية إلى مناطق استعماله واستهلاكه محليا أو عالميا، حيث تسوق وتوزع في مراكز رئيسية أو فرعية وبتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للبترول الخام أو المنتجات البترولية وإعادة التوزيع.[1]

6- **مرحلة التصنيع البتروكيميائي**: بعد القيام بالتكرير والتصفية المرحلة الأولى لهذه الصناعة وانطلاقا من عملية التكسير نحصل على المواد الأساسية هي الأثيلان، البروبيلان، البوتان، العطريات ويمكن من كل مادة من هذه المواد صنع عدد لا متناه من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية وهذه المشتقات تستعمل كمكون أساسي للإنتاج مثلا: المواد البلاستيكية، الأسمدة، المبيدات الحشرية...الخ.[2]

ثالثا: المشتقات البترولية: يمكن استخلاص العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها وشكلها وقيمتها واستعمالها فمنها المنتجات الرئيسية والثانوية والثقيلة والخفيفة أو المتوسطة ويمكن سرد هذه المنتجات بحسب قيمتها كالآتي[3]:

الجدول رقم (02): أنواع المشتقات البترولية.

المشتقات الخفيفة	المشتقات المتوسطة	المشتقات الثقيلة
الغاز الطبيعي	زيت الغاز	زيت الوقود
بنزين الطائرات	زيت الديزل	الاسفلت
بنزين السيارات	زيت الشحم	الشمع
الكيروسين		

المصدر :[1] سالمي محمد دينوري، علاق فاطمة، "**دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها، مجلة اقتصاد المال والأعمال**"، العدد السادس، جوان، 2018، ص 400.

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

[2] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[3] سالمي محمد دينوري، علاق فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 398.

المبحث الثاني: السوق البترولي.

يعتبر البترول المصدر الأول للطاقة من حيث الاستعمال فجل دول العالم تعتمد عليه في اقتصادها رغم التباين بين الدول المنتجة له والدول المستهلكة وهذا يعني أن هناك دول مصدرة لبترول وأخرى مستوردة له وبين هذا وذاك لابد من وجود سوق بترولي تتحدد فيه سعر هذه المادة الحيوية لكل دول العالم التي لا يمكن أن تستغني عنه في اقتصادها رغم التطور الحاصل في مصادر الطاقة البديلة وذلك نظرا للخصوصية التي يتميز بها البترول بصفة عامة والمشتقات البترولية بصفة خاصة وأهم صناعة في البتروكيماوي الذي تتعدى منتوجاته 80000 ألف منتج.

المطلب الأول: مفهوم ومراحل السوق البترولي.

الفرع الأول: مفهوم السوق البترولي:

1- تعريف السوق البترولي:

إن الاحتكار الذي عاشته الدول المصدرة من طرف الشركات الكبرى طوال القرن الماضي هذا ما أدى إلى السوق والمنظمات الفاعلة فيها لتحمي هذه الثروة.

السوق هي التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هنالك عوامل أخرى كالعوامل السياسية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية. ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو البترول وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.[1]

يمكن تعريف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة، السوق البترولية هي التي يتم التعامل فيها بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول حيث يحرك هذا السوق قوى العرض والطلب مع بعض التحفظات بإضافة العوامل لاقتصادية التي تحكم السوق وهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات البترولية.[2]

والملاحظة البارزة في السوق البترولية أنها تتكون من عناصر أساسية لسوق:

- المكان المعلوم أو الوهمي.
- السلعة المتبادلة بترول خام، أو منتجات بترولية أو الاثنين معا.

---

[1] قروف السعيد، "**انعكاسات أسعار البترول على الايرادات العامة خلال فترة 2000م- 2017م**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019م، ص 12.

[2] غربي وجدان، "**أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة 08 ماي 1945م، 2016، ص ص07، 08.

- الأطراف المتبادلة "بائعون أو عارضون ومشترون أو طالبون" بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- وسائل وأدوات مسهلة ومكملة لعملية التبادل.
- وجود السعر المعلوم أو المحدد في مقداره ومستواه الاسمي أو الفعلي.
- زمن معلوم في حصول عملية التبادل.

2- **مميزات السوق البترولي**: تعتبر السوق البترولية من أهم الاسواق التي لها مميزات جعلتها فريدة عن غيرها وذلك نتيجة خصوصية هذه السوق وأهم هذه الخصائص مايلي:[1]

- **سوق أكثر تنافسية**: تمتاز بحرية البيع والشراء أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية "عكس الخمسين سنة الأولى لعمر البترول" كما أنه يتميز بمرونة أكبر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة على ابرام الصفقات.
- **أنها سوق شفافة**: أصبحت السوق البترولية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.
- **سوق غير مستقرة**: راجع ذلك إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول وكذا العرض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية والمضاربات في السوق النفطية والتي تترك آثارا واضحة على الأسعار.
- **ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري**: أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات للدفاع عن مصالحها سواء المنتجة والمصدرة كدوا أوبك أو المستهلكة والمستوردة للبترول مثل منظمة التعاون والانماء الاقتصادي OCDE.[2]
- **عدم مرونة الطلب في الأجل القصير**: فالصناعات المبنية على أساس البترول لا يمكن التحول عنه إلى مصدر آخر.
- **تأثر السوق البترولية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة**: حيث تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف النقل والشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على البترول بصورة عامة.[3]

[1] عربي وجدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 08.

[2] موري سمية، **"أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دارسة قياسية "أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر سنة 2015**، ص30.

[3] مدحت العراقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 11، 12.

الفرع الثاني: تطور السوق البترولي: إن منذ بداية استعمال النفط في العالم بشكل تجاري أي منذ حفر أول بئر عام 1859م في ولاية بنسلفانيا الأمريكية ما لبث البترول إلى أن صار أحد أهم الدعامات التي يرتكز عليها الحضارة الانسانية المعاصرة.[1]

حيث تميزت الخمسين سنة الأولى من عمر البترول بالسيطرة الأمريكية الكاملة تقريبا كما تميزت بتكوين احتكار شركة ستاندر أويل standard oïl "التي كانت قبل ذلك تبتلع كل الشركات الصغيرة والمنافسة قبل أن تفكك بقانون منع الاحتكار" ثم جاءت فترة تدويل صناعة البترول بدءا من عام 1911م حيث اشتدت المنافسة بين الشركات السبع الكبار وقتئذ للسيطرة على السوق العالمية ولم يلبث البترول أن اتخذ دورا مباشر في تحريك واقع الصراعات العالمية وبنود الأجندة الاقتصادية منذ سنة 1914م وهو العام نفسه الذي شهد سقوط شركة ستاندر أويل" وتحولها إلى شركات بترولية صغيرة لكسر احتكارها السوق الأمريكي الظريف في الموضوع أنها أصبحت لها حصة سوقية أكبر مما كانت عليه منفردة للآن مالكهما شخص واحد"

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت أسعار النفط مستويات تصل إلى 100 دولار لبرميل وتنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة لعمليات العسكرية والانتاج الصناعي وأصبح البترول هو أحد أهم الأهداف العسكرية واحد المعايير الرئيسية في رسم الخريطة السياسية والاقتصادية.[2]

مع بداية عام 1920م تعرضت أسعار البترول إلى تذبذب شديد وموجات هبوط وصعود حاد خيث استقر عند 3 دولارات للبرميل مما دفع الو م أ إلى استحداث نظام MOB"وهي آلية تربط السعر بالإنتاج" حيث عام 1928م كونت الشركات السبع كارتل البترول وهم يعرف بالشقيقات السبع "5 أمريكية و1 بريطانية و1 بريطانية هولندية" ظلت تهيمن على السوق من أواخر 1920م حتى 1960م.[3]

الفترة 1960م- 1973م: مع تأسيس أوبك في 1960م قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلة في دول أوبيك على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها حيث أنه بعد 1973م عندما قررت الدول الأعضاء في أوبيك وقف امداداتها البترولية على حكومات الدول الكبرى الداعمة للكيان الصهيوني انتهى دور شركات البترول الكبرى.

[1] مدحت العراقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[2] مومني لمياء، "**أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، فرع اقتصاد مالي، 2019م، ص 13.

[3] غربي وجدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

الفترة 1973م- 1980م: منذ بداية أزمة البترول 1973م أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة دول الأوبيك، حيث عندما ارتفعت أسعار البترول تضررت مصالح الدول المستهلكة للبترول وزاد إنتاج الدول البترولية من خارج أوبيك مما أثر سلبا على موقف أوبيك وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها في السوق البترولي.[1]

الفترة 1980م- 2020م: سيادة قانون العرض والطلب على السوق حيث أصبحت السوق البترولية تضم عدد كبير من المنتجين والمستهلكين وأصبحت سوق تنافسية إلى أن اختلال العرض والطلب سنة 1981م بزيادة العرض خارج الأوبيك عمت حالة عدم الاستقرار وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر حيث انخفضت الأسعار في سنوات 1986م- 1998م- 2008م والارتفاع الكبير بين بداية من عام 2004م و2007م و2010م وقلة الطلب على النفط في 1986م وفي 2011م زيادة الطلب وتغطية النقص من طرف السعودية جراء الأحداث الليبية.[2]

وفي عام 2014م نتيجة التغيرات الشكلية مهمة في السوق البترولي التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نمو أقوى من الطلب حيث تراجعت أسعار البترول وظهرت مشكلة كبيرة لدى البلدان المصدرة التي تبحث عن سعر مرتفع من أجل تمويل نفقاتها أم أكبر مستفيد من الدول المستوردة والمتقدمة.[3]

وعلى عكس كل التوقعات فإن الأحداث كلما كانت تشير إلى ارتفاع السعر وكذا آراء الخبراء إلى ان العكس حدث وذلك راجع إلى أسباب سياسية واقتصادية مع ترجيح السبب السياسي بشكل كبير وأهم هذه الأسباب[4]:

- دخول منتجين غير شرعيين داعش في سوريا والعراق ومليشيات ليبيا ويوكوحرام.
- عقوبات اقتصادية ضد روسيا وايران: حيث يرى الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن ما يحصل في سوق البترول هو عقاب جماعي إذ اتفقوا منتجو البترول الكبار في العالم والو م أ رغم خسارتها من النفط الصخري على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب ملف القرم وكذا ايران التي تتم تخفيف العقوبات المفروضة عليها.
- الثورة الكبيرة في البترول الصخري في الو م أ: بفضل البترول الصخري أصبحت الو م أ أكبر منتج للبترول في عام 2018م ما مكن الأمريكان من الاعتماد على انتاجهم بشكل أكبر.[5]

---

[1] غربي وجدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

[2] **المرجع نفسه**، ص 07.

[3] **المرجع نفسه**، ص 07.

[4] خير الدين صالح، "**دراسة تحليلية لانهيار أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة ماستر تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945م، 2018م، ص 13.

[5] بنوجعفر عائشة، بياض مصطفى،"**أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980م- 2016م**"،مجلة المقارللدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 02، 2018م، ص 289.

المطلب الثاني: أنواع السوق البترولية.

رغم أن مادة البترول لها استعمالات عديدة في جل دول العالم إلى أن من يملك المعرفة التقنية والتكنولوجية للاستخراج مشتقات البترول وخاصة في الصناعة البتروكيماوي وهو من يمكنه إعطاء سعر جيد وعادل للبترول إلى أن التفاوت التكنولوجي والمعرفي بين الدول وكذا المضاربة على أسعاره في السوق المالي وتخوف بعض البلدان على الامدادات من البترول لأسباب عديدة سواء أمنية، سياسية أو حتى اجتماعية جعل للبترول العديد من أنواع السوق التي تختلف عن بعضها البعض في طريقة التعامل مع المشترين والبائعين.

1- **الأسواق الفورية للبترول**: عرفت السوق البترولية الأسواق الفورية "مواقع الأسواق الفورية: خليج المكسيك وميناء نيويورك بالو م أ، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا" من القدم باعتبارها وسيلة عملية لتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل ولم يكن نطاق السوق الفوري يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية للبترول وبالتالي لم يكن السعر الفوري يؤثر تأثيرا محسوما في الأسعار المعلنة.[1]

2- **الأسواق المستقبلية للبترول** الآجلة: وهي بورصة نيويورك، مجلس شيكاغو التجاري البورصات الدولية لبترول ومقرها لندن، عرفت هذه الأسواق قديما في منتصف الثمانيات في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية وهي تعتبر ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق[2]:

- السوق البترولية المالية الآجلة: وهي عبارة عن بورصات تتم فيها المعاملات على بضاعة معينة ولكن بواسطة أوراق مالية لشراء البترول وبيعه بواسطة التزامات.
- أما النوع الآخر فهو الذي تتم فيه المعاملات في هذه السوق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم للبترول أجله شهر للبترول.

3- **معايير تصنيف السوق البترولية العالمية**: يمكن تصنيف السوق العالمية للبترول وفقا لعدة معايير نذكر منها مايلي[3]:

- المعيار السكاني والجغرافي: وفق هذا المعيار فإن أهم أسواق البترول في العالم هي نيويورك، سوق لندن، الخليج العربي، هونغ كونغ، سنغافورة، روتردام، هولندا.
- وفقا للمعيار السلعي: أسواق متخصصة في تبادل البترول الخام مثل سوق نيويورك، أسواق متخصصة في تبادل البترول الخام بالإضافة إلى مختلف المشتقات البترولية مثل سوق لندن.

[1] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2] خير الدين صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[3] غربي وجدان، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

- من ناحية الزمن: يمكن تقسيم وفق هذا المعيار إلى سوق فورية مباشرة وعاجلة حيث أن التبادل يكون آني، سوق فورية آجلة أو سوق المضاربة، إن التبادل في هذا السوق هو تبادل مستقبلي في المدى القصير وفقا لعقود تمتد من شهر واحد إلى أربعة أشهر.

المطلب الثالث: الجهات المؤثرة في السوق البترولي.

إن السوق البترولي معروف عالميا بأنه سوق تتداخل فيه العديد من المصالح لجميع دول العالم أو الشركات الكبيرة بالأخص متعددة الجنسيات وكذا هيئات عالمية واقليمية كلها تضغط على السوق البترولي مما يؤثر على أدائه وفق قواعد السوق الحر والمنافسة العادلة وأهم هذه الجهات مايلي:

الفرع الأول: المنظمات الدولية والشركات العالمية:

1- **الدول المنظمة لمنظمة الأوبيك OPEC:** منذ عام 1950م تجري بعض البلدان الخليجية اتصالات مع فنزويلا على أمل توحيد السياسة البترولية لمواجهة شركات الامتياز التي تعمل على أراضيها وأرسلت بعثة فنزويلية لزيادة البلدان العربية المنتجة وأطلعتها على قوانين فنزويلا البترولية حيث دعا رجال البترول العرب وايرانيين لإنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC في بغداد في مؤتمر بغداد الذي حضره مندوبون 5 دول بدعوة الحكومة العراقية بطلب من الكويت إلى ايران وفنزويلا، السعودية، قطر. وتهدف المنظمة وفق دستورها إلى مايلي[1]:
   - تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وحماية مصالحها.
   - المشاركة الفعالة في وضع سياسات تسعيرية التي تضمن استقرار الأسعار في السوق العالمية.
   - تفادي حدوث أي نوع من الحصار الاقتصادي.
   - التحكم في السوق البترولية العالمية بواسطة السيطرة على الإنتاج البترولي.
2- **الدول المنتجة خارج أوبك**: هي الدول المنتجة للبترول غير المنظمة للأوبك ويصطلح عليها دول الأيبك رغم أنها تنتج 60% من الانتاج العالمي لسنة 2004م وبلغ انتاجها 42.5م.ب يوميا عام 2007م إلى أن السمة الغالبة عليها هي أنها دول مستهلكة للبترول ومستوردة له وتكاليف الانتاج في معظمها تزيد عن دول منظمة الأوبك وهي تضم "الوم أ، روسيا، كندا، النرويج، بريطانيا، ودولبحر الشمال، والدول النامية، الصين، كازاخستان، وسلطنة عمان" وانتاجها يتناقص سنويا نتيجة الاستخراج المكثف لتأثير على سياسة أوبيك يخفض الانتاج وهذه الدول تنسق أحيانا بين سياستها البترولية مثل دول أوبك لكن دون إطار تنظيمي للتنسيق.[2]
3- **الشركات البترولية العالمية الكبرى**: سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة البترولية التي اشتهرت باسم الشقيقات السبع وهي التي تتحكم في جانب كبير من الانتاج والنقل والتوزيع والتكرير،

[1] غربي وجدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

[2] قروف سعيد، "**انعكاسات أسعار البترول على الايرادات العامة**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019م، ص 24.

ورغم تأسيس شركات البترول الوطنية التي تشرف على الصناعات البترولية في دولها ودول أخرى إلى أن هذه الشركات مزالت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة البترولية، وهي مملوكة في معظمها للولايات م أ، بريطانيا، وهولندا وتملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية وأكثر من ناقلات البترول في العالم.[1]

4- **الشركات العالمية المستقلة**: وهي الشركات التي تكون مملوكة لدولة وتسمى شركات وطنية مثل "أرامكو السعودية، وسوناطراك الجزائرية" تكون مسيطرة على السوق المحلي لدولة وتنشط عالميا.[2]

- ظهور العديد من الشركات البترولية الوطنية المستقلة عن الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى وسواء في البلدان المستوردة للبترول بصورة خاصة أو البلدان البترولية بصورة عامة.
- تعاظم حركة التحرر الوطنية القومية في مناطق العالم التي خضعت للسيطرة الاستعمارية والاجنبية "المناطق الآسيوية والافريقية وبلدان أمريكا اللاتينية".
- تزايد وتعاظم دور الاتحاد السوفياتي خاصة والبلدان الاشتراكية عامة.
- ان الشركات البترولية المستقلة ابتدأت بنشاطاتها الكتلة البترولية الصناعية بصورة متواضعة ومحدودة في بعض أوجه مجالات الصناعة والنشاط البترولي وفي أسواقها المحلية أو الاقليمية بصورة خاصة مثل قيامها بعمليات تسويق أو تكرير أو حفر أو توزيع إلخ. وأهم هذه الشركات هي أومايوا أويل، شركة ايني الايطالية، نيبون وكوسان وميتسو بيشي اليابانية، ومع تزايد امكانياتها الفنية والاقتصادية تنوعت وتكاملت وتوسعت في نشاطاتها البترولية محليا وعالميا وتحولت إلى قوة جديدة في استغلال الثروة البترولية وذلك ناتج من الأرباح الخيالية المحققة من هذه الشركات.[3]

5- **الوكالة الدولية للطاقة**: هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث والتطوير وتسويق تقنية الطاقة واستخدامها كما تملك المنظمة رصيدا استراتيجيا من النفط يمكنها بواسطته التدخل في السوق، تشكلت المنظمة عام 1973م من 16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة النفط وفي 15 نوفمبر 1974م أعلنت الادارة الدولية للطاقة كمنظمة مستقلة OECD أن يكون مركزها باريس وقد ارتفعت العضوية الى 28 دولة "أستراليا، بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا، فلندا، فرنسا، اليونان، المملكة المتحدة، جمهورية ايرلندا، ايطاليا، اليابان، كندا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، النمسا، البرتغال، اسبانيا، السويد، سويسرا، سلوفاكيا، كوريا الجنوبية، التشيك، تركيا، المجر، الولايات م أ".[4]

[1] خير الدين صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98، 99.

[3] **المرجع نفسه**، ص 99.

[4] خير الدين صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

الفرع الثاني: الطلب والعرض العالميان للبترول الخام والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: تعريف الطلب البترولي: وهو مقدار الحاجة الانسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف اشباع وتلبية تلك الحاجات سواء للاستهلاك أو الصناعات البتروكيماوية وأهم العوامل المؤثرة في الطلب هي:

1- **مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي**: بما أن عملية التطور الصناعي تعتمد على البترول في عملية تسيير الآلات والمعدات والمركبات المستخدمة في الكثير من المجالات "بري، بحري، جوي" فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة الطلب على البترول ومشتقاته والعكس بالعكس فالعلاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر على الآخر.

2- **سعر الخام من البترول**: هو من العوامل الأساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب البترولي وبصورة عامة حيث أن انخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى مزيد من الطلب والعكس صحيح.

3- **الاستقرار السياسي في العالم**: يلعب الاستقرار السياسي في العالم دورا هاما في التأثير على حجم الطلب والذي يكون له آثار واضحة على تغيرات الأسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الامدادات البترولية خاصة الهجمات المتكررة على منشآت البترول العراقية إضافة إلى الاضطرابات في دلتا النجيريا مما يؤدي بالمضاربين إلى استغلال الفرصة ورفع الاسعار لتحقيق الأرباح وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاك لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة تتجاوز 3 أشهر.[1]

4- **السكان:** عامل السكان هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب فكلما زاد عدد السكان تزداد الطلب رغم أن تأثير السكان يعتبر عامل ثانويا مقارنة مع بقية العوامل يبقى محدودا بالأخص العامل مستوى تطور الاقتصادي وكذا في حالة ارتفاع الدخل أو انخفاضه فالبلدان الصناعية والمتطورة ذات الدخل العالي استهلكت في عام 1975م حوالي 65% من الاستهلاك العالمي للبترول علما أن نسبة سكانها حوالي 18% من مجموع سكان العالم.

5- المناخ: هو عامل مؤثر على الطلب البترولي سواء في الانخفاض أو الانكماش لذلك الطلب أو حالة تزايده وهو يمكن اعتباره في العوامل غير الاساسية أو القانونية[2]، والتأثير ناجم عن مقدار تغيرات درجات الحرارة على مدار السنة سواء أكان الارتفاع في جميع مناطق العالم حيث يزداد الطلب البترولي من غاز طبيعي، ومازوط في فصل الشتاء للتدفئة في أوروبا والدول التي تقع شمال الكرة الأرضية في ذات الوقت تزداد الطلب على الكهرباء "المنتج عادة من الغاز الطبيعي" في التي تقع في خط الاستواء أو الجانب الجنوبي من الكرة الأرضية لتشغيل المكيفات الهوائية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة.

[1] قروف سعيد، **مرجع سيق ذكره**، ص 19.

[2] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

ثانيا: العرض البترولي: يقصد بعرض البترول الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين خلال فترة زمنية معينة لمجموعة من العارضين لتلك السلعة البترولية أو لعارض واحد بسعر واحد أو أسعار مختلفة في وقت محدد.

1- **الأحداث السياسية والنزاعات**: كانت ومزالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في عرض البترول خاصة في مناطق الإنتاج مثل أزمات "1973م- 1979م و 1980م- 1990م وصولا إلى 2003م" حيث كان البترول أول الأهداف لغزو العراق بالإضافة إلى سياسات الجهات المحتكرة للبترول انتاجا وعرضا واستهلاكا وهي[1]:
   - الاحتياطي البترولي.
   - تقنين أو تنظيم الانتاج.
   - ترشيد الاستعمال أو الاستهلاك.
   - توازن العرض والطلب.
   - استقرار وتوازن العرض جغرافيا أو منطقيا.
2- **العامل الاقتصادي:** ويبرز ذلك في[2]:
   - النفاق الاستثماري المتطلب للاستثمار الاستخراج والعرض.
   - عائدات والأرباح المتوقعة من النفاق الاستثماري "دراسات الجدوى".
   - كلفة الانتاج والسعر.
   - بالإضافة إلى تطور في المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الانتاج.
3- **السعر:** يلعب السعر دورا مهما في حجم المعروض من أي سلعة فارتفاع سعر البترول يؤدي إلى الزيادة في المعروض منه إلى أن السوق البترولي تخضع لاعتبارات احتكارية.
4- **المصادر البديلة للبترول وأسعارها:** إن انخفاض أسعار المواد البديلة للبترول تلعب دورا مهما في المعروض البترولي مثل "الفحم والوقود الحيوي" بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة للبترول.[3]

[1] قروف سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2] محمد احمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 159، 160.

[3] قروف سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

المطلب الرابع: الصدمات البترولية.

إن منذ أن بدا الاستغلال التجاري للبترول وتوسع سوقه وخاصة أنه بدأ استعماله في الدول الرأسمالية الغربية التي تمتاز باقتصاد السوق الذي يتميز بالدورات الاقتصادية "الركود، الانكماش الرواج والانتعاش" وبالتالي فإن أي سلعة تتداول في هذا السوق تخضع لقوانينه وأثاره سواء الايجابية ارتفاع الأسعار أو انخفاضها والبترول رغم الأهمية التي يتمتع بها في السوق إلى أنه يخضع كذلك إلى العديد من التقلبات ظهرت في أسعاره أو ما تعرف اقتصاديا بالصدمات البترولية وأهم هذه الصدمات مايلي:

1- **الأزمة النفطية الأولى 1914م- 1973م:** منذ بدء الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر أقل الأزمات البترولية حيث كان البترول يتخذ دورا مباشرا في تحريك واقع الصراعات وبنود الأجندة الاقتصادية حيث شهد عام 1914م سقوط شركة ستنادر أويل لمالكها الملياردير الأمريكي روكفيلر التي تعد من أكبر الشركات المنتجة للبترول في ذلك الوقت فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت الأسعار مستويات تصل إلى 100 دولار للبرميل وتنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والانتاج الصناعي حتى عام 1920م تعرضت أسعار البترول غلى تذبذب شديد وموجات هبوط وصعود حادة حتى استقر السعر عند 3 دولارات للبرميل مما دفع الولايات م أ إلى استخدام نظام MOB "وهي آلية تربط السعر بالإنتاج" حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث أصبح البترول هو المحرك للاقتصاد العالمي، وتميزت هذه الفترة بالهيمنة الكبيرة أو الاحتكار المطلق للدول الغربية وعلى رأسها شركات الولايات م أ على كل ما يتعلق بالبحث والتنقيب، الانتاج، التوزيع، التكرير، التسويق، وكذلك جل الاستهلاك.[1]
2- **الفترة 1973م- 1985م:**بعد اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية في 10 رمضان الموافق ل 06 أكتوبر 1973م وتحقيق العرب انتصارات فورية وسريعة وتجدد الحديث عن استخدام البترول كسلاح رئيسي في المعركة حيث بعد يومين من بدء المعركة اجتمع مندوبي 20 شركة بترولية مع مندوبي الدول الستة أعضاء في الأوبك لمناقشة أسعار البترول وكانت الزيادة في السعر 2.5% وفيما يبدو لم تكن الشركات قد أدركت بعد حجم التحول في صناعة البترول وبعد اجتماع الكويت رفع السعر من جانب واحد بمقدار 70% من مستوى 3.011 دولار إلى 5.119 دولار للبرميل وارتفع بذلك عائد الحكومات من 1.770 إلى 3.045 دولار للبرميل، وبذلك تحقق أمران على جانب كبير جدا من الأهمية وهما: رفع السعر، والغاء مبدأ التفاوض على الاسعار على الشركات وبذلك انتهى عصر البترول الرخيص وعصر الهيمنة المطلقة للشركات البترولية وأن الدول المصحرة لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة سعريا لبترولها.[2] وفي عام 1979م اندلعت الثورة الايرانية ضد حكم الشاه حيث ارتفعت أسعار البترول مرة أخرى ووصل البرميل 28

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 186، 187.

[2] قروف سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

دولار عام 1980م إضافة إلى الحرب العراقية الايرانية من عام 1980م- 1988م ارتفعت الأسعار حتى 32.51 دولار عام 1981م ثم بعد ذلك واصلت الأسعار في الانحدار حتى وصلت 27.5 دولار عام 1985م.[1]

3- **الفترة 1986م- 1999م**: هذه الفترة القصيرة نسبيا حملت العديد من الأزمات والصدمات البترولية التي عصفت بالسوق البترولي وأهم هذه الصدمات مايلي:

- **مرحلة 1986م:** وهي سبب رئيسي في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للبترول خاصة دول الأوبيك حيث خسرت 127 مليار دولار لفترة 1982م- 1985م حيث بلغت العائدات البترولية لدول الأوبيك لفترة 1982م- 1986م 174 مليار دولار ونظرا لتراجع الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية مما خفض معدلات التضخم ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة البترولية العكسية سنة 1986م هي الغش الممارس بين أعضاء الأوبك، والمنافسة بين دول الأوبك خاصة بعد دخول النرويج وبريطانيا بطاقات انتاجية كبيرة، انخفاض الاستهلاك العالمي من البترول وتعويضه بمواد بديلة مثل الفحم والوقود الحيوي.[2]
- **مرحلة 1990م- 1991م**: تعرف هذه الأزمة بحرب الخليج الثانية حيث اندلعت حرب الكويت والعراق عام 1990م- 1991م وقبلها خرب 1988م بين العراق وايران بعد أن سببت حالة من القلق وعدم التأكد في السوق البترولي مما أحدث أزمة موجبة أدت إلى ارتفاع الأسعار إلى 22.26 دولار.[3]
- **الفترة 1992م- 1996م**: لم يدم ارتفاع أسعار النفط طويلا فبعد نهاية الحرب استمرت الأسعار في الانخفاض خلال الفترة 1992م- 1995م خاصة الأسعار الحقيقية بعد استبعاد التضخم ومع ذلك يمكن اعتبارها فترة استقرار للسوق البترولي.
- **الفترة 1998م:** تعرضت السوق البترولية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب فمن ناحية عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس سلبا على الطلب مع ارتفاع العرض من دول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي وقد ساهم ذلك في رفع مستوى مخزونات البترول للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر في حدود 12.3 للبرميل حيث أثرت الأزمة على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للبترول بصفة خاصة بالأخص معدل النمو 3.4% سنة 1997م إلى 1.8% عام 1998م مع بداية 1999م تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 دولار ووصل سنة 2000م إلى 17.5 دولار للبرميل.[4]

---

[1] مدحت العراقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2] صديق محمد عفيفي، "**تسويق البترول**"، مكتبة عين الشمس، مصر، الطبعة التاسعة، 2003، ص 268- 275.

[3] بوعظم وليد، **دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990م- 2015م**، مذكرة ماستر علوم اقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، 2016، ص 74.

[4] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 19،20.

4- **الفترة الممتدة من 2000م إلى 2015م:** عرفت هذه الفترة العديد من الصدمات البترولية ولكن لم تكون ذات صدى كبير مثل سابقاتها حيث بدأت الأسعار في الارتفاع مع أواخر عام 1999م حيث فاقت 20 دولار لسلة الأوبك واستمرت في الارتفاع سنة 2000م حيث قامت الأوبك باستهداف سعر 25 دولار لخاماتها عن طريق تخفيض الانتاج إلى 500 ألف برميل يومي في حالة انخفاض الأسعار أقل من 22 دولار للبرميل وزيادته بنفس القيمة في حالة تجاوزت الأسعار 28 دولار على أن الأسعار عام 2001م انخفضت ب 16% مقارنة بعام 2000م لكن قرارات تخفيض الانتاج ب 3.5 برميل يوميا حال دون انهيارها لكن أحداث 11 سبتمبر وما نتج عنها انخفض السعر من 24.4 إلى 17.6 دولار/ ب لتقرر الأوبك في 2001م تخفيض الإنتاج إلى 1.5 مليون برميل في اليوم شريطة التنسيق مع الدول الغير الأعضاء وذلك ابتداء من جانفي 2002م محاولة لرفع الأسعار وهو ماتحقق حيث بقيت الأسعار في نطاق "22- 28 دولار للبرميل" حيث عام 2003م وصل السعر إلى 28 دولار بسبب:

- الخوف من نقص الامدادات البترولية في منطقة الشرق الأوسط.
- انقطاع الامداد من فنزويلا نتيجة الاضراب العام عام 2002م.
- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا.

وتواصل الارتفاع في السعر بداية من 2004م ليتخطى حدود 50 دولار ومتجاورة 60 حلال عامي 2005م- 2006م ومابين 2007م حتى عام 2008م وصلت الأسعار إلى مابين " 90 دولار للبرميل و 92.7" ليصل إلى 113.5 دولار للبرميل قبل أن يهوى إلى 52.5 دولار/ ب نتيجة الأزمة العالمية المالية 2008م واستقر السعر سنة 2009م في حدود 61 دولار بنسبة انخفاض تقدر ب 35.4 مقارنة بعام 2008م.[1]

في سنة 2011م بلغ سعر سلة الأوبك 107.46 دولار/ ب وصولا إلى 109.45 عام 2012م وظل سعر البترول متأثر بالأزمة المالية الأمريكية وتباطء النمو في الدول النامية وخلال السنوات 2012م- 2013م عرفت استقرار في الأسعار حيث بلغت 209.45 و 105.87 دولار للبرميل.

في عام 2014م انخفض السعر بشكل كبير حيث وصل المتوسط السنوي للسعر 96.29 دولار للبرميل وهذا راجع إلى:

- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية منذ بداية عام 2014م الأمر الذي خفض بأسعار البترول خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.
- توجه كبار الدول المصدرة للبترول إلى الحفاظ على حجم انتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج ما خلق فجوة بين العرض والطلب.
- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من البترول نتيجة تباطء وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.

[1] بوعظم وليد، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

وأما في عام 2015م شهد الانهيار التام لأسعار البترول أين بلغ المتوسط السنوي لسعر 49.49 دولار للبرميل وهذا راجع إلى ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية وزيادة الانتاج الأمريكي من البترول الصخري إلى حوالي 5 ملايين برميل يوميا ورفض السعودية خفض الانتاج من أجل زيادة الأسعار.[1]

5- **الفترة 2016م- 2020م:**عرفت هذه الفترة الأخيرة العديد من التغيرات والتي كانت لها صدى عالمي ولم تكن في الحسبان أو التوقعات عند أحسن الخبراء الاقتصاديين وخبراء الطاقة بوجه الحصوص إذ ما حدث في 2019م لم يتوقع أحد نتيجته لأنه لم تكن هناك مؤشرات تدل على حدوثه حيث أن السنتين 2016م- 2017م لم تشهد الشيء الجديد في السوق البترولي إلى أن في عام 2018م عرفت قفزة نوعية في ترتيب المنتجين حيث احتلت

الو م أ المرتبة الأولى كأول منتج للبترول ويعود الفضل في ذلك إلى البترول الصخري مما سجل الزيادة في مستويات الطلب العالمي على البترول انخفاضا في عام 2019م لتصل إلى حوالي 0.083 مليون برميل يوميا بما يعكس تباطء النشاط الاقتصادي العالمي في أعقاب انتشار فيروس كورونا فقامت الأوبك بمراجعة قدراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على البترول مما يعكس حجم التراجع في الطلب حيث قبل اجتياح فيروس كورونا كان هناك ارتفاع في مستوى الطلب والعرض وارتفاع لأسعار سلة الأوبك.[2]

أما خلال اجتياح فيروس كورونا لجل دول العالم انخفضت الأسعار لتصل إلى 33.9 دولار للبرميل وهو أكبر انخفاض من أزمة 2008م وكانت للصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي بسبب جائحة كورونا التي دفعت جميع دول العالم إلى اتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر وسط فائض كبير من امدادات البترول الخام دورا رئيسيا في انتشار الأسعار خلال شهر مارس 2020م إلى أدنى مستوى لها منذ شهر سبتمبر 2003م حيث بلغت 18.11 د/ب وموازاة مع ذلك سجلت أسعار الغاز انهيار وخسائر فادحة نتيجة بقاء سفن الشحن في المحيط محملة بالغاز وكذا البترول نتيجة عدم وجود مكان لتفريغ الحمولة مما ينتج عنه لاحقا ارتفاع جنوني لغازيها من 2022م وقد أكد صندوق النقد الدولي أن وتيرة التعافي ستضل غير مؤكدة في ظل استمرار جائحة كورونا وأن دول العالم ستواجه مسارات صعبة لعودة إلى مستوى النشاط قبل الجائحة.[3]

[1] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 20، 21.

[2] لطيفة قعيد،"**أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد**"، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، مجلد 2، العدد 2، المركز الجامعي تيبازة، 2020، ص 139- 141.

[3] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، "**تقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية**"، من اعداد ماجد ابراهيم سنة 2020، ص 09.

المبحث الثالث: أسعار البترول في العالم.

يعتبر البترول داخل السوق البترولي أهم نشاطات الصناعة لذا تلجأ الأطراف الفاعلة التي تكون السوق إلى وضع تسعيرة لمختلف أنواع البترول حيث تتحكم في سعره مجموعة من المحددات وآليات تحكم السوق وأي تغير في هذه الآليات يحدث تغير سواء بالإيجاب أو السلب على السوق والأطراف المكونة له.

المطلب الأول: مفهوم الأسعار البترولية.

السعر هو مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار البترول على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر يعادل الطن المتري من 7 إلى 8 براميل حسب كثافة البترول.[1]

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو لا يتساوى معها، أيقد يكون السعر أقل أو أكبر من القيمة لذلك الشيء المنتج.

فسعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. الخ.

فأسعار البترول وعلاقتها بقيمة البترول قد جاءت معبرة ومتأثرة بتحول السوق البترول من المنافسة الحرة إلى الفترة الرأسمالية الاحتكارية وإن كان مقدار تحديد الأسعار ومقدارها متباين نتيجة تلك العوامل والظروف.[2]

المطلب الثاني: أنواع الأسعار البترولية وآليات التسعير.

بما أن البترول متشابهة في خصائصه الكيمائية إلى أنه تختلف في أشكاله وأنواعه وحالات تواجد هذه الاختلافات جعلت كل نوع يحض بسعر يختلف عن الآخر وهذا راجع إلى طبيعة المادة في حد ذاتها وكذا اختلاف طرق المعالجة "التكرير" بين نوع وآخر لهذا تنوعت أسعار البترول الخام واختلف آليات التسعير.

الفرع الأول: أنواع الأسعار البترولية.

1- **السعر المعلن:** يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من أكبر الشركات البترولية في السوق البترولي ويرجع تاريخ ظهور السلع المعلن عام 1880م في و م أ من قبل ستاندارد أويل المملوكة إلى روكفلر والتي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية وعند فومة البئر، وبعد عام 1911م تحولت السوق الأمريكية من محتكر

[1] فارس أبو بكر الصديق، **"أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر"**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2018، ص 13.

[2] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص194، 195.

واحد إلى سوق تنافسية ومع تزايد استغلال البترول خارج الو م أ أخذت الشركات البترولية بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ تصدير البترول.[1]

2- **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المعلن لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات أو التسهيلات الممنوحة من طرف البائع أو المشتري مثل بيع البائع بترول خام لمصانع التكرير وقيام البائع بشراء المنتجات البترولية.[2]

3- **سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة التسعينات حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب السعر المعلن أخذ واعتمد سعر الاشارة في احتساب قيمة البترول بين الدول البترولية المنتجة والشركات الأجنبية من أجل توزيع العوائد بين الطرفين إن سعر الاشارة عبارة عن سعر البترول الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.[3]

4- **سعر التكلفة الضريبية:** هو الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من البترول الخام ويساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج زائد عائد الحكومة "الضريبة + الربح" أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات لحكومات المعنية، وتحصل الشركات المستغلة للبترول على البترول المنتج من قبل البلدان البترولية كطرف مشتري له ويعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية للحصول على البترول ويمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار.[4]

5- **السعر الفوري:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير حيث ظهر بصورة كبيرة في أواخر السبعينات 1978م- 1979م خاصة بسبب انقطاع البترول الايراني.[5]

6- **سعر التحويل:** هو سعر تبادل البترول الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى ويمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال البترول من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم حيث كانت تبيع اكسون للاستخراج إلى اكسون لتكرير وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر.[6]

---

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 169-197.

[2] كميلة عبدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[3] بوعظم وليد، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

[4] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

[5] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

[6] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

7- **السعر الحقيقي:** يسمى السعر الحقيقي للبترول أو السعر بدولارات ثابتة القيمة والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه من تضخم نقدي أو التغير في معادل تبادل الدولار الذي يتخذ أساس لتسعير البترول مع العملات الرئيسية الأخرى وهنا يلزم أن ينسب السعر الحقيقي لنسبة معينة هي نسبة الأساس وبتركز الاهتمام على مقارنة السعر الجاري مع سعر الاسمي والذي يتدنى كثيرا بالنسبة للسعر الحقيقي.[1]

الفرع الثاني: آليات التسعير قبل وبعد سنة 1973م.

1- آليات التسعير قبل 1973م:

- **نظام نقطة الاساس في خليج المكسيك "الأسعار المعلنة":** يعرف هذا النظام أيضا بنظام خليج زائد GOLF PLUS وبموجبه يتم تسعير البترول الخام المنتج في أي منطقة في العالم كما لو كان منتجا في خليج المكسيك ثم تضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد وبدأ العمل بهذا النظام منذ 1936م بسعر معلن لبرميل البترول ب 1.09 د/ب وقد حمل هذا النظام أي نفط في العالم تكاليف شحن وهمية مما جعل أسعار البترول العربي أعلى من البترول الخام الأمريكي مما أضعف قدرته التنافسية.[2] حيث تتلخص الفكرة في العلاقة التالية: **س1+ ك1= س2+ ك2= س3**

س1: تمثل سعر البترول من خليج المكسيك FOB باعتباره مركز للتصدير.

ك1: تمثل تكاليف النقل من خليج المكسيك إلى ميناء الدولة المستوردة.

س2: سعر البترول العربي FOB باعتباره مصدرا.

ك2: تكلفة نقل البترول من المشرق العربي إلى ميناء الدولة المستوردة.

س3: سعر البترول المستلم من قبل الدولة المستوردة CIF.

- **التسعير حسب نظام نقطتي الأساس:** استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة خليج المكسيك مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد وكانت شركات البترول تحقق من خلاله ارباحا خيالية ولكن هذا النظام في التسعير انهار إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد اليها خلال الحرب العالمية الثانية وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول وحدد سعر البترول في عيدان "ايران" وفي نفس مستوى السعر في خليج المكسيك والخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين.[3]
- **التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار:** لقد ميز هذه الفترة ارتباط نظام تسعير البترول الخام بالسياسات الاحتكارية لشركات البترول والتي تعكس الاستراتيجيات الاجمالية للدول الصناعية

[1] حسين عبد الله، "**البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 247.

[2] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

[3] كميلة عبدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

التي تتبعها هذه الشركات وعلاقاتها مع الدول المنتجة للبترول فحتى بداية الخمسينات من هذا القرن لم يكن هناك سوق للبترول بالمعنى الصحيح ولم يكن للدول المنتجة أي دور في تسعير البترول وكانت حصة الدول المنتجة عبارة عن مبلغ ثابت عن كل طن مستخرج من البترول.[1]

2- **آليات التسعير بعد 1973م:**

- **التسعير وفق قاعدة السعر الرسمي:** بعد أزمة 1973م أخذت منظمة الأوبك زمام المبادرة في تحديد سعر البترول وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية وقامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر البترولي إلى 10.34 د/ب ابتداءا من عام 1974م ولقد كان الشعور السائد ألغي عام 1972م أن الدول المصدرة للبترول ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من البترول في ظل اتفاقيات المشاركة وأنها ستلجأ إلى اغراق السوق بأسعار منخفضة ولكن حدث ماكان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة بيع بترولها فقط وإنما حققت أسعار أعلى من الأسعار المعلنة وذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض والطلب وعليه أصبح تسعير البترول بيد منظمة الأوبك عن طريق السعر الرسمي[2].
- **تسعير النفط وفق قانون الطلب والعرض:** بدأت الأسعار الفورية في الأسواق العالمية تلعب دورا أساسيا إثر التخلي عن السعر الرسمي والاتجاه نحو نظام تسعير يرتبط بالسوق بحيث يعكس قيمة خام يمثل عدة خامات ويتم تحديده في مكان يعكس قوى العرض والطلب وبالتالي تم ربط الأسعار الرسمية والأسعار السائدة في الأسواق الفورية بحيث أصبح لا يوجد سعر واحد للنفط الخام القياسي بل توجد عدة خامات قياسية تعمل بمثابة نقاط ارشادية لتجار البترول، حيث خلال الثلاثين سنة الماضية تبين حاجة العالم إلى نظام تسعير استرشادي لضبط ايقاع مستويات أسعار البترول.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأسعار البترولية.

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار البترول بشكل أو بآخر سواء مباشرة أو غير مباشرة ولعل هذا يعكس الحجم الذي وصل إليه التكامل والتشابك الاقتصادي العالمي الذي أصبح كجسد واحد يتأثر ببعضه البعض حتى ولو كانت العوامل المسببة لبعض المشاكل الاقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى وأسعار البترول رغم أنها تبدو شيء لا يتأثر به كل الدول إلا أنها تتأثر به بطريقة أو بأخرى ولعل أهم العوامل المؤثرة على أسعار البترول هي:

1- **الاحتياطات وتكاليف الاستخراج:** ويقصد بالاحتياطات هي غالبا ما تكون مؤكدة وقابلة للاستيراد بشروط فنية تقنية واقتصادية وتظهر التركيزات العالية جدا في عدد قليل من الدول منذ 1973م تم تحسين تقنيات الانتاج والاستخراج نتيجة الابتكارات السريعة فمعدات الاستيراد ارتفع بشكل كبير ذو دلالة معنوية وتمت اكتشافات مهمة في بحر الشمال، البرازيل، وغرب افريقيا فزيادتها تكون من خلال الجمع بين التكنولوجيا والاستثمارات ارقام

[1] كميلة عبدة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 59.

[2] بوعظم وليد، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

الاحتياطات تشمل البترول الغير تقليدي كذا المتمثلة في رمال البترول في كندا وفنزويلا فكمية الاحتياطات المؤكدة وكذا توفر تكنولوجيا الاستخراج مع مراعاة أسعار البترول وتكاليف الاستخراج كلما كانت أسعار البترول مرتفعة زادت الاستثمارات وزاد العرض في السوق البترولي ويحدث العكس في حالة ركود الأسعار مثل استخراج البترول الرملي في كندا تعتمد على أسعار مرتفعة لبترول وكذا بعض الحقول في سيبيريا يتم الانتاج الا في حالة تحقيق مردود عالي نتيجة تكاليف الاستخراج المرتفعة.[1]

2- **الحالة الجيوسياسية**:إن وضعية أسعار البترول مرتبطة أساسا بالوضع الجيوسياسي والتغيرات المناخية مثل ظاهرة النينو الجوية التي حدثت في الو م أ في فصل الشتاء الفترة 2015م- 2016م فالظاهرة الجوية اكتسبت قوة للتأثير على مسار أعاصير خليج المكسيك مما قلل مؤقتا استهلاك الغاز فنزلت وانخفضت أسعاره الحروب والاضطرابات الاجتماعية والسياسية والكوارث الجوية مثل إعصار كاترينا الذي دمر الانتاج الأمريكي للبترول والغاز الطبيعي في ظروف ساعات قليلة والتأثير السلبي على قدرات مصافي التكرير، كذلك عودة دول الأوبك + الدول المصدرة والمنتجة للبترول والغاز الطبيعي إلى سياسات التأميم مثل روسيا والعراق والمكسيك لزيادة القيمة الاقتصادية للاحتياطاتها، وكذا قرار أمريكا غزو العراق 2003م والاضطرابات في كلتا النيجر وفنزويلا.[2]

3- **القيود البيئية**: سياسة المناخ تنفذ للحد من استخدام البترول وتشجع التطور التكنولوجي الأقل تلوثا وأنها الحياة الأنظف وهذه مطبقة ومقبولة في الدول المتقدمة حيث الطريقة الطبيعية لتحقيق ذلك هو جعل الجميع يدفعون كل تكاليف البيئة وخاصة سعر الكربون المنبعث لمكافحة الاحتباس الحراري نتيجة هذه القيود اكتسبت جمعيات البيئة والمناخ قدرة كبيرة على الضغط مما أدى إلى تقليص إقامة مصافي التكرير في الو م أ ورفع من ضرائب إنتاج الوقود الاحفوري كل هذا أثر على حجم الأرباح المتحققة وزيادة السعر على المستهلك الأمريكي.[3]

4- **تقاسم العائدات البترولية**: دول الأوبك دائما تنتقد من طرف الدول المستوردة للبترول بخاصة الدول الأوروبية على الرسوم المفروضة على المواد البترولية كل سنة الصناعة البترولية ينتج عنها حجم من الثروة البترولية فهذا الفائض يجمع على طول السلسلة من التنقيب إلى مضخة الوقد والذي يمكن تحديده في ما يلي[4]:

- **رقم الأعمال الاجمالي لصناعة البترول العالمية**: اجمالي بيع المنتجات البترولية العالمية بما في ذلك جميع الضرائب حوالي 2700 مليار دولار فهذا المبلغ الاجمالي الذي يجب انفاقه للاكتشاف، الانتاج والنقل والتكرير، التوزيع والذي تبلغ حوالي 500 مليار دولار الفرق المتبقي 2200 مليار دولار يمثل الفائض البترولي يعني الثروة التي خلقت خلال السنة الناتجة عن الصناعة البترولية.
- **الفائض البترولي**: هو مجموعة مبالغ الرسوم المتمثلة في الضرائب، حقوق الامتياز، الأرباح، العمولات، وهوامش...الخ، يقسم عبر العديد من الجهات الفاعلة حكومات الدول المنتجة "في شكل ضرائب ورسوم

[1] مومني لمياء، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[2] **المرجع نفسه**، ص 22.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص25، 26.

[4] عمراني وهيبة،"**تغيرات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة البويرة، 2018، ص ص 55، 56.

ضريبية" حكومات الدول المستهلكة تأخذ شكل الرسوم على المواد المكررة عبر الشركات البترولية وجميع المتعاملين كل هذه العوامل تؤدي إلى تحركات كبيرة في عملية تحويل القيمة بين الدول المصدرة والمستوردة للبترول.

5- **معدلات التضخم**: الارتفاع الكبير في معدلات التضخم خلال سنوات السبعينات يرجع في جانب منه إلى الارتفاع السريع إلى أسعار البترول والانخفاض الطويل في معدلات التضخم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تزامن مع انخفاض أسعار البترول ومن ثم يتضح لنا الارتباط بين معدلات التضخم وارتفاع الأسعار فالعلاقة بين أسعار البترول والتضخم هي علاقة طردية فأسعار البترول تنعكس على تكاليف الإنتاج وبالتالي على أسعار المنتجات النهائية وبالتالي الدول التي تستورد معها التضخم مما تأثر على المستوى العام للأسعار وتؤثر على القيمة الحقيقية لعوائد البترول.

6- **سعر صرف الدولار:** إن العلاقة بين سعر البترول والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان حيث يؤدي رفع أسعار البترول إلى انخفاض الدولار فمنذ أن تمد اعتماد الدولار لتقويم البترول يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض تسعير البترول وبالتالي سيزيد الطلب عليه إلى أنه في حالة ترك السوق يتوازن سيرتفع سعر البترول بالدولار بشكل عام وهذا يؤدي إلى انخفاض الدولار ب 10% ناهيك على اسعار الفائدة وأذونات الخزينة الأمريكية المقومة بالدولار.

7- **أسعار الذهب:** تتأثر أسعار الذهب بأسعار البترول وتؤثر فيها بالرغم من الفارق الكبير بينهما من جميع النواحي فالذهب كان العملة السائدة حيث تم استخدام العملات الورقية إلى أنه أصبح يحتفظ به كاستثمار ويستخدم في المضاربة كما ان البترول مصدر للثروة لهذا نشأت بينهما علاقة وثيقة وإن كانت عكسية كلما ارتفعت أسعار البترول انخفضت أسعار الذهب والعكس صحيح.[1]

[1] عمراني وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

خلاصة:

تبين لنا من خلال الفصل الأول أن الاقتصاد الجزائري انتهج في بدايته النهج الاشتراكي نتيجة عوامل تاريخية وهذا في المرحلة الأولى عقب الاستقلال حيث تميز بالمخططات الاقتصادية التنموية التي رسمت المشهد الاقتصادي للجزائر ووضعتها على سكة النمو والتنمية لبناء الهياكل القاعدية وأسس الدولة الجزائرية عن طريق البرامج الاقتصادية الثلاثية والرباعية والخماسية إلى أن الجزائر نتيجة ضخامة الاستثمارات لجأت إلى التمويل عن طريق الاستدانة الخارجية التي أثقلت كاهلها خلال مرحلة التسعينات نتيجة القروض من البنك الدولي وإعادة الجدولة.

حيث تطلب ذلك إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي نتج عنها انتهاج الجزائر النهج الرأسمالي للاقتصاد الذي قادها إلى التحرر من النظام الاشتراكي المنغلق والمحصور في سيطرة القطاع العام على كل الاقتصاد الوطني مما فتح السوق الوطنية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأتاح للأفراد الخواص الاستثمار مما أدى إلى تحسين مناخ الأعمال خاصة بعد ما تم تفعيل الاصلاحات الاقتصادية التي أتت ثمارها في انتعاش الاقتصاد الجزائري خاصة قطاع البترول الذي ارتفعت عوائده مع مطلع الألفية مما مكن الجزائر من التسديد المسبق لجل ديونها الخارجية ما مكنها من إتمام برامجها التنموية الخماسية بأريحية مالية وبميزانيات ضخمة لكن واجهت صعوبات مالية خلال البرنامج الاقتصادي 2015م-2019م نتيجة انخفاض أسعار البترول وانتهاج سياسة التمويل الغير تقليدي ويبقى الخروج من التبعية للبترول الهدف الصعب التحقيق في الجزائر في ظل غياب استراتيجية مدروسة وواضحة المعالم.

الفصل الثاني :

التطورات التي مرت على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

ان خروج الجزائر من حرب التحرير باستقلال سياسي كبير لم يكن مكتمل من وجهة نظر قيادة البلد حيث ان الجزائر ورثت اقتصاد وبلاد مخربة عن أخرها ولم يبقى من رؤوس الأموال شيء لبناء الدولة ولهذا غداة الاستقلال تم تبني النهج الاشتراكي الذي يقوم على منهج التخطيط المركزي وهيمنة الاقتصاد العام (الاقتصاد الموجه) على الطابع العام للدولة ولهذا قامت الجزائر منذ الاستقلال بالعديد من الإجراءات التي من شأنها قيام اقتصاد وطني قوي يخدم الأهداف المرجوة منه حيث قامت بجملة من البرامج وكان برنامج طرابلس سنة 1962 أول النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية، ثم تلته النصوص الأخرى المنظمة للحياة الاقتصادية وفق النهج الاشتراكي كميثاق الجزائر 1964 والميثاق الوطني 1974 الذي يقوم على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية المخطط الثلاثي الأول، والمخطط الرباعي الأول والثاني ، والمخططين الخماسيين الأول والثاني، وعملت الجزائر على إرساء قواعد الاقتصاد الموجه من خلال سلسلة من التأميمات التي مست جل القطاعات الاقتصادية ابتداء بقطاع المناجم سنة 1966 والبنوك 1967 المحروقات 1971 الى أن هذا النموذج عرف نقاط ضعف بسبب اعتماده على التمويل من قطاع المحروقات وفقط وظهر ذلك منذ الأزمة العكسية لبترول 1986وأثرها السلبي على الاقتصاد الجزائري مما جعل الجزائر تقوم بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية الواسعة سواء بإرادة الدولة أو في اطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وسنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري من خلال المباحث الثلاث التالية:

- **المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط.**
- **المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات.**
- **المبحث الثالث: التطورات التي مربها الاقتصاد الجزائري من (1990-2020).**

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط:

تعرف هذه المرحلة بالتخطيط المركزي لاقتصاد الدولة الجزائرية حيث كانت وزارة أو مديرية التخطيط تمنح استراتيجية تنموية للاقتصاد بهدف تحقيق جملة من الأهداف المرجوة حيث منذ بداية 1965 بدأت الدولة في استراتيجية تنموية تكمن في انشاء شركات وطنية تمتلك الدولة وتكون بديل لقطاع الخاص وتوكل الها مهمة العمل الشامل والمنسق في مجفي مجالات الزراعة، الصناعة، التعليم، التجارة بهدف إقامة اقتصاد مستقل حقيقيا ولأجل تحقيق ذلك بدأت الدولة في انشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط للاقتصاد. هذه المخططات هي المخطط الثلاثي الأول التمهيدي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) بالإضافة الى المخططات الخماسية الأول والثاني(1980-1984)(1985-1989).

المطلب الأول: المخطط الثلاثي الأول(1967-1969).

الفرع الأول: مفهوم التنمية.

التنمية كمفهوم عام تسعى الى نمو وترقية كل مجالات الحياة من اجل حياة مريحة لأفراد المجتمع الى درجة الرفاه ان أمكن ذلك. أي وفق الإمكانيات المتاحة للدولة وبمعنى آخر محاولة الانتقال بالدولة من طابعها المتخلف الى طابعها المتقدم والديمقراطي.

- **التنمية لغة:** وهي الزيادة والكثرة وهذه المفردات عكس النقصان والندرة وتشير كذلك الى معنى النشر والبسط والترقية والتغير[1].
- **اصطلاحا:** التنمية هي تغيير منتظم ومتسلسل والازدياد في التنوع والتكامل واشتداد التعقد في التركيب وتعرف كذلك بأنها: الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد الوطني الذي كان راكد لفترة طويلة قادر على توليد زيادات متواصلة في الناتج الوطني الإجمالي[2].

التحريك العلمي المخطط لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب فيها تحقق الأحلام.

الفرع الثاني : المقومات الأساسية للتخطيط الاقتصادي و أنواعه وأهدافه.

أولا: المقومات الأساسية للتخطيط الاقتصادي: ان نجاح أي عملية تخطيطية يستلزم توافر بعض المقومات والمبادئ التي تجب توفرها في الخطة الشاملة والتي يقوم عليها بناؤها وهذا حتى يمكن تحقيق كافة الأهداف وهي كالآتي[3]:

---

[1] عامر هني، **"قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967م- 2014م"**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد الرابع، جامعة المسيلة، ص ص 215، 216.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 215، 216.

[3] عثامنية رؤوف، **"التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2001م، ص ص 5، 6.

- **الو اقعية:** لابد أن يكون وضع الخطة على أساس المعرفة الواقعية لصورة المجتمع والوقائع والحقائق الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيه وبالتالي اختيار الوسائل الواقعية كالبيانات الإحصائية.
- **الشمول:** ويعني مبدأ شمول الخطة أن يكون للخطة السيطرة والتوجيه على كافية موارد المجتمع المتاحة فلا تقتصر الخطة على نشاط دون نشاط ولا تؤثر في متغير دون متغير أخر فالتخطيط هو التوجه الواعي لموارد المجتمع ولابد أن يكون للخطة السيطرة والتوجيه على كافة موارد المجتمع وكافة المتغيرات المؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- **المركزية الديمقراطية:** وتعني مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ فالوحدات الإنتاجية هي الأساس في البيانات والمعلومات التي تصل الى السلطات الأعلى التي تقتصر الأخيرة في صياغة الأهداف العامة التي تحدد مسار الاقتصاد الوطني مع ترك تفصيلات هذا المسار للوحدات الإنتاجية.
- **التناسق:** ويقصد به أن تكون أجزاء الخطة متناسقة تناسقا كاملا سواء على مستوى الأهداف مع بعضها البعض أو مستوى الوسائل أو الأهداف.
- **التكامل:** الخطة المتكاملة هي الخطة التي تترابط وتتكامل فيها الأنشطة والمتغيرات سواء كان ذلك على المستوى التنظيمي أو المستوى المكاني أو الاعداد أو التنفيذ.
- **المرونة:** وتعني قابلية الخطة للتعديل المستمر على ضوء ما تظهره النتائج تنفيذ الخطة فالخطة توضح في فترة زمنية معينة وتصاغ بافتراضات معينة، ويمكن لأحد تلك الافتراضات أو بعضها أن تسقط ولا بد في هذه الحالة من مراجعات مستمرة ولذلك فالخطة يجي أن توضع بحيث تترك مجالا للتعديل أثناء التنفيذ.
- **الالزام:** تصبح الخطة بعد إقرار برنامجا ملزما للمؤسسات والهيئات المسؤولة عن تنفيذها ومتابعتها وبدون هذا النوع من الالزام قد يصبح من المتعذر تحقيق أهداف الخطة.
- **الاستمرارية:** ترتبط استمرارية الخطة باستمرارية عملية التخطيط التي أصبحت سمة أساسية لتوجيه وليس مجرد وسيلة مؤقتة لمعالجة ظروف طارئة تنتهي بانتماء تلك الظروف وهذا معناه أن هناك استمرارية في وضع الخطط طالما أن التخطيط هو الموجه الدائم للنشاط.

ويمكن عرض أهم أنواع التخطيط في النقاط التالية[1]:

- التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي
- التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل
- التخطيط الوطني والتخطيط الإقليمي
- التخطيط الطويل والمتوسط وقصير الأجل
- التخطيط المادي والتخطيط المالي
- التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي

[1] عثامنية رؤوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

الفرع الثالث: المخطط الثلاثي 1967-1969.

تعد أول مخطط اعتمدته الجزائر المستقلة حيث دخلت مرحلة طموح كبير لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي كبير ويعرف أيضا بالمخطط التجريبي، ولم يكن تطبيق التخطيط قبل هذا التاريخ ممكنا نظرا لعاملين:

- عامل حداثة عمد الجزائر بالاستهلال التي تحصلت عليه قبل خمس سنوات فقط.
- عامل انعدام توفر الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة القدرة في تحكم في القوة الاقتصادية الوطنية.

ويعتبر هذا التخطيط بالنسبة للدولة هو عملية إحصاء للا مكانيات البشرية والمادية للمجتمع من أجل خلق قدرات عمل في أجال محددة حيث تركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية والجدول التالي يلخص أهم الاستثمارات في الخطة الثلاثية 1967-1969 حيث خصص 11.081 مليار دج كاستثمار لتنفيذ هذه الخطة لكن مانفذ خلال المرحلة هو 9.124 مليار دج.[1]

الجدول رقم (03): توزيع مخصصات الميزانية على القطاعات في الجزائر(1967-1969)

القطاعات	الاستثمارات المخططة		الاستثمارات المنفذة و معدل التنفيذ	
	المبلغ	النسبة(%)	المبلغ	معدل التنفيذ
الصناعة	9،400	%49	4،750	87
الفلاحة	1،869	%17	1،606	85،9
القاعدة الهيكلية	1،124	%10	855	76
السكن	413	%3،7	249	60،2
التربية	912	%8،2	704	77
التكوين	127	%1،1	103	71،6
السياحة	285	%2،5	177	60
الشؤون الاجتماعية	295	%4،6	229	76
الادارة	441	4	304	70
الاستثمارات المختلفة	215	1،9	147	70
المجموع	11،081	100	9،124	82

المصدر : عبد الجليل هجيرة، "**العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017م، ص 59

[1] عبد الجليل هجيرة، "**العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017م، ص 59.

من خلال هذا الجدول يتضح التركيز الكبير لبرنامج الثلاثي الأول على القطاع الصناعي بنسبة 49%من إجمالي البرنامج وهذا يعكس التوجه المنصب على تطوير البلاد من خلال ما يعرف بالصناعة المصنعة لكن إهماله لزراعة بشكل ملفت جعل الجزائر لها تبعية للخارج وهذا نتيجة البرنامج المخطط الثلاثي الذي لم يعطي الاهتمام الكافي ابدا لزراعة مما أدى إلى إهمال الأراضي وهجرة الفلاحين نحو المدن ولعل الهدف الرئيسي من المخطط الثلاثي الأول هو تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة[1]، التي تم تبنيها ورسم بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر للسنوات السبع التالية وتعتبر نتائج هذا المخطط مرضية إلى نوع ما فقد أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات الصناعات البتروكيماوية، صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية فالعديد من الوحدات إنشاءات في هذه الفترة كمركبات المحركات و الجرارات بقسنطينة، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس، الصناعة الثقيلة بأرزيو و عنابة في حيث كان نصيب الزراعة 17% في المرتبة الثانية وهذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي مما جعل الجزائر تتدهور زراعيا، قطاع الفلاحة الذي كان القطاع الأول ابان المستعمر والذي قام بومدين بتوزيع آلاف الهكتارات على الفلاحين كان قد وفر لهم المساكن من خلال مشروع ألف قرية سكنية للفلاحين ثم أمدهم بكل الوسائل و الإمكانيات التي كانوا يحتاجونها تحت شعار مشروع الثورة الزراعية سنة 1971 *الأرض لمن يخدمها* فان القيمة المضافة للفلاحة كانت تتراجع سنة بعد أخرى من 10% إلى 8%على مدار عقد كما فشلت هذه السياسة بدليل ما ستورد من ثلث حاجتها من الحبوب من الخارج و10% من حاجتها من الحبوب الجافة و50% من الحليب[2].

ويمكن أن نوضح أكثر المخطط الثلاثي التنموي من خلل الشكل التالي وفق الغلاف المالي المحدد لتنفيذ المخطط والذي قدر بمبلغ 11،081 مليون دينار جزائري حيث سيتم تقسيمه على مختلف القطاعات.

مما لا شك فيه أن سنة 1967 هي أول محاولة جادة لنهوض بالجزائر وتحقيق استقلال اقتصادي حقيقي والخروج من دائرة التخلف الصناعي والاجتماعي حيث بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي 5400 مليون دج أي بنسبة 50% من اجمالي استثمارات المخطط الثلاثي 1967-1969 وهي موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول: الاستثمارات المخططة للقطاع الصناعي (1967-1969).

الجدول رقم(04): الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي1967-1969

القطاعات الصناعية	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة(%)
المحروقات والمواد الكيميائية	2710	%51
المناجم	180	%4
الكهرباء	260	%5
الحديد والصلب	1200	%23

[1] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

[2] محمد كمال، " **قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص ص 33، 34.

الصناعة التحويلية	1050	%20
المجموع	5400	%100

المصدر: محاضر سليم دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص العمليات وتسيير المؤسسات جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان –الجزائر-سنة 2017 ص104.

من خلال حجم الاستثمارات المخصصة يتضح جليا أن الإستراتيجية الصناعية المتبعة خلال الفترة 1967-1969 كانت تهدف إلى تنمية قطاع المحروقات والصناعات المرتبطة به باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية حيث خصص 51% من إجمالي الاستثمارات لهذا القطاع كما تم تخصيص 23% لتطوير قطاع الحديد والصلب من أجل توفير المنتجات في السوق المحلية والقضاء على التبعية للسوق الخارجية أما الصناعات التحويلية خصص لها 20 %من اجمالي استثمارات قطاع الصناعة وكان يهدف الى إعادة هيكلة مؤسسات القطاع من أجل توفير السلع الاستهلاكية الضرورية لتلبية حاجيات المواطنين[1].

المطلب الثاني: المخططين الرباعيين الأول والثاني(1970-1973)،(1974-1977).

الفرع الأول: المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

ان المخطط الثلاثي هو أول تجربة قامت بها الجزائر في منهاج بناء الاقتصاد وأركانه مما ولد الشعور بضرورة مواصلة نهج التخطيط نتيجة تمكنها من تحسين أداة التخطيط وشجعها على وضع برامج أخرى كانت البداية لسلسلة من المخططات والمخطط الرباعي الأول والثاني هما بداية هذه السلسة.

أولا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973): فبعد التجربة القصيرة والأولى التي قامت بها السلطات الجزائرية من خلال المخطط الثلاثي أعلنت عن مخطط رباعي ركزت فيه على نقطتين أساسيتين هما[2]:

- تقوية ودعم وبناء الاقتصاد الوطني الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.
- جعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية.

خصص لهذا البرنامج مبلغ قدر ب27،75 مليار دينار جزائري، كان ضعف البرنامج الأول من حيث المبلغ المخصص بمرتين ونصف وهذا يدل على حجم المبالغ الطائلة التي التممتها هذه المخططات التي ذهب أغلبها الى القطاع الصناعي والتركيز الشديد من السلطات على تطوير هذا القطاع بشدة والجدول التالي تبين توزيعه على القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

[1] مخضار سليم، **"دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018، ص 104.

[2] العمري علي، **"دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)"**، رسالة ماجستير، معهد علوم اقتصادية وعلوم التسيير - فرع اقتصاد كلي-جامعة الجزائر سنة 2008-ص76.

الجدول رقم(05): الاعتماد المالي المخصص للاستثمارات المخطط الرباعي الأول

القطاع المنتج				القطاع شبه المنتج		قطاع الهياكل الأساسية	
القطاع الصناعي		القطاع الفلاحي					
الفرع	المبلغ	الفرع	المبلغ	الفرع	المبلغ	الفرع	المبلغ
المحروقات	4،57	الفلاحة	2،92	السياحة	0،7	شبكة النقل	1،14
الصناعات الأساسية	5،21	الصيد البحري	0،12	النقل	0،8	السكن	1،52
الصناعات التحويلية	1،19	الري	1،9	المواصلات السلكية	0،37	التربية والتكوين	3،31
المناجم والطاقة	1،43	_	_	التخزين والتوزيع	_	الاستثمارات الأخرى	2،57
المبلغ الإجمالي	المبلغ	04،94	المبلغ	1،87	المبلغ	المبلغ	08،54

المصدر: العمري علي دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006) رسالة ماجستير – معهد علوم اقتصادية وعلوم التسيير - -جامعة الجزائر سنة 2008-ص76.

من خلال الجدول تظهر توزيع الاعتماد المالي على النحو التالي:

- القطاع الصناعي يأخذ النصيب الأكبر من مجموع الإعتمادات المالية بنسبة 45%
- قطاع الهياكل الأساسية أخذ نسبة 31% من مجموع الإعتمادات
- قطاع الزراعة والري الذي أخذ نصيب 18%من مجموع الاعتمادات
- قطاع شبه المنتج أخذ نصيب 06% من مجموع الاعتمادات

بالنظر الى المبلغ المخصص لهذا المخطط مقارنة بالمخطط الثلاثي والذي انتقل من 9،06 مليار دينار جزائري الى 27،75دج يدل على أن المخطط لا يعتبر قصير المدى بل هو برنامج متوسط المدى اهتمت فيه الدولة بقطاع الصناعة لأنه في نظرها المجتمعات النامية أو المتقدمة هي التي تعتمد على الصناعة عكس الدول المتخلفة التي تعتمد على الزراعة بشكل أساسي[1].

ويعتبر هذا المخطط أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر والبداية الفعلية لتخطيط على النمط الاشتراكي هدفها الأساسي توفير الشروط الضرورية التي تسمح بتأمين العمل الدائم لغالبية العمال الجزائريين في أفاق الثمانينات ولعل ما يميز هذا المخطط هو سرعة وتيرة الاستثمار المنفذة في القطاع الزراعي 13% ويهدف هذا المخطط الى تحقيق ما يلي[2]:

[1] العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

[2] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 126، 127.

- حددت هذه الخطة معدل نمو سنوي يقدر ب9%من الناتج الداخلي الخام
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة، تنويع التعامل مع الخارج والتخلص من الاعتماد على فرنسا وذلك بالاعتماد على المصادر المحلية في التموين والتمويل بصورة أساسية
- خلق علاقات إنتاج جديدة وذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية وفرض الرقابة الجمركية على التجارة الخارجية وتوجيه الاستهلاك الداخلي بما تخدم التنمية
- توفير أدوات الضبط للاقتصاد الوطني وتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات ولذلك تم التركيز على الصناعات الأساسية (الصناعات المصنعة).
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك ومراقبتها ومحاربة الاستهلاك الطفيلي وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

كتب أصحاب التصنيع الثقيل والإستراتيجية التنموية السريعة في التقرير العام عن مخططهم الرباعي الأول 'الأهداف الرئيسية للإستراتيجية التنمية بعيدة المدى التي وقع اختيارها هو إلغاء البطالة ونقص الاستخدام بالتصنيع الحقيقي للبلاد والهدف الذي حدد أنه ابتداء من 1980 يتم القضاء نهائيا على أسباب نقص الاستخدام وأن تكون الزيادة الإجمالية في قوى العمل مساوية لمناصب الشغل الجديدة اللازم توفرها سنويا بتطور الصناعات والأنشطة المرتبطة بالتصنيع في المدن' التوجه كما نراه واضحا يعول على مناصب الشغل المنشأة في قطاع الصناعة لاستئصال أسباب نقص الاستخدام ابتداء من 1980 اذا لا توجد سياسة لمكافحة البطالة قبل هذا التاريخ وبقيت السلطة تعول على ديناميكية سياستها التصنيعية وحدها لمكافحة البطالة وليس في المخطط توقعات لرفع مناصب العمل في الفلاحة مع أمنيته في تجنب مجرة من الأرياف سابقة لوقتها،وخاصة نحو فرنسا التي كانت الوجهة الأولى للمهاجرين الجزائريين خاصة مع وجود اتفاقية حرية انتقال الأشخاص بين الجزائر وفرنسا وهو ما شجع الهجرة بعد الاستقلال و أواخر الستينات[1].

تمحورت إشكالية التشغيل حول قضية البطالة التي انعكست على وضعية سوق العمل من خلال الحجم العام لطلب العمل حيث قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل حوالي 35،17% سنة 1971 و 31،91%سنة 1972 و 30،95% سنة 1973 وقد تميزت هذه الفترة بمناصب العمل المؤقتة حيث بلغت 44،26% في سنة 1971 و 48،29% سنة 1972 و 47،03 سنة 1973 وكانت أغلب هذه المناصب في قطاع البناء والأشغال العمومية من اجل بناء القرى الفلاحية في اطار الثورة الزراعية واعمار المدن كما ساهم تنظيم الهجرة الى أوروبا الى التقليل من البطالة حيث سجلت 250000 هجرة عمالية بالإضافة الى عملية الادماج الإداري في القطاع العمومي حيث تميزت هذه المرحلة بتدخل الدولة في عملية تنظيم سوق العمل بإنشاء هيئات تنظم التوظيف والهجرة نحو فرنسا بالدرجة الأولى وتقوم بإحصاء المناصب الشاغرة حيث تم إحصاء بين سنتي(1971-1973) حوالي 74،250 عرض عمل كل سنة[2].

كل هذا يدل على أن السلطات لم تنجح في خلق مناصب عمل كافية لتلبية طلبات العمل رغم تغنيها في تحسين الظروف المعيشية والظروف الاجتماعية للمجتمع رغم المبالغ الهائلة التي سخرت لتنمية البلاد الى أن ذلك لم تمس

[1] صالح بلحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 395.

[2] مدني بن شهرة،" **الإصلاح الاقتصادي وسياسة تشغيل التجربة الجزائرية**"، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2009، ص ص 164، 165.

الشعب بشكل مباشر مما أثر على الحالة الاجتماعية (الفقر-الجهل) وكذا الهجرة الى الخارج وعدم التركيز على الفلاحة أدى الى تراجع الإنتاج الفلاحي نتيجة الهجرة الى المدن والى الخارج وبالتالي تبعية الجزائر للخارج من ناحية الغذاء والجدول التالي يوضح حصة القطاعات في التشغيل الفترة(1969-1979)[1].

الجدول رقم (06): حصة القطاعات في التشغيل / الفترة (1969-1979)

القطاعات/السنة	1969	1973	1977	1978	1979
الفلاحة	49،3	40	35،3	34	32
البناء والخدمات	42،2	48،7	53	53	54،6
الصناعة منها	8،5	11،3	11،7	13	13،4
المحروقات	0،5	1،5	2،5	2،9	2،9
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: سي محمد كمال 'قضايا خلال نصف قرن - دار الحامد لنشر والتوزيع –الطبعة الأولى-سنة 2017-ص35

من خلال الجدول يتضح أن مناصب العمل لمختلف القطاعات تتمركز بشدة في القطاع الفلاحي والبناء أما قطاع الصناعة بدرجة أقل والمحروقات بدرجة كبيرة فلم يكن الا قطاعين يعتمدان على رأسمال أكثر من اعتمادهما على عنصر العمل، فقد أعطى مجال الصناعة الثقيلة في الجزائر بعض النتائج الايجابية التي بقيت ماثلة لعيان الى يومنا هذا فمركب الحجار للحديد والصلب الذي تم تدشينه من طرف بومدين سنة 1969 بعنابة لا يخلو مشروع صناعي أو قطاع البناء والأشغال العمومية والري من مادته الأولية، الا أن هذا الإيجابية القليلة لا يمكن أن تغطي الفشل الكبير في المخطط الرباعي الأول المبني على وهم الصناعة ولم تحقق ما كان مرجو منه وخير دليل على ذلك مركب المحركات والجرارات بقسنطينة حيث التهم الملايين دون أن يحقق ما كان مرجو له وخاصة أن تكلفة إنجازه زادت في العديد من المرات قبل البدئ في الإنتاج[2].

في الواقع كان انطلاق المصنع من أسوء ما يكون فإنتاجه كان صفرا سنة 1973 عوض 50% من البرنامج المتوقع ولم ينتج سنة 1974 نحو 5%بدلا من حد الإنتاج الأقصى المتوقع حيث كانت التوقعات كما نراها في الجدول التالي:

الجدول رقم(07): جدول المقارنة بين التوقعات والإنتاج الفعلي

صنف المنتوج	1973: سنة الانطلاق		1974: نظام الطاقة القصوى		1975
	التوقعات	الإنتاج الفعلي	التوقعات	الإنتاج الفعلي	
جرارات مجنزرة	500	0	1000	0	0

[1] **المرجع نفسه**، ص 165.

[2] محمد كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

4بالعجلات D 4006	2000	0	1000	0	0
4بالعجلات D6006	2000	0	13000	257/220	2400
محركات	4500	0	4500	-	2600

المصدر: صالح بالحاج –النظام السياسي الجزائري -دار الكتاب الحديث-القاهرة-مصر-سنة 2013-ص366.

يبين هذا الجدول الفشل الذريع والفضيحة التي جعلت مسؤولي المركب يراجعون التوقعات والأهداف الأولى مراجعة مخزية والخطورة في ذلك تكمن في أن شركة سوناكوم نفسها استمرت في استيراد هذه المنتجات نفسها لسد حاجات السوق الوطنية اليها في اعلان صفقة دولية ونشر في جريدة المجاهد بعبارة 'سوناكوم مجبرة على استيراد الجرارات التي كان المفروض أن ينتجها مركب قسنطينة ' وكان هذا سنة 1976 وهذا أحسن اعتراف بالفشل وأصدق شاهد به[1].

ثانيا: المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977): لقد تزامنت هذه الفترة مع الارتفاع الكبير في المداخيل المالية للبلاد، نظرا لارتفاع سعر البرميل من البترول من 3،3 دولار في سنة 1971 الى 9،25 دولار في ديسمبر 1973 والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن سنة 1963 الى 42 مليون طن سنة 1969 الى 46 مليون طن سنة 1972 والتي ساعدت الدولة على الخوض في معركة التنمية الاقتصادية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة خاصة وأن نصيبها من عائدات قطاع المحروقات ارتفع بشكل كبير بعد التأميم سنة 1971 لتصبح 51% لطرف الجزائري وكانت لتلك السياسة التنموية ثلاث أهداف والمتمثلة في الاستقلال الاقتصادي، تلبية وتحقيق الحاجات الصوصيو اقتصادية لعامة الشعب وأخيرا تحقيق الرخاء الاجتماعي[2].

تعتبر المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تكملة لمخطط السابق حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة الحديد والمحروقات ومواد البناء والميكانيك والكهرباء وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات ان إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف انتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل ان هذه النتيجة يبرزها القطاع العام من الناتج الوطني الخام حيث حقق 65،42% سنة 1978 مقابل 30،07% سنة 1969[3].

وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي كانت المخططات السابقة تهدف الى بناء اقتصاد وطني على أساس انشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطني الى أن الامر أدى وجود ممارسات بيروقراطية وزيادة مفرطة في عدد العمال إضافة الى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

[1] صالح بلحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص368.

[2] عامر هني، **مرجع سبق ذكره**، ص217.

[3] كربالي بغداد، **"نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"**،مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005، ص5.

ان المخطط الرباعي الثاني تعتبر المخطط الثالث في تاريخ الجزائر المستقلة حيث كان حجم الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار 110،22 مليار دينار وكان توزيعه على القطاعات الاقتصادية على النحو التالي كما هو مبين في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (08): الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار في المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) الوحدة :مليار دينار

القطاعات قطاع الزراعة والري	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
قطاع الصناعة	48،00	74،15
نصيب المحروقات فيها	19،50	36،00
نصيب الصناعات الأساسية فيها	21،86	28،46
قطاع شبه المنتج	10،50	10،22
نصيب النقل	6،49	5،27
نصيب السياحة	1،50	1،24
قطاع الهياكل الأساسية	32،27	24،50
نصيب السكن	8،30	8،55
نصيب التربية والتكوين	9،95	5،95
نصيب الاستثمارات الأخرى	10،23	6،77
مجموع المبالغ	110،22	121،23

المصدر: علي دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006) رسالة ماجستير – معهد علوم اقتصادية وعلوم التسيير - -جامعة الجزائر سنة 2008-ص 76

لقد واصلت الدولة في تطبيق إستراتيجية النمو الغير متوازن والذي يتحقق بريادة قطاع واحد هو المحرك بالنسبة للقطاعات الأخرى وهو يعبر عن المنهج الاشتراكي الذي كانت تعتمد عليه الدولة هذا القطاع هو قطاع الصناعة الذي أخذ النصيب الأكبر في المخطط بنسبة 30% ثم تلاه قطاع الهياكل الأساسية 30% فالقطاع الفلاحي بنسبة 15% ثم القطاع شبه المنتج 10%من خلال المبالغ المعطاة، في هذا المخطط نرى أن اهتمام الدولة كان نحو فرعين أساسيين هما فرع المحروقات وفرع الصناعات الأساسية، حيث بلغت نسبة الفرع الأول 17،7% من مجموع الاعتمادات المالية المخصصة للمخطط والفرع الثاني حصل على نسبة 19،9 من مجموع الاعتمادات المالية ثم فرع الزراعة بنسبة

[1] العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

10،9%ثم التربية والتكوين ب9% ثم السكن ب75% أما الاستثمارات الفعلية فقد حقق فرع المحروقات النسبة الأكبر والتي قاربت 30% من مجموع الاستثمارات الفعلية للمخطط[1].

يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفاق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول تحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمارات العمومية وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و4 مرات للمخطط الرباعي الأول وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف الرباعي الثاني فيما يلي[2]:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الاجمالية للتنمية.
- رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الأجيال الحقيقية ب46 مليار على الأقل أي بزيادة يكون بكامل سرعتها 10% سنويا.
- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة.
- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.

هذا المخطط سعى الى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثم التوازن الجهوي اما الاستثمارات في هذا المخطط عرفت قفزة هائلة من 27،75 دج خلال المخطط الرباعي الأول الى 110،22 دج وقد وزعت هذه الاستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع وسائل الإنتاج وفي قطاع انتاج وسائل الاستهلاك وكذا الاهتمام بالقطاع المنتج كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك لتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية كل هذا يهدف الى بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي[3].

ولتوضيح الرؤية وفهم الفرق بين المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني الجدول التالي يبين حجم الاستثمارات المالية بين المخططين:

الجدول رقم(09) : الفرق بين الاستثمارات في المخططين الرباعيين الأول والثاني

الوحدة: مليار دينار

المخطط	الرباعي الأول	الرباعي الثاني
القطاع	**المبلغ**	**المبلغ**
الفلاحة والري	4،9	16،72
الصناعة(المحروقات)	12،40 (4،57)	50،00 (12،50)
القطاع الشبه (منتج النقل)	1،87 (1،14)	10،50 (5،27)

[1] عبد الجليل هجيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص61،62.

[2] **المرجع نفسه**، ص 62.

[3] **المرجع نفسه**، ص62.

الهياكل الأساسية	8،54	33،00
السكن	1،52	8،55
التربية والتكوين	3،31	9،95
المجموع	27،75	110،22

المصدر: مخلوفي عبد العالي 'الاقتصاد الجزائري في أزمات أسعار النفط'-دراسة مقارنة بين أزمتي 1986 و2014 ' مذكرة ماستر غير منشورة ' – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-قسم علوم تجارية-تخصص مالية وتجارة دولية سنة 2017- 2018- ص4

- **المرحلة التكميلية البرنامج التكميلي 1978-1979**

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978 أعد صناع تقريرا اقتصاديا واجتماعيا لتطورات الاقتصاد الجزائري منذ المخطط الثلاثي (1967 -1969) ليتم التأكد على هذه الفترة كمرحلة إتمام ومراجعة حيث تم خلالها وضع حوصلة للبرنامجين الرباعيين السابقين وتحديد النسب المنجزة منهما والعمل على ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني وقد تميزت هذه المرحلة ببرنامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي[1]:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية
- اغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة على الازمة الدولية

والجدول التالي يبين هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة 1978-1979

الجدول رقم (10): هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة التكميلية 1978-1979

هيكل الاستثمارات/القطاعات		الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية لسنة 1978(مليار دج)	الاستثمارات الفعلية لسنة 1979(مليار دج)
1) الاستثمارات الإنتاجية المباشرة	**الزراعة**	1،99	2،47	1،78
	الصيد البحري	0،01	0،01	1،93
	الري	1،77	1،67	-
	مجموع قطاع الزراعة	3،77	4،15	3،71
	المحروقات	34،40	14،70	17،53

[1]بن موفق زروق، "**استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص89.

	الصناعة الأساسية	7،95	11،79	16،57
	الصناعات التحويلية الأخرى	8،63	3،96	-
	المناجم والطاقة	55،65	2،05	-
	مجموع الصناعات	55،65	32،50	34،10
تنمية وسائل الإنجاز في البناء والأشغال العمومية		2،35	1،09	1،46

2) الاستثمارات شبه الإنتاجية	-السياحة	0،31	0،33	0،26
	-النقل	2،68	1،19	0،90
	-المواصلات السلكية واللاسلكية	0،23	0،71	0،66
	-التخزين والتوزيع	3،24	0،70	0،85
	مجموع الاستثمارات شبه الانتاجية	6،46	2،93	2،67
3) الاستثمارات غير الإنتاجية المباشرة للهياكل الأساسية	-شبكة النقل	1،75	1،20	1،44
	-السكن	14،18	4،93	6،16
	-التربية والتكوين	8،14	2،96	3،21
	-الاستثمارات الأخرى	4،32	2،89	3،03
مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية المباشرة		28،39	11،98	12،84
مجموع الاستثمارات		96،62	52،65	54،78

المصدر: بن موفق زروق- مرجع سبق ذكره-ص89

من الجدول نلاحظ أن الصناعة كانت في المرتبة الأولى بنسبة 60،81% لسنة 1978 ونسبة 62،24% للسنة الموالية والتي كانت فيه الاستثمارات الفعلية لفرع المحروقات بالدرجة الأولى ثم يليها قطاع الهياكل الأساسية بنسبة 23%

للسنتين مما يدل على توسع استثماري في هذا القطاع أما القطاع الفلاحي فلم يستفد سوى ب4، 15 مليار دج لسنة 1978 و3،71 مليار لسنة 1979[1].

من خلال هذه المخططات السابقة يتضح أن الهم الأكبر للدولة الجزائرية كانت الصناعة ثم الصناعة مع إعطاء القليل من الاهتمام لباقي القطاعات ولهذا سنبين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): الانفاق الاستثماري على الصناعة خلال الفترة 1967-1977

الفروع	المخطط الأول 1967-1969		المخطط الثاني 1970-1973		المخطط الثالث 1974-1977	
	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
1)المحروقات	42،6	51،1	37	47	40،6	48،6
2)الصناعات الثقيلة	40،7	32،3	42	36،1	45،6	38،4
-الحديد	23،5	22	17،3	16،5	13،3	13،5
-صناعات الميكانيك	3،9	1،6	11،6	8،8	14،1	10،1
-الكيمياء	11،3	7،9	4،6	4،9	9	5،7
-مواد البناء	2	0،8	8،5	5،9	9،2	9،1
3)المناجم والطاقة	7،4	9	11،3	10،5	5،4	6،2
4) الصناعات الحقيقية	9،3	7،6	9،7	6،4	8،4	6،8
المجموع(مليون دج)	5400	4890	12400	20820	4800	7150

المصدر: سي محمد كمال- مرجع سبق ذكره-ص28

من الجدول يبدو واضحا أن الصناعة المصنعة كانت تأخذ حصة الأسد بدليل أن الاستثمارات العامة ركزت على مجموعة الصناعات الثقيلة التي بحدود 49% لثلاثي الأول و 45% للمخططين الثاني والثالث كما نلاحظ أن النسبة المخطط لها كانت تحقق تقريبا فعليا وأحيانا تتجاوز المخطط بكثير وقطاع المحروقات خير دليل على ذلك وهذا يدل على حرص الدولة على استرجاع القطاعات التي تحت السيطرة الفرنسية وأهمها المحروقات والصناعة تضم هذا القطاع[2].

ثالثا: المخطط الخماسي الأول1980 -1984

[1] بن موفق زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص90.

[2] محمد كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

لقد تميز هذا المخطط عن سابقيه بميزتين أساسيتين هما: مساهمة الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة وكذلك يعتبر أول تجربة تخطيطية لفترة تزيد عن أربعة سنوات، كل هذا جعل السلطة تقوم بإعطائه ترخيصا مالي قدر ب 400،6 مليار دينار ثم تم توزيعه على القطاعات على النحو التالي[1]:

الجدول رقم (12): استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

القطاعات	الترخيص المالي (مليار دينار)
الفلاحة والري	47،10
-منها الري	23
الصناعة	155،46
-منها المحروقات	63
-منها الصناعات الأساسية	32
-منها الصناعات التحويلية	43،4
-منها الطاقة و المناجم	17
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	20
القطاع شبه المنتج	35،40
-منها النقل	13
-منها التخزين والتوزيع	13
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	143،64
-منها شبكة النقل	17،50
-منها السكن	60
-منها التربية والتكوين	42،20
المجموع	400،60

المصدر: العمري علي -مرجع سبق ذكره-ص81

من خلال أرقام الجدول يتبين أن الاهتمام انتقل خلال هذه المرحلة الى الفئات الاجتماعية أكثر فالاعتماد المالي المخصص للسكن انتقل من 7،5 في الرباعي الثاني الى 15% خلال الخماسي الأول ونفس الشيء بالنسبة للتربية والتكوين انتقلت من 9،5 الى 10،5 من مجموع الاعتمادات المخصصة للمخططين وعليه قطاع الهياكل الأساسية أخد نسبة 36% من مجموع الاعتماد وكذا قطاع الزراعة نسبة 48،8% ولذلك لتحديث الزراعة وأخذ القطاع شبه المنتج نسبة 9% توزعت بين السياحة، النقل المواصلات السلكية واللاسلكية، التخزين والتوزيع حيث نال الجزء الأكبر فرع النقل 36،7من مجموع الاعتماد المخصص للقطاع[2].

[1] العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

[2] العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

لكن حافظ القطاع الصناعي على حصة الأسد لهذا المخطط بنسبة 38،8 لكن مقارنة مع المخطط الرباعي الثاني انخفضت في هذا المخطط حيث كان 44%حيث نال قطاع المحروقات مبلغ 63 مليار دينار بنسبة 40،5%

والملاحظ في هذا المخطط أنه نفذ مقررات المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في جانفي 1979 بحيث توقع هذا المخطط حجم استثمارات تقدر ب 400 مليار دج وأوصى بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني وفحوى هذه الإصلاحات أنها تستهدف مؤسسات صغيرة يسهل تسييرها وتحدد المسؤوليات وكان يهدف هذا البرنامج الى خلق فرص عمل جديدة بمقدار 720 ألف منصب عمل جديد أي بنسبة 61% والجدول التالي يبين حصة القطاعات في التشغيل في الفترة (1980-1985)[1].

الجدول رقم (13): حصة القطاعات في التشغيل / في الفترة (1980-1985) الوحدة نسبة مئوية

	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الفلاحة	30،7	29،1	28	26،9	25،9	24،9
البناء والخدمات	55،6	56،2	58،3	59،9	60،1	61،6
الصناعة منها	13،7	14	13،7	13،2	14،0	13،5
المحروقات	3،0	-	-	-	-	-
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: سي محمد كمال- مرجع سبق ذكره-ص43

من خلال الجدول يتبين أن قطاع البناء والخدمات هو القطاع الذي يشتغل به أكبر نسبة من العمال ويمتاز بالنمو من سنة الى أخرى تليه الزراعة وآخرهم قطاع الصناعة بنسبة لم تتجاوز 15% طوال مدة المخطط.

وكانت الأهداف الأساسية لهذا المخطط الخماسي الأول هي[2]:

- ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية وتحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة والري والصناعة والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة وتلبية الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى.
- تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني.
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية وامتصاص التأخيرات الكبيرة المتراكمة في بعض القطاعات وتوفير شروط استعمال أحسن للقدرات الإنتاجية وتطويرها.
- تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط وتوزيع أكبر للمسؤوليات واستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة.

[1] عامر هني،**مرجع سبق ذكره**، ص218.

[2] سعدون بوكبوس، **"الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية 1962-1989، 1990-2005"**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2019، ص182.

- وضع أهداف تطوير مستوى إنتاجية العمل ومواصلة خلق فرص العمل لتلبية الطلب المتزايد من خلال تنظيم سوق العمل وبدى ذلك جليا من خلال[1]:

✓ تقليص ظواهر عدم استقرار اليد العاملة وذلك بتوحيد الممارسات الأجرية عن طريق استخدام نسق لترقيم مناصب العمل في اطار القانون الأساسي للعمل.

✓ العمل على عقلانية استخدام اليد العاملة كضبط الهياكل التنظيمية.

والجدول التالي يبين نسبة تحقيق البرامج الاقتصادية في مختلف (نسبة التشغيل) الفروع(1980-1984)

الجدول رقم(14): نسبة التشغيل المحققة في مختلف البرامج الاقتصادية

القطاع	الرقم المتوقع{منصب عمل}	النسب المحققة(%)
الصناعة	185000	%6،8
البناء والأشغال العمومية	218000	%31
الخدمات والنقل والتجارة	410000	%39،2
الادارات	230000	%82،2

المصدر: مدني بن شمرة –مرجع سبق ذكره-ص168

من خلال الجدول احتلت قطاع الإدارة المرتبة الأولى 230000 منصب أغلبها في التربية والتعليم والتكوين والصحة، كذلك قطاع البناء والأشغال العمومية قد حقق ما قيمته 218000 منصب نتيجة التوسع في قطاع السكن أما الصناعة تكون دائما تأخذ حصة الأسد في البرنامج أما النتائج تقريبا لا تذكر.

رابعا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

ان الظروف التي جاء فيها هذا المخطط لم تكن تساعد الحكومة والدولة على التنفيذ وذلك بسبب المحيط الدولي والأزمة النفطية لسنة 1986 والتي أدت الى انخفاض أسعار المحروقات من جهة ومن جهة أخرى الانخفاضات المتتالية التي شهدها سعر صرف الدولار منذ سنة 1982 والتي كان لها أثر سلبي على حجم الإيرادات الحقيقية لقطاع المحروقات في الجزائر والذي انعكس على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وعموما يهدف هذا المخطط الى[2]:

✓ تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.

✓ المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية

✓ تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات وخاصة على الصعيد تنظيم الاقتصاد ذو فعالية في تسيير المؤسسات ولا مركزية الأنشطة والمسؤوليات.

[1] مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص162.

[2] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص134.

ومن بين الاهداف التي يسعى المخطط لتحقيقها أيضا[1]:

- ✓ تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية والمكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا بين الدولة والأعوان والاقتصاديون (المؤسسات والعائلات).
- ✓ وكان المخطط تعتمد يعتمد على منجزات الخطة الخماسية الأولى (1980-1984) ففي المجال الصناعي ركزت على:

- تنمية وتوزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط، المعدة لتغطية الاحتياجات الوطنية المتعلقة بالتجهيزات والإنتاج والاستهلاك ومنح الأولوية الى تكثيف التبادل بين القطاعات وتعويض الواردات بالمنتجات المحلية وتنمية الأنشطة التي ترمي الى تكثيف التبادل بين القطاعات وتعويض الواردات بالمنتجات المحلية وتنمية الأنشطة التي ترمي الى اقتصاد المواد الأولية والطاقة
- أكد على ضرورة تشجيع المقاولة من الباطن لاسيما في اتجاه المناطق المحرومة في شكل مؤسسات محلية عمومية وخاصة.
- كما أكد على ضرورة التكفل بالتقنيات والأساليب التي تشكل أساس التطور المستقبلي للأنشطة وكذا التكفل بتطور الاحتياجات المطلوبة تغطيتها وذلك في اطار الاستراتيجية الصناعية واختيار المشروعات.

وفيما يتعلق بجانب الاستثمارات فان المخطط الخماسي خصصت له الدولة مبلغ 550 مليار دج من أجل رفع قدرات الاقتصاد الوطني لتوسيع قاعدة التنمية الاقتصادية وتحمل التوقعات خلال هذه الفترة بتحقيق نسبة 40% في التراكم وكذا توفير مليون منصب شغل والحصول على فائض تجاري قدره 7،2 مليون دولار وتتوزع الاستثمارات المبرمجة في اطار هذا المخطط على القطاعات الاقتصادية كما يلي[2]:

الجدول رقم(15): المخصصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	المحروقات	الزراعة	النقل	المنشآت الاقتصادية الأساسية	المنشآت الاجتماعية الأساسية	باقي القطاعات
المخصصات الاستثمارية	39،8	79	15	45،5	149،4	221،3

المصدر: موري سمية- مرجع سبق ذكره- ص135

والصورة الأكثر شمولا لمخطط الخماسي الثاني تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم(16): هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة 1985-1989

[1] سعدون بوكبوس، **مرجع سبق ذكره**، ص187.

[2] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

هيكل الاستثمارات/القطاعات		تكاليف البرامج(دج)	الترخيص المالي	الاستثمار الفعلي
1)الاستثمارات الإنتاجية المباشرة	-الفلاحة	44،00	30،00	
	-الغابات	9،6	7،00	(13،564)
	-الصيد البحري	1،1	1،00	
	-الري	60،72	41،00	28،737
	مجموع قطاع الفلاحة والري	115،42	79،00	42،301
	-المحروقات	41،5	39،80	28،822
	-الصناعات الأساسية	91،3	44،60	(31،791)
	-الصناعات التحويلية	79،6	58،50	
	-المناجم والطاقة	39،2	31،30	42،899
	مجموع الصناعات	251،60	174،2	85،512
2) الاستثمارات شبه الانتاجية	-تنمية وسائل الإنجاز في البناء والأشغال والعمومية	33،20	19،00	15،255
	-السياحة	5،50	1،80	1،663
	-الثقل	21،52	15،00	6،849
	- المواصلات السلكية واللاسلكية	14،00	8،00	7،011
	-التخزين والتوزيع	25،01	15،85	8،939
مجموع الاستثمارات	شبه الانتاجية	66،03	40،65	24،462
3)الاستثمارات الغير الإنتاجية المباشرة (الهياكل الأساسية)	شبكة النقل	60،46	43،60	34،355
	المناطق الصناعية	2،50	1،90	0،562
	السكن وتهيئة العمران	124،92	86،45	52،312
	التربية والتكوين	64،80	45،00	31،722
	الاستثمارات الأخرى	109،45	60،20	84،019
مجموع الاستثمارات الغير إنتاجية مباشرة		362،13	237،15	202،970

مجموع الاستثمارات	828،38	550،00	370،5

المصدر: بن موفق زروق- مرجع سبق ذكره- ص97

نلاحظ من خلال الجدول أن الدولة قد اتجهت من الاستثمارات الصناعية الى صناعات أخرى غير المحروقات بتكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي والخدماتي كما سجل تناقص في الاستثمارات الفعلية أقل من الاستثمارات المقررة حيث بلغت حجم 5،370 مليار دينار وهو ما يعادل 3،67 فقط من الترخيص المالي المحدد لهذا البرنامج ب 550 مليار ويرجع هذا الى انهيار أسعار البترول بنسبة 60% الى 70% والتي أدت الى تراجع إيرادات من العملة الصعبة التي يعتمد الاقتصاد الوطني عليها في تمويل تنمية وتموينها حيث نلاحظ كذلك اهتمام الدولة بقطاع الهياكل الأساسية حيث أخذت النصاب الأكبر فاقت 43% ثم يليه قطاع الإنتاج بنسبة قاربت 32% ان تأثير السوق البترولي العالمي على الاقتصاد الوطني سنة 1986 بدى واضحا في تغيير السياسة الاقتصادية ومحاولة التنويع من المداخيل من العملة الصعبة نتيجة انخفاض أسعار البترول لكن هذه المحاولة لم تسجل أي نتائج والدليل من خلال الجدول التالي حيث بقيت المحروقات تشكل أكثر من 90% من المداخيل بالعملة الصعبة[1].

الجدول رقم(17): وزن المحروقات في صادرات السلع والخدمات

الوحدة: مليار دولار

	1985		1986		1987		1988		1989	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المحروقات	12،83	94	7،82	90	8،81	91	7،21	88	9،10	90
الأخرى	0،83	6	0،88	10	0،86	9	0،95	12	0،98	10
الاجمالي	13،66	100	8،7	100	9،67	100	8،16	100	10،08	100

المصدر: العمري علي- مرجع سبق ذكره- ص90

من الجدول نرى آثار أسعار البترول سنة 1986 واضحة على صادرات المحروقات لكن بالرغم من سياسة تنويع الصادرات الا أنها لم تتعدى قيمة الصادرات خارج المحروقات مليار دولار خلال مدة المخطط وبالمقارنة بين سنتي 1987 و 1988 نرى أنه بالرغم من زيادة نسبة الصادرات غير المحروقات من 9% الى 12% لكن هذا لم يوقف تناقص اجمالي قيمة الصادرات لأن تناقص قيمة المحروقات أثره أكبر باعتبار أن لها وزن كبير في مجموع الصادرات وهذا يدل على حالة العجز على إيجاد سبل لخروج من مشنقة التبعية لبرميل الذي هو المتنفس الوحيد للاقتصاد الجزائري[2].

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات.

بعد الاستقلال انتهجت الجزائر النهج الاشتراكي كنموذج تسير عليه في بناء الجزائر المستقلة وقد تميزت بالمخططات الاقتصادية التي كانت تحمل رؤية لتنمية البلاد في كافة المجلات والعمل على حل جميع انشغالات الجزائريين

[1] بن موفق زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص97.

[2] العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص90.

وبناء اقتصاد مستقل فقامت الدولة الجزائرية بالاعتماد على برامج اقتصادية تتمثل في إقامة صناعة مصنعة تكون العمود الفري للنهوض بالاقتصاد رغم الصعوبات التي واجهتها في تحقيق هذه الرغبة والطموح الى أن الأحلام تختلف تماما عن الواقع فضخامة البرامج الاقتصادية وكذا الرأسمال التي يلزم لإنشاء المنشآت الصناعية وتكاليف العمالة الأجنبية التي جلبت لتجسيد الحلم والتكوين لعمال وكذا شراء الرخص والآلات ....الخ، جعل الجزائر تنفق أموالا طائلة على استثمارات تتطلب أموالا لم تكن بمقدور الجزائر أن تجد الموارد الكافية لسد نفقاتها في ظل اقتصاد ضعيف وسياسة اقتصادية تلتهم الأموال ولم تقدم مكان مرجو منها هذه الحالة أدت بالجزائر الى أن تقع في أزمة خزينة وعندما لا تجد من تساعدها في الغرب تلتفت الى السوفيات الذين ساعدوهم في أكثر من مناسبة وذلك نتيجة التحالف التاريخي بين البلدين الى أن السيرورة الاقتصادية لم تكن تسير وفق المخطط مما دفع بالسلطة الى إعادة النظر فيها وهذا من خلال الإصلاحات التي قامت بها لتصحيح الوضع وإصلاح المسار لتحقيق المبتغى المرجو.

المطلب الأول: مصيدة المديونية واللجوء الى مؤسسات التمويل الدولية.

المرحلة التي كانت تمر بها الجزائر في الخماسي الثاني كانت صعبة لغاية للدولة للعديد من الأسباب وأهمها الوضع السياسي وانهيار أسعار البترول الذي هو المتنفس الذي يجلب العملة الصعبة للجزائر وكذا انهيار أول حليف للجزائر الاتحاد السوفياتي والأحداث التي شهدتها الجزائر أو ما تعرف بأحداث أكتوبر 1988 مما جعل الخزينة تعاني ولم تجد من مفر سوى اللجوء الى البنوك والمؤسسات الدولية للاقتراض وفيما يلي أهم الأسباب التي أدت بالجزائر للاقتراض[1]:

الفرع الأول: الأزمة الاقتصادية لسنوات الثمانينات: ان الأزمة التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ 1986 قد أظهرت بشكل واضح ضعف هذا الاقتصاد الذي يقوده قطاع عام تميز ب:

- عدم الاستغلال الكلي للقدرات والطاقات الإنتاجية.
- عدم القدرة على خلق مناصب شغل جديدة، الأمر الذي جعل من البطالة في تطور مستمر.
- الاعتماد في جلب العملة الصعبة على قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات واستعمال التكنولوجيا غير الملائمة.
- تضخم وصل الى غاية 30%مع ضعف في استعمال القدرة الإنتاجية للمصانع وصل الى 50% .
- عجز مستمر في الميزانية وصل الى غاية 120 مليار دج بسبب الضعف الذي عرفه القطاع العام.

الفرع الثاني: قضية الديون الخارجية: منذ سنة 1986 والديون تشكل عبئ ثقيلا جدا على ميزان المدفوعات والتوازنات الخارجية حيث وجد النظام نفسه عاجز عن تسديدها مما أدى الى إعادة جدولتها بعدما كانت لمدة طويلة تعتبر من أمن الدولة وسرية وحكرا على السلطات العمومية وظهرت خطورة ثقل المديونية في العجز عن الدفع التي وصلت اليها سنة 1994 بعدما كانت خدمات الديون تستنزف حوالي 4،93% من إيرادات صادرات الجزائر من السلع والخدمات.

والجدول التالي يمثل تطور الديون الخارجية الجزائرية في الفترة 1980-1997

الجدول رقم (18): تطور ديون الخارجية الجزائرية في الفترة 1980-1997

[1] قريمش مليكة، **"دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الساسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2012، ص 250.

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1997
المبالغ (مليار دولار)	17،05	16،09	14،97	14،32	14،18	16،51	20،56	24،60	25،04	25،44	26،58	31،06

المصدر: قريمش مليكة، **"دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الساسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2012، ص 250

الجدول رقم (19): تطور قيمة وخدمات الديون بمليار دولار 1993-1997

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
قيمة الديون	25،7	29،5	31،5	33،6	31،2
المتوسط والطويل المدى	25،0	28،9	31،3	33،2	31،0
القصير المدى	0،7	0،6	0،3	0،4	0،2
خدمات الديون	9	4،5	4،3	4،3	4،5
الأساسية	7،1	3،1	2،5	2	2،4
الفوائد	1،9	1،4	1،8	2،3	2،1
نسبة الخدمات	82،2	47،1	38،8	30،9	30،3
نسبة الديون مع الناتج المحلي الاجمالي	52،1	69،9	76،1	73،5	66،5

المصدر: قريمش مليكة-مرجع سبق ذكره-ص251

ان لجوء الجزائر للمديونية الخارجية له أسباب عديدة أسباب داخلية نتيجة لتتبع السياسة الاقتصادية وأسباب خارجية خارج سلطة الدولة.

1- **الأسباب الخارجية**: السقوط المستمر لأسعار البترول التي دفعت الى تسجيل خسائر ب 500 مليون دولار اذ انخفض البترول ب1 دولار.سقوط معدل تبادل العملة الأمريكية بالنسبة لباقي العالم الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية وارتباط الجزائر بهذه العملة خاصة[1].في ظل الركود التضخمي في العالم الرأسمالي فتزايدت خدمة الدين ارتفاع معدل الفائدة على مستوى المؤسسات النقدية العالمية بحيث أن هذه الزيادة لا تعود فقط الى عوامل عالمية موضوعية (كارتفاع نسبة التضخم العالمي والسياسة النقدية المقيدة للدول الكبرى) وانما تعود الى ضعف المفاوضات الدولية من قبل المفاوض الجزائري[2]:

- اللجوء الى المديونية قصد تمويل البرنامج الصناعي والاجتماعي الطموح خاصة في ميدان المحروقات والهياكل القاعدية.
- صعوبة التحكم والسيطرة على الديون الخارجية سواء على المستوى الاحصائي أو على مستوى التوقعات.
- اللجوء الى القروض قصيرة المدى نتيجة لعدم توفر فرص الاستدانة المتوسط وطويلة المدى .

[1] قريمش مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 252.

[2] قريمش مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 252.

- ضعف المفاوض الجزائري نتيجة نقص في خبرة المفاوضين (أموين في المجال المالي) وهذا ما زاد من الديون الخارجية بحوالي 20%
- عدم تغير السياسة التي انتهجتها الجزائر في التصنيع حيث يرى اقتصاديون أن الجزائر فقدت حوالي 5 مليار دولار سنة 1980
- التراجع الكبير في القدرة الشرائية للجزائر نتيجة الخسائر من عائدات البترول.

2- أسباب داخلية[1]:

- العجز المستمر في ميزان المدفوعات لأن الاستدانة المفرطة أثرت على قطاع التجارة الخارجية وعلى السياسة النقدية مما أدى الى زيادة الواردات على حساب الصادرات وقد أدى هذا الاختلال التجاري الى عجز متواصل في ميزان المدفوعات
- سوء توظيف القروض لأن معظم الأوقات اقترنت عملية الاقتراض بزيادة في الاستهلاك الترفي وخاصة من قبل أصحاب النفوذ
- استمرار ظاهرة التضخم وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي أدى الى اللجوء الى الاقتراض بمعدلات كبيرة لتمويل المشاريع العالقة.

في السبعينات كان نموذج التنمية يتطلب كثافة كبيرة من الرأسمال بالارتكاز على التكنولوجيا متقدمة وعلى سلع وسيطة لازمة للتشغيل مما حفز على الاستدانة من الخارج لأنه يفوق الطاقة المحلية في التمويل.

ان الضعف الحاصل للدولة في فترة التسعينات لم تكن قد حل بها في الفترات السابقة للدولة الجزائرية وذلك نتيجة عدم قدرتها على السداد في آجال الاستحقاق مما جعلها رهينة الاملاءات الخارجية والتي لا ترحم من يجهل طريقة تعامل الهيئات الدولية المقرضة للدول المتخلفة عن السداد ووقوعها في مصيدة المديونية (إعادة الجدولة) والتي يمكن توضيحها فيما يلي[2]:

نتيجة انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة وبذلك ألت إلى المديونية الخارجية وقد تضخم حجم الديون الخارجية خلال (1986- 1990) كما زادت معدلات خدمة الدين التي أصبحت تستهلك أكثر من 80% من حصيلة الصادرات وقد رفضت الجزائر اللجوء الى إعادة جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج الوطني الإجمالي لسد خدمة الدين مما أثر على الموارد المالية اللازمة لضمان سيرورة الدورة الاقتصادية وأمام هذا الوضع طلبت الجزائر صندوق النقد الدولي بإعادة جدولة ديونها.

- **تعريف إعادة الجدولة:**

ويقصد بإعادة الجدولة لجوء البلد المدين الى دائنية لكي يطلب منهم الدخول في مفاوضات للاتفاق على تأجيل السداد والهدف هو إعطاء فرصة للدولة الدينة ووقتا يسمح لها بإصلاح وضعها وقد لجأت الجزائر للمرة الثانية الى طلب

[1] بن عالم أحلام، تمرانت أحلام، **"المديونية الخارجية في الجزائر واقع و آفاق"**، مذكرة ماستر في علوم التسيير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تحصص ادارة ومالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2018، ص19.

[2] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري والتي يمكن اعتبارها قيودا يعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي كمواصلة الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات والعجز الدائم في الميزانية إضافة الى عبء خدمة المديونية والتي أصبحت تمتص 86% من عائدات صادرات المحروقات ونتيجة لهذا الوضع أصبحت الجزائر في حالة التوقف عن الدفع بحلول 1993[1].

والجدول التالي يوضح تطور خدمة الدين خلال الفترة 1990-1997

الجدول رقم (20): تطور بنية خدمة الدين بملايير الدولارات الأمريكية

بنية خدمة الدين	أساسي	فوائد	اجمالي	نسبة خدمة الدين الى عائدات الصادرات من السلع والخدمات
1990	6،729	2،162	8،891	66،4
1991	7،222	2،286	9،508	73،9
1992	7،004	2،274	9،278	76،5
1993	7،150	1،900	9،050	82،2
1994 بدون إعادة الجدولة	7،120	1،840	8،960	93،4
بإعادة الجدولة	3،130	1،390	4،520	47،1
1995 بدون إعادة الجدولة	7،181	2،172	9،353	85،5
بإعادة الجدولة	2،474	1،770	4،244	2ن38
1996 بدون إعادة الجدولة	5،331	1،617	6،948	50،2
بإعادة الجدولة	2،025	2،256	4،281	30،9
1997 بدون إعادة الجدولة	4،555	1،322	5،877	39،8
بإعادة الجدولة	2،354	2،111	4،465	30،3

المصدر: سعدون بوكبوس، **مرجع سبق ذكره**،ص256

ان المتتبع لظاهرة المديونية في الجزائر يلاحظ أن الظروف التي نشأت فيها والنمو السريع الذي تمت به فضلا عن التغير الجذري الذي عرفته بنية المديونية واقترانها بمعدلات مرتفعة لخدمات الدين الخارجي، ان الظاهرة عرفت تطورا غير مسبوق لأسباب موضوعية في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني على منتوج وحيد يخضع لتقلبات السوق الدولية[2].

[1] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 147.

[2] روابح عبد الباقي، **"المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية ومقارنة"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 88.

ان تبني الجزائر لخيار إعادة الجدولة لحل أزمة المديونية الخارجية بعدما بلغت خدمات الدين مستويات حرجة في الوقت الذي شحت فيه مصادر الإقراض الدولية بسبب تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية والظروف الأمنية الصعبة وعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد يهدف الى التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بهياكل الاقتصاد الوطني والحصول على موارد مالية لوقف تدهور المؤشرات الاقتصادية وتدعيم التدابير الإصلاحية لبرنامج التثبيت وبرنامج التصحيح الهيكلي وعلى الرغم من التراجع الملحوظ في حدة ضغط المديونية بفعل الأثر الإيجابي لإعادة الجدولة والتحسن الواضح لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية

ان المجتمع للظاهرة بالجزائر يتعجب لوصول المديونية الى المستويات المخيفة التي بلغتها قبل عملية إعادة الجدولة وتبني الجزائر لبرنامج للتصحيح الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي بالنظر لكون الجزائر بلد بترولي يفترض فيه وجود فائض هام من رؤوس الأموال خاصة مع الصدمتين البتروليتين الأولى والثانية.[1]

وكما هو مبين في الجدول السابق فان الجزائر كانت في هذه الفترة تمر بمرحلة انعاش حرجة حيث من (1994-1997) تم خلال هذه السنوات إعادة جدولة ديونها وهذا نتيجة عدم السداد مما دل على عدم نجاعة الإجراءات الاقتصادية في التخلص من المديونية رغم أنها خففت من الضغط بعض الشيء على ميزان المدفوعات (الا أنه عبارة عن سياسة الهروب الى الأمام لا غير) ومن الأثار التي تنتج على إعادة الجدولة هي تدخل البنك الدولي في شؤون الدولة وذلك بإعطاء برنامج (املاءات) للنهوض بالاقتصاد واجراء اصلاحات هيكلية وانتهاج سياسة رفع اليد عن الاستثمارات الحكومية (القيام بالخصخصة) للمنشاءات والشركات التابعة للقطاع العام في الدولة وفتح الباب أمام الخواص وأهم الاقتراحات التي طلبت من الجزائر هي رفع الدعم الاجتماعي، نتج عن هذا إصلاحات اقتصادية تحت رعاية مؤسسات التمويل الدولية مجموعة البنك الدولي هي التي تشرف على هذه الإصلاحات وهي من تحدد اذا ما كانت الجزائر مؤهلة لقرض ثاني ام لا[2].

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية تحت رعاية مؤسسات التمويل الدولية.

ان الإصلاحات التي باشرتها الجزائر قبل اللجوء الى صندوق النقد الدولي لم تعطي ما كان مرجو منها وذلك بسبب نقص الخبرة وقلة المعلومات الحقيقية عن الاقتصاد وكذا عدم استغلال ما هو موجود بشكل فعال وبطريقة كفئة مما اضطر الجزائر الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي وكان أول تعامل مع الصندوق في السداسي الثاني من عام 1989 والذي عرف ب الاتفاق الاستعدادي الانتمائي الأول (31 ماي 1989) أو ما يسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي وكان على النحو التالي حصول الجزائر على 580 مليون دولار مضاف اليها قرض 300 مليون دولار لمدة سنة بشروط[3]:

- تطبيق إجراءات صارمة تمس السياسة النقدية وزيادة التحكم في عرض النقود للقضاء على عجز الميزانية
- تخفيض قيمة الدينار والتعويم المدار للأسعار في سوق السلع والخدمات من أجل تحديد قيمة الدينار والسلع والخدمات

[1] **المرجع نفسه**، ص 88.

[2] **المرجع نفسه**، ص 89.

[3] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 143، 144.

- تخفيض التدفقات العامة للقضاء على عجز الميزانية وهو الشرط الذي يكرس تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي

- أما الطرف الجزائري فقد اتخذ إجراءات للالتزام بهذه الشروط ونجد:

- رفع الدعم التدريجي عن المواد المدعمة وتطبيق الأسعار الحقيقية والتراجع عن دعم المؤسسات العمومية من خلال قانون المالية واستحداث الاطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وإصدار بعض الأحكام الجبائية ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص مما يساهم في التحرير التدريجي للتجارة الخارجية
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة وفق القوانين الجزائرية
- صدور قانون النقد والقرض 90-10 والذي يرمي الى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية كما يعمل هذا القانون على جلب المواد الادخارية وعدم اللجوء الى اصدار النقد للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة ورفع سعر إعادة الخصم وأهم ما سعى هذا القانون لتحقيقه تمثل في :
- العمل على توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي
- إعادة الاعتبار للبنك المركزي وكذا لقيمة الدينار العمل بقوانين السوق وإيقاف التدخل المالي في المؤسسات الوطنية
- التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام بهدف الانتقال لاقتصاد السوق.

هذا الارتفاع نتج عنه تحسين الوضعية للجزائر سنة 1989 حيث استرجعت الجزائر عملية النمو الى المدة القصيرة للقرض لم تكن كافية حيث استهلكت الجزائر احتياطات الصرف والتي انخفضت من 8،6 الى 0،73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية والتي انتقلت من 26،859 مليار دولار سنة 1989 الى 28،37 مليار دولار سنة 1990 بمعنى أنها أفلست الدولة في هذا العام.[1]

1- الاتفاق للاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991: نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للجزائر من خلال تطبيق البرنامج أو الاملاءات من طرف صندوق النقد الدولي لم يكن للجزائر من خيار سوى اللجوء للمرة الثانية الى صندوق النقد الدولي لإنقاضها والاستعانة بوصفاته لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد حلول للاضطرابات الاقتصادية المتتالية والمخالة الاجتماعية التي ظهرت في سخط الشعب تم الاتفاق على أن ترسل الجزائر رسالة نية في 1991/04/27 وحصلت بموجبها على 300 مليون DTS بمقدار 400 مليون دولار الى غاية 1992/03/31 قسمت الشريحة الى أربع أقساط كل قسط بمبلغ 75 مليون دولار سيتم تحريرها بناء على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاع الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية والتي تتضمنها رسالة حسن النية وتتمحور حول[2]:

- مواصلة تخفيض قيمة العملة
- مواصلة تحرير أسعار المواد واسعة الاستهلاك وأسعار الصرف

[1] **المرجع نفسه**، ص 144.

[2] موفق زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

- ضرورة تحقيق فائض في ميزانية التمويل للتطهير المالي للمؤسسة العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز
- التحكم في التضخم وتثبيت معدل النمو للكتلة النقدية الى 12%سنة 1991
- تحرير التجارة الخارجية وتنويع الصادرات من غير المحروقات .

فسحبت الجزائر ثلاثة أقساط ولم يتم سحب القسط الرابع لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية نتيجة توجيه الحكومة الأموال للامتصاص غضب الشعب الناجم عن قساوة الظروف الاقتصادية والاجتماعية مما أدى الى توقف المفاوضات ومراجعة الاتفاقية وإدخال نوع المرونة فيما يتعلق بسعر الصرف والمعروض من العملة ووجهة رسالة نية جديدة في 30 سبتمبر 1991 مع اشتراط الصندوق تخفيض العملة وزيادة أسعار بعض المواد الأساسية والمنتجات الطاقوية لكن تأخر تنفيذ هذه الشروط أدى الى تعليق الموافقة والدعم.

وبعد تسوية الخلاف سمح بتحرير قرض ب 350 مليون دولار من البنك العالمي لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي نهاية جوان 1991 وهذا البرنامج الهادف الى الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف FMIلم يتيسر تنفيذه كلية وذلك لعدة أسباب[1]:

- السلطات العمومية الجزائرية كانت ترفض بشدة اللجوء الى إعادة جدولة الديون مما قلص من حجم التمويل المتاح
- لم يتم تحرير الكثير من خطوط القروض لسنة 1991 مما ساهم في تراجع الواردات بالقيمة بحوالي 20%وهو ما نتج عنه انخفاض في الإنتاج وتراجع في قطاعات الصناعات التحويلية والبناء
- لم يحض البرنامج بإجماع واسع من طرف الشركاء الاجتماعية (أرباب العمل والنقابات)

2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (أبريل 1994):

للمرة الثالثة تلجأ الجزائر الى مساعدات من الصندوق الدولي لحل الأزمة التي تتخبط فيها من جميع النواحي (اقتصادية-سياسية-اجتماعية) بالأخص الجانب الأمني حيث نتيجة عدم الاستقرار الحكومي ظهرت عراقيل وقيود واقفة أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي مما اضطر بالسلطات الجزائرية الى ابرام برنامج تصحيح مع صندوق النقد الدولي للفترة من 1 أبريل الى 31 مارس 1995 ويمكن ابراز هذه العراقيل على النحو التالي[2]:

- حجم خدمة الدين المرتفع حيث بلغت مبلغ 9،3 مليار دولار (فوائد على القرض الأصلي) مقابل عائدات الصادرات الكلية تبلغ 9،8 مليار دولار سنة 1993
- مشاكل البطالة بلغت 1،5 مليون عاطل في ظل معدل نمو سكاني ب4% ونتيجة ذلك انخفض الاستهلاك
- تطبيق استراتيجية اقتصادية جديدة مضمونها التعجيل نحو اقتصاد السوق من أجل تدعيم تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والتوازن الخارجي

[1] **المرجع نفسه**، ص 103.

[2] عبد الجليل هجيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

- شهد القطاع الزراعي سنة 1993 حالة جفاف وانخفاض اثر ذلك على الإنتاج الحقيقي في القطاع الزراعي بمعدل 4%
- عجز في الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير للمؤسسات العامة الذي سجل 9،2% من الناتج الداخلي الخام مقارنة ب1،3 سنة 1992 والذي الى:
  - ✓ نمو الكتلة النقدية ب 21،2 والانخفاض في الإنتاج الكلي ب2،5% 1993
  - ✓ انخفاض الاستهلاك الفردي ب6،4%سنة 1993 نتيجة البطالة العالية

ومن أهداف هذا الاتفاق ما يلي:

- تحقيق استقرار مالي (تخفيض من معدل التضخم)
- انشاء فرص عمل
- مساعدة الشبكة الاجتماعية الضعيفة وبناء سكنات.
- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات الصرف الأجنبي
- حماية الطبقات الأكثر تضررا في المجتمع بسبب تكاليف مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق
- العمل على زيادة أسعار المواد المدعمة وأسعار المواد الطاقوية ومشتقاتها

ولتحقيق هذه الأهداف اتخذت الإجراءات التالية في مختلف جوانب السياسة الاقتصادية[1]:

- إعادة الاعتبار للأسعار الحقيقة بتخفيض الدينار وتكييف سعر الصرف على أساس 36 دينار ل1 دولار
- تحرير نظام التجارة الخارجية
- التحفيز على الطلب الداخلي وهذا بواسطة السياسة الميزانية والتنفيذية
- تدعيم عودة النمو بإنماء القطاع الفلاحي والبناء وهذا بالاستعمال الأوسع لطاقة الإنتاج في القطاع الإنتاجي

بالإضافة إلى[2]:

- الغاء دعم الأسعار ومواصلة تحريرها بتبني سياسة سعرية تتميز بالمرونة حيث بلغت السلع المحررة نسبة 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك
- إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشغيلها وانتعاش قطاع الصناعات عن طريق عملية إعادة الهيكل
- تقليص عجز الموازنة بحدود 5،7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1994
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية من خلال تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية واستعادة توازن ميزان المدفوعات مما يسمح بتحقيق مرونة أكبر في حركة السلع والخدمات.

3- **برنامج التصحيح الهيكلي من 1995/03/31 الى 1998/04/01**

[1] **المرجع نفسه**، ص 72.

[2] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.

من خلال الاتفاقيات السابقة المبرمة بين صندوق النقد الدولي والحكومة الجزائرية نالت هذه الأخيرة رضى دائنيها خاصة صندوق النقد الدولي حيث تم تحرير التجارة الخارجية وبدا واضا سيطرة القطاع الخاص على نشاط الاستيراد بالخصوص والتبادل الحر فعليا وكل ذلك في اطار التوجه الجديد الذي عملت ولازالت الحكومة الجزائرية تعمل على تنفيذه وذلك في اطار الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق الا أن كل هذا لم ينفع بالاقتصاد مازال يعاني مشاكل عديدة من أهمها ثقل خدمات المديونية الخارجية واعتماد الصادرات بالدرجة الأولى على البترول والتبعية الغذائية والمشاكل الاجتماعية.

نتيجة ذلك حررت الجزائر مجددا رسالة لصندوق النقد الدولي بتاريخ 30 مارس 1995 موضحة محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي ينوي تطبيقه خلال ثلاث سنوات وقد وافق صندوق النقد الدولي على منع الجزائر قرض قدره 169،280 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وتبعا لذلك فإنها تطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس بإعادة جدولة ديونها. تدور محاور برنامج التصحيح الهيكلي حول[1]:

- انشاء سوق مالي سنة 1998 لتسهيل عمليات الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات وانشاء بورصة القيم المنقولة بهدف تعبئة الموارد المالية وتشجيع حركة الاستثمار
- اعتماد أسلوب الخوصصة كأسلوب جديد في التسيير حيث تم الإعلان عن قائمة تضم 180 مؤسسة معروضة للخوصة سنة 1998
- الرفع من أسعار خدمات القطاع العام بدعوى ترشيد الموارد المستخدمة
- تعديل سعر الصرف وأثره على الإيرادات العامة حيث ارتفعت قيمة الجباية البترولية بشكل لافت للنظر ساعدها في ذلك والى حد كبير الظروف الدولية الملائمة

والجدول التالي يوضح الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي الفترة (1994-1998)

الجدول رقم (21): الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي

الإجراءات	الفترة
الغاء سقف معدل المديونية البنكي ووضع سقف لهامش البنك يصل الى 5/	1994
انشاء معامل احتياط اجباري ب3/ على الودائع البنكية احتياطات تعويضية حتى 11/ سنويا	1994
مر اقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي	1996-1994
وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجز ائرية	1994
الهيكلة المالية وإعادة رأسملة البنوك التجارية العمومية آنيا يحققها بالسيولة وعن	1996-1994

[1] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

طريق عمليات تحويل الديون	
تنمية السوق النقدية: -وضع نظام مز ايدة لديون البنك المركزي -وضع نظام مز ايدة لسندات الخزينة -وضع نظام عمليات السوق المفتوح	1995 1995 1996
فرض معامل كفاية لرأس المال ب4/ يتز ايد للوصول سنة 1999 الى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8/	1995
تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركز الأخطار و انشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب والتزويد بالقروض المبرمة	1995
الغاء السقف الى 5/ لهوامش الربح البنكية	1996
قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997	1996
التحضير لإنشاء السوق المالي: -انشاء لجنة تنظيم ومر اقبة سوق البورصة - انشاء شركة تسيير بورصة القيم أول اصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك 12 مليار دج في فيفري 1998	1998-1996
ادماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي وتلازمة المعايير التالية: -انشاء نظام لتمويل السكن -وضع مخطط اصلاح تأسيسي بناء على نتائج المراجعة -تحديد وتطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة الى حساب الادخار سكن لتكون قروض الى السكن	1997
الدخول بقوة في نظام تأمين الودائع	1997
التحديث بمعية البنك العالمي لبرنامج تحديث نظام الدفع	1998

المصدر: مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص145-146

بالإضافة الى تحرير الأسعار وذلك لإزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار، تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف بانشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي باستحداث إجراءات جديدة للتجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي أهمها (ترخيص الدفع للنفقات غير السياسة في الخارج –سفر رجال الأعمال-تحويل الأجور .....)، كما جاء في البرنامج وركزت عليه الدولة الجزائرية هو تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية (التي لم يتم خصخصتها)[1].

وأهم الإجراءات التدابير المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص نوجزها في الجدول التالي:

[1] مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 146، 147.

الجدول رقم (22): الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص

الاجراء	الفترة
وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجز ائرية	1994
-توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية **-الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية في حدود 49/** **-الترخيص للمشاركة غير محدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية**	1994 1995
حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية	1997-1994
إعطاء الاستقلالية ل 22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر جوهرية والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرنامج إعادة هيكلية	1996-1994
تبني مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للاستيراد والتوزيع للمنتجات الغذائية، إضافة الى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز	1996
تبني بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة	1996
نشر برنامج الخوصصة ل 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999	1997

المصدر: مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**،ص149

كل هذه الإجراءات وتغيير القوانين والإجراءات الإدارية من تطبيق املاءات الصندوق والبنك الدولي من اجل تحول الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق وفي نظر أصحاب الإجراءات انها الحل الوحيد لخروج الجزائر من المديونية وذلك عبر خصخصة جل المؤسسات العمومية وتحويلها الى القطاع الخاص بالدينار الرمزي للمؤسسات التي تطلب عقود لا نشاءها وأموال ضخمة والعديد من البرامج بداية من البرامج الثلاثي ونهاية بالبرنامج الخماسي الثاني لم يتطلب التخلص منها أقل من بعض أعوام في عقد التسعينات وحتى أن خصخصتها لم تحقق شيء للدولة بل جعلتها مشلولة ولم تعد بأي عوائد مالية لتجنب البلاد إعادة الجدولة ولم تخفف من الديون بل ان من سخرية القدر أن الخواص قاموا باقتراض أموال من بنوك عمومية لشراء مؤسسات عمومية.

وكانت نتائج هذه الاتفاقيات حسب تقييم صندوق النقد الدولي كما يلي[1]:

- تحويل العجز بين الميزان المالي للحكومة من 9% سنة 1993 الى فائض بنسبة 3% سنة 1996 و 2،4% 1997
- انخفاض نسبة السيولة من 99% عام 1993 الى 36% عام 1997 بسبب السياسة النقدية المتشددة

[1] محمد عبد الله شاهين، "**دور البنك الدولي في اقتصاديات الدول العربية**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 65.

- تعزيز الوضع الخارجي للجزائر بسبب تجديدها سياسات إدارة الطلب وتخفيض قيمة الدينار الجزائري
- تراجع نسبة الهبوط في اجمالي الناتج المحلي من 2% عام 1993 الى 1% سنة 1994 وارتفاع معدلات النمو الى حوالي 4% عامي 1995-1996
- **تقييم المجلس الوطني الاجتماعي:** ان تطبيق البرامج أنجز عنه آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة أهمها[1]:
  - ✓ اضعاف مكانة الدولة
  - ✓ حصاد عملية التصنيع واحتواءها والسيطرة عليها
  - ✓ شل قدرات القطاع الزراعي واعاقة فرص التطور التكاملي
  - ✓ الاشراف الاستشاري على قطاع الخدمات والتجارة
  - ✓ تفاقم الفقر وانتشاره في المجتمع الجزائري وتدهور القدرة الشرائية وظروف السكان المعيشية
  - ✓ توسيع البطالة وتفاقمها وخاصة لدى الشباب.

المطلب الثالث: التحول من النهج الاشتراكي الى اقتصاد السوق وظهور المقطع الخاص (الخوصصة).

بعد البرامج التنموية الطموحة التي عرفتها الجزائر خلال البرامج التنموية المختلفة لم تستطع الجزائر في فترة التسعينات تحمل الأعباء الكبيرة للبقاء في نفس الطموحات وكذا انخفاض أسعار البترول وتفاقم المديونية الخارجية للجزائر والعدد الكبير للمؤسسات العمومية جعلت الدولة تقوم بإعادة النظر في سياستها بشكل جذري حيث قامت بإصلاحات ذاته واصلاحات تحت رعاية المؤسسات الدولية وكان من أبرز نتائج هذه الإصلاحات تحول الجزائر الى اقتصاد السوق و ما نتج عنه عمليات خصخصة واسعة لمؤسسات عمومية وتغير في القوانين والانسحاب التدريجي وأحيانا إعادة التموقع في دورها الاقتصادي وهذا ما سنعرفه في سياسات الخوصصة التي اتبعتها وكذا تحرير التجارة الخارجية[2]:

1- **الخوصصة:** ليس هناك تعريف دقيق وشامل متفق عليه في كل دول العالم حيث يختلف من بلد الى آخر حسب طبيعة كل بلد. تظهر تجارب الدول النامية وكذلك التي في طريق النمو أنه يمكن لمفهوم الخوصصة أن يتخذ عدة أشكال ويمكن استعماله للدلالة على عدة مفاهيم، حسب السياسات والأهداف المنشودة وبالفعل فان التعريفات المختلفة لمفهوم الخوصصة أسدلت نوعا من الغموض على المعنى الذي نريد اعطاءه إياها ويؤكد أبو عشيق هذا الالتباس والذي يظهر برامج متعددة للخوصصة ملاحظا أن الخوصصة هي مرادف لإعادة الهيكلة (تونس) التسيير الذاتي(الجزائر)، النقل (المغرب) الغاء التأميم (البرازيل) لرد فعل أمام تسلط الموظفين (الولايات المتحدة الأمريكية) لتغيير الهياكل التنظيمية خاصة (الأراضي المنخفضة) تنازل الدولة عن المؤسسات القابلة للمنافسة(فرنسا) شكلان(أو مقاربتان) أحدهما ضيق والآخر واسع يمكن لهما على الأقل

[1] **مرجع نفسه**، ص 66.

[2] غرداين عبد الواحد، "**خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية**"، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص ص 15، 16.

الالمام بمحيط هذا المفهوم في شكله المقيد والمبني على مقاربة اقتصادية جزئية فان الخوصصة تعني نقل ملكية مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص.

كانت أول التجارب الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي هي تجربة الخوصصة لم يكن هذا حكرا على الجزائر بل شمل معظم الدول النامية في العالم بداية منذ عقد الثمانينات وعقد التسعينات تحت الرعاية السامية للمؤسسات الدولية وقد يخطئ الكثير منا عند اعتقاده أن تجربة الخوصصة هي كانت على شكل توصيات للمؤسسات الدولية كسحر خارق لعلاج اختلال وتخلف الاقتصاديات النامية بل كانت تجربة قطرية ناجحة بكل المعايير في الدول المتقدمة قبل انتقالها الى الدول النامية وأحد هذه التجارب الناجحة ما قامت به الفيدرالية الألمانية بخصوص شركات فولفسفاجن عام 1957 وكانت خوصصة في رئيسة الوزراء البريطانية Thatcherورئيس الجمهورية الفرنسية جاك شيراك لكل من اتصالات بريطانيا والبنوك الفرنسية في الثمانينات من القرن الماضي وأقرت الخوصصة في الجزائر كاستراتيجية بحلول 1995 من خلال القانون 95-22 ثم أعيد النظر في هذه الاستراتيجية ليتم إقرار شطر ثاني من عمليات الخوصصة في سنة 2001 من خلال قانون 01-01 وقبل أن نغوص في هذه التجربة فان الخوصصة تعني ثقل ملكية المؤسسات العمومية الى القطاع الخاص وفق عدة كيفيات وبالنسبة للقواعد العامة التي جاءت بها قوانين الخوصصة في الجزائر في ما يتعلق بكيفية الخوصصة فقد جاء قانون 95-22 ينص على هذه الكيفيات بداية من التنازل عن طريق البورصة التي كانت حديثة النشأة ولم تكتسب بعد الخبرة اللازمة لإدارة مشروع بحجم هذه الاستراتيجية او عن طريق التنازل الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسات القابلة للخوصصة عن طريق مزايدة البيع أو عن طريق خوصصة التسيير فقط بمعنى تنازل الدولة عن قطاع يسير هذه المؤسسات للخواص وذلك بشروط اتفاقية أو خوصصة المؤسسات العمومية عن طريق عقد التراضي وأضاف قانون 01-04 كيفيات أخرى للخوصصة باعتماده أنماط أخرى للخوصصة كمساهمة العمال في شراء أصول المؤسسات المخوصصة[1].

وقد نصت هذه القوانين صراحة على معنى الخوصصة ومفهومها وقد أكدت أن الخصخصة ومفهومها تعني القيام بمعاملة أو معاملات تجارية وأن الدولة ستبقى الضامنة لاستمرار الخدمة العامة، عندما تخصص المؤسسة العامة التي كانت تضطلع بمهمة الخدمة العامة ونلاحظ أن الخصخصة بهذا المعنى تتجسد في عملية الانتقال من الملكية العامة الى الملكية الخاصة وذلك بتحويل نشاطات المؤسسات العامة الى أشخاص خواص أو بتعبير أخر هي انتقال احتكار المؤسسات من الدولة الى الخواص[2].

وفيما يلي يمكن ذكر مختلف أنواع الخوصصة والأهداف التي تنوي تحقيقها خلال تنفيذ هذه العملية

- **أنواع الخوصصة:** هناك نوعان هما[3]:

[1] محمد كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 85- 87.

[2] الداوي شيخ، **"الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسة العامة"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص 271.

[3] حليش تهنان، سقار وسيلة، **"مسار الخوصصة في الجزائر بين النص والواقع 1989م، 2015م"**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود العمري، تيزي وزو، الجزائر،2016م، ص 18- 20.

- ✓ **الخوصصة الكلية**: تكون عندما يتم تحويل المؤسسة العمومية كاملة للقطاع الخاص ويتم ذلك بطرح أسهمها وسنداتها في بورصة الأوراق المالية وهو أكثر تطبيقا في البلدان المتقدمة مثل بريطانيا وفرنسا وتأخذ أيضا شكل المزاد العلني عن طريق السوق المالية
- ✓ **الخوصصة الجزئية:** هذا النوع من الخوصصة نجده غالبا في البلدان النامية أين يتم التنازل عن أسهم أو أصول المؤسسة العمومية جزئيا لفائدة الخواص وجزء منه تحتفظ لبه الدولة أو يمكن القول أنها تقتصر على نقل إدارة هذه المشروعات العامة الى الخواص ولذلك بتحويل الإدارة الى القطاع الخاص وعقود الامتياز والتعاقد مع الخاص لتقديم الخدمات العامة وهذه الخوصصة تطرح مسألة الصلاحيات والمسؤوليات داخل المؤسسة بحيث تعود السلطة الفعلية فيها الى المساهمين الخواص

ومنه نستنتج أن الخوصصة الكلية تكون بطرح كل الأصول أو الأسهم الخاصة بالشركة أي كل ممتلكاتها تعرضها للبيع بمختلف الأساليب وهذا النوع غالبا نجده في الدول المتقدمة أما الجزئية هو طرح جزء من أصول او أسهم خاصة بالشركة للبيع أي بين 10% الى 40% من ممتلكاتها للخواص وهو ما تستخدمه كثيرا الدول النامية

- **أهداف الخوصصة:** لكل سلوك هدف ولكل تصرف غاية وأهداف الخوصصة نلخصها في المخطط التالي:

الشكل رقم (01) : أهداف الخوصصة

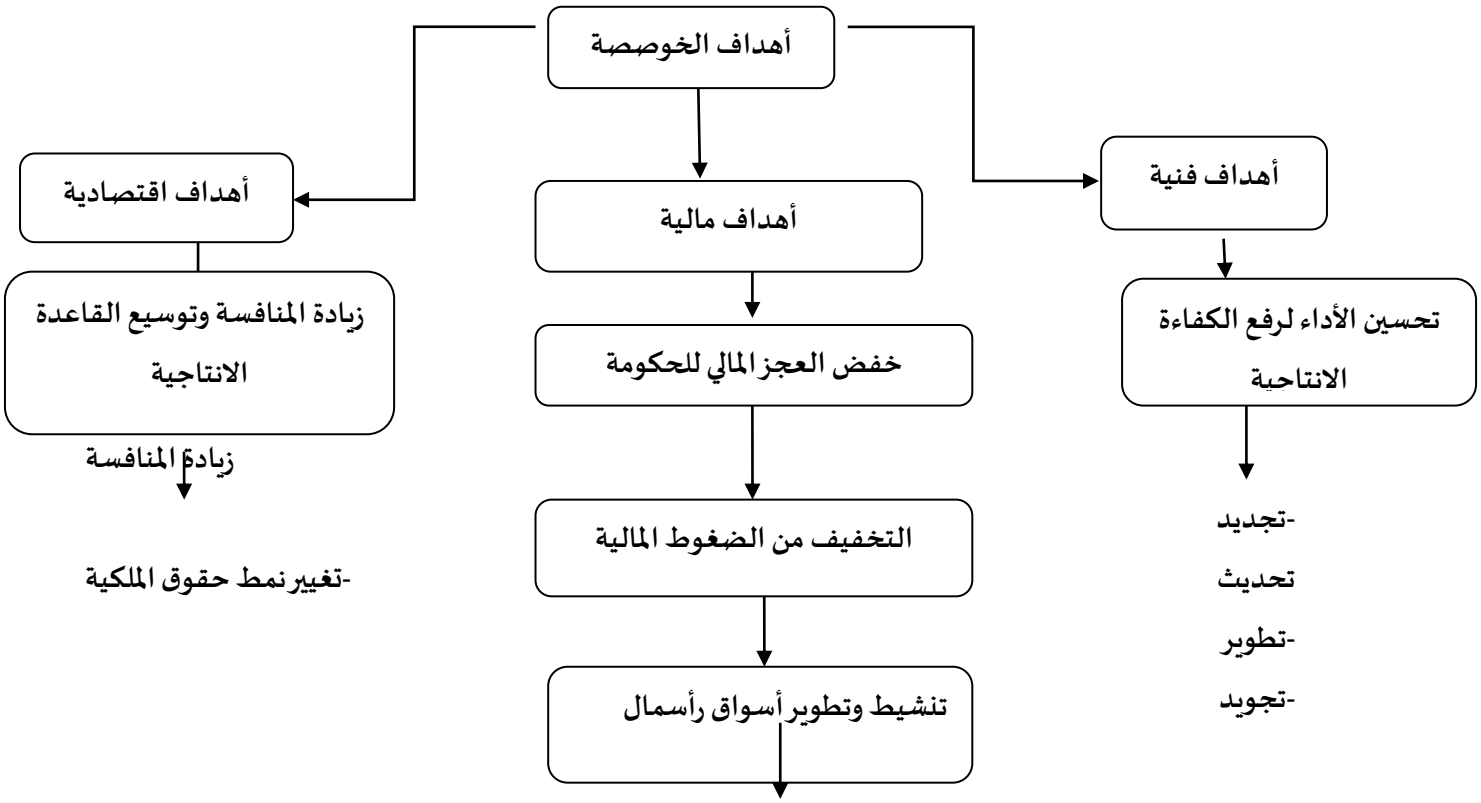

-التوازن المالي

-خدمة الديون

-السيولة وعائد مناسب

المصدر: موسى سعداوي، "**دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007م، ص 81.

2- مظاهر التحول الى اقتصاد السوق:

- **الخوصصة:** وهي من المظاهر التي ميزت هذه المرحلة وكانت جلية لعيان في العديد من الميادين نذكر منها[1]:
  - ✓ انسحاب الدولة من النشاطات التي لا تمس بنظام الدولة كصناعات النسيج
  - ✓ السياحة
  - ✓ التوزيع وتجارة التجزئة
  - ✓ الثقل البري للمسافرين والسلع
  - ✓ الصناعات الكيمياوية
  - ✓ صناعات تحويل المواد الزراعية
  - ✓ مؤسسات الخدمات في ميدان الموانئ.
  - ✓ مؤسسات انجاز لقطاع البناء والأشغال العمومية
- **الإصلاح البنكي:** ويمكن ذلك في ظهور قانون النقد والقرض 90-10 وما يحمله من مواد قانونية حيث كان من أحسن القوانين على الصعيد الاقتصادي التي عرفتها الجزائر ان لم نقل أنه أحسنهم كونه جاء من الإصلاح مولود حمروش الذي كمل على نقل اقتصاد الجزائري من الاشتراكية الى الرأسمالية بترسانة من الإجراءات التي لم يسبق لها مثيل في الاقتصاد الجزائري الى غاية اليوم وان كان الحال في القانون 90-10 لا يختلف كثيرا عن قانون النقد والقرض سنة 2003 الا أن الأول كان أكثر تفتحا وتحريرا لهذا القطاع على حساب الأمر 03-11 الذي جاء أكثر تشددا، في الرقابة ومحاسبة المسؤولين على تسيير البنوك بعد فضيحة بنك خليفة.[2]
- **تحرير التجارة الخارجية:** عرفت هذه المرحلة الانتقال الى التحرير الكامل للتجارة الخارجية ابتداء من 1996 رغم الزيادة الملفتة للواردات بداية من سنة 1990 الا أن الميزان التجاري لم يعرف عجزا الا في سنة 1994 و1995 ويعود هذا العجز الى انخفاض أسعار البترول بالإضافة الى تحرير التجارة بشكل تام ابتداء من 1994 ومن ثم رفع القيود من الاستيراد دوما يمكن ملاحظته هو الارتفاع الكبير لقيمة الصادرات الجزائرية ابتداء من

[1] بوزيان عثمان، **"الخوصصة في الجزائر دراسة وتقييم"**،مجلة البحوث التجارية، العدد 05، المجلد 28، 2006، ص214.

[2] محمد كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

سنة 2000 ارتفع سعر البترول من 17،9 دولار سنة 1994 الى 28،5 دولار سنة 2000 والذي نتج عنه زيادة الصادرات ب 50،7%.[1]

- **اتخاذ إجراءات لتحرير الاقتصاد:** تتمثل في [2]:
  - ✓ تحرير الصادرات الى جانب إحلال الواردات ومحاولة اصلاح القطاع العام
  - ✓ توفير المناخ المحفز للاستثمارات الأجنبية
  - ✓ إقامة بنية تنظيمية تشريعية وإدارية للعمل الإصلاحي.
  - ✓ تطبيق الشفافية في الحياة الاقتصادية وعلى الحكومة محاربة الفساد
- **آثار التحول على السياسة التشغيلية:** نتيجة غياب استثمارات جديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وفي ظل تطبيق أهداف السياسة العامة التي تحتوي سياسات تفتيشية ما دفع بالمؤسسات الى تسريع الجماعي للعمال اما نتيجة للإعادة الهيكلية أو لغلقها بسبب غياب التمويل. حيث انتقلت البطالة من 24% سنة 1994 الى 29% سنة 1997 ونجد 48% من البطالة مصدرها القطاع الخاص 52% مصدرها القطاع العام والبطالة مقدرة بحوالي 2،3 مليون شخص مست فئة الشباب بحيث أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم 30 سنة و 75% منهم يتقدمون بطلبات العمل ومست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996. وقد قامت الدولة بمحاولة توفير مناصب عمل مؤقتة فقامت بإنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري مهما تقرب عارض العمل مع طالبي العمل أي تقريب البطالين الى أصحاب العمل وهم الخواص أصحاب مؤسسات اقتصادية[3]
- **سعر صرف الدينار الجزائري:** مع بداية استقلال الجزائر كانت تستخدم الفرنك الفرنسي ثم الدينار الجزائري سنة 1964 والذي حافظ على التكافؤ مع الذهب ب180 غ من ذهب الى أن الانزلاق التدريجي لأسعار الصرف بدأ سنة 1987 حيث انخفض من 4،95 الى 1،77 دج عام 1991 ثم التخفيض الصريح للدينار سنة 1994 (املاءات البنك الدولي) وكذلك سياسة التقويم المدار لسعر الصرف في الجزائر والرقابة على عمليات الصرف.[4]

والجدول التالي يبين احتياطي الصرف

الجدول رقم (23): تطور احتياطي الصرف

السنة	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008
احتياطي الصرف	1،1	4،5	7	11،5	23	43	56	78	110	150

المصدر: سي محمد كمال- مرجع سبق ذكره-ص176 الوحدة: مليار دولار

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 136، 137.

[2] ليلى مهوبي، **"أثر الاصلاحات الاقتصادية على السياسة التشغيلية في الجزائر"**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2015م، ص 12.

[3] ليلى مهوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 35، 36.

[4] محمد كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 160، 161.

المبحث الثالث: التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري من 1999-2020.

ان الاقتصاد الجزائري في الفترة السابقة 1999 مر بأسوء ما يمكن أن يمر به الاقتصاد فحالته كانت تشبه حالة حرب فالدولة كانت مثقلة بديون ضخمة جدا والمؤسسات العديدة خصخصة (لم تعطي قفزة اقتصادية) ومجتمع يعاني البطالة والفقر كل هذه المعطيات توحي بتراجع الجزائر الى فترة 1962 لكن الارتفاع المحسوس في براميل المحروقات أعاد النفس للجزائر وجعلها تقف على قدميها من جديد وهذا ما تجسده في البرامج الاقتصادية للفترة اللاحقة.

المطلب الأول: برنامج دعم النمو الاقتصادي(2001-2004).

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب525 دج منها 129 مليار للتنمية المحلية وأكثر من 90 مليار للتنمية البشرية معتمدا في ذلك على عائدات البترول قصد تلبية الطلب الإجمالي، خلق مناصب شغل، الاستثمار في البنى التحتية الأساسية، دعم المؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية البشرية.

كما استفاد من مبلغ إضافي ليصبح 1216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار وذلك بعد إضافة مشاريع جديدة له مع اجراء تقييم للمشاريع المبرمجة سابقا حيث يتمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية ومع دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات أضف لذلك التنمية المحلية والبشرية[1].

وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (24): مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة(2001-2004)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100،7	70،2	37،6	2	210،5	40،1
تنمية محلية وبشرية	71،8	72،8	53،1	6،5	204،2	38،8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10،6	20،3	22،5	12	65،4	12،4
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	8،6
المجموع	**205،4**	**185،9**	**113،9**	**20،5**	**525**	**100**

المصدر: بن مالك عمار ودهان محمد-مرجع سبق ذكره-ص142 الوحدة: مليار دينار

[1] قريمش مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 282.

كما خصص مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، الري والمنشآت وتحسين مستوى المعيشة، التنمية المحلية والبشرية ويهدف الى[1]:

- احترام العمليات التي هي في طور الإنجاز
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية
- توفير الوسائل وقرات الإنجاز خاصة الوطنية منها: انجاز العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.[2]

الجدول رقم (25): يمثل تخصيص القطاعات في مخطط الإنعاش الاقتصادي

القطاع	المبلغ مليار دج	المشاريع المسطرة
الفلاحة	**65**	-تكثيف الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات الفلاحية -إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل بظاهرة الجفاف -حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل -حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين ..... -مكافحة الفقر والتهميش
الصيد البحري والموارد المائية	**9،5**	-تخصيص للبناء، تصليح والصيانة البحرية -التكيف التقييم، التبريد ونقل الأنشطة الإنتاجية -تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد البحري والصيد التقليدي -انشاء مؤسسات للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات بفتح فروع لدى صندوق التعاون الفلاحي، ادخال إجراءات جبائيه جمركية رامية لدعم نشاط المتعاونين
التنمية المحلية	**113**	-لتغطية تدخل الدولة لتحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين -انجاز مخططات البلدية لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني -انجاز المشاريع المرتبطة بالطرق الولائية والبلدية، التطهير، المحيط والخاصة بالبنى التحتية للاتصال لتشجيع رجوع السكان لهذه المناطق
التشغيل	**16**	-البرامج والأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات

[1] بن مالك عمار، دهان محمد، **"دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001م- 2014م"**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 14، المجلد 01، 2017م، ص 142.

[2] قريمش مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 283.

والحماية الاجتماعية		المحرومة وتوزيع كما يلي:
	7	-عرض ل700،000 منصب شغل إضافي
	3	-خاص بنشاطات التضامن للسكان الأكثر ضعفا
	3	-إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة
	0،7	-اكتساب 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المحرومة
	3	-تأطير سوق العمل
تعزيز الخدمات وتحسين أطر المعنيين	**210،5**	-للأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية
	142،9	1-التجهيزات الهيكلية للعمران وقد وزعت للبنى التحتية للموارد التالية:
	وزعت كالآتي	-للبنى التحتية للسكك الحديدية
		-للأشغال العمومية تأمين الموانئ، الطرق والمطارات
		-للاتصالات
		2-احياء الفضاءات الريفية، الجبال، الهضاب العليا والواحات ووزعت كما يلي:
		المحيط، الطاقة، الفلاحة، السكن
تنمية الموارد البشرية	**90،3**	-لمنشآت الصحة والتربية والاحتفاظ بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية وتقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي:
	27	-التربية الوطنية
	9،5	-التكوين المهني
	18،9	-التعليم العالي
	12،38	-البحث العلمي
	14،38	-الصحة والسكن
	4	-الشباب والرياضة
	2،3	-الثقافة والاتصال
	1،5	-الشؤون الدينية

المصدر: قريش مليكة-مرجع سبق ذكره-ص284-285-286

وحصيلة لهذا المخطط عرفت سنة 2003 حصيلة إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي ارتفاع الناتج الخام المحلي ب6،8% تضخم ب2،8% واحتياط صرف بلغ 32،9 مليار دولار مقابل 4،4 مليار دولار، سنة 1999 تراجع في

المديونية تراجعا من 28،3 مليار دولار الى 22 مليار دولار.انخفاض المديونية المحلية من 1059 الى 911 مليار دولار سنة 2003، نمو اقتصادي بلغ 5% سنة 2004 وعن أسهم الإنجازات نذكرها في ما يلي[1]:

- توفير أكثر من 1،100،000 منصب شغل ومنه فقد انخفضت البطالة من 29،3% الى 23،3%
- بناء ما يقارب 600،000 مسكن و256000 قيد الإنجاز
- بناء 232 ثانوية، 563 متوسطة، 19،546 قسم ابتدائي، 149 داخلية و336 نصف داخلي
- انجاز 180 معهد ومركز جديد خاص بالتكوين المهني ما يقارب 20،000 مكان بيداغوجي
- انجاز أكثر من 230،000 مكان بيداغوجي في التعليم العالي و 90000 مكان للإيواء

الا أن معظم الإنجازات المخطط لها استدعت ميزانية إضافية لاستكمالها قدرت ب 38 مليار دولار إضافة الى 25 مليار دولار كاستثمار خاص وطني وأجنبي.بالإضافة لإنجاز 4000 كلم جديد وإصلاح 300 كلم من الطرق القديمة، انجاز 8 مستشفيات ما يقارب 150 عيادة متعددة الخدمات ومركز للصحة و 48 كقاعدة علاج والعديد من المرافق الجوارية التي تحسن من معيشة المواطن[2]ومن أهم الأسباب التي ساعدت على تحقيق هذه الأهداف ووصول الدولة الى الأهداف المسطرة قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة التي تدعم الأهداف والبرنامج والتي نوجزها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (26): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0،2	2،5	7،5	9،8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5،5	7	5	5	22،5
تهيئة المناطق الصناعية	0،3	0،8	0،5	0،4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0،3	1	0،7	0،1	2
نموذج النمو على المدى المتوسط والطويل	0،03	0،05	0	0	0،08
المجموع	**6،33**	**11،35**	**13،7**	**15،2**	**46،58**

المصدر: عقون شراف وآخرون-مرجع سبق ذكره-ص201 الوحدة: مليار دينار

وعليه فان هذا البرنامج ركز على التنمية البشرية تركيزا كبيرا خلال المبالغ المخصصة لذلك وكذا المرافق القاعدية التي تم إنجازها وخاصة بناء الجامعات ومراكز التكوين التي تنتج موارد بشرية يتكل عليها في النهوض بالاقتصاد وذلك من خلال توفير الآليات القانونية وعصرنة إدارة الضرائب وتهيئة المناطق الصناعية لتكون نقطة جذب لخريجي الجامعة ومراكز التكوين والتعليم المهني وكذا المعاهد الوطنية المتخصصة وانشاء شبكات الطرق لربط مختلف مناطق الوطن والمواصلات بمختلف أنواعها وهذا ما أدى الى انعاش اقتصادي كبير وفتح مناصب الشغل بعد انتشار المؤسسات

[1] قريمش مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 286.

[2] عقون شراف وآحرون، "**التمنية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001م- 2019م**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الخاص، المجلد رقم 02، 2018م، ص 202.

الصغيرة والمتوسطة مما قلص نسبة البطالة من 29،3% الى 23،3% وزيادة دور الخواص أجانب وجزائريين ب 25 مليار دولار مما يدل على تحسن مناخ الأعمال والاستثمار حيث أبان القطاع الخاص عن قدرات عالية في تحقيق المردودية الاقتصادية ونتائج مشرفة للقطاع الخاص والجدول التالي يبين الفرق بين القيمة المضافة التي نتجت عن نشاط القطاع الخاص والقطاع العمومي.

الجدول رقم (27): تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2004 الوحدة :مليار دينار

قطاع النشاطات	الطابع القانوني	2001		2002		2003		2004	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	-خاص	140،49	99،61	415،91	99،69	508،78	99،75	577،97	99،84
	-عام	1،62	0،39	1،31	0،31	1،24	0،24	0،94	0،16
	المجموع	142،11	100	417،22	100	510،03	100	578،88	100
البناء والأشغال العمومية	-خاص	221،52	69،12	263،29	71،17	284،09	70،85	358،33	78،12
	-عام	98،98	30،88	106،64	28،83	116،91	29،15	100،34	21،87
	المجموع	320،50	100	369،93	100	401	100	458،67	100
النقل والمواصلات	-خاص	247،85	73،50	270،68	74،30	305،23	74،01	349،06	69،27
	-عام	89،36	26،50	93،65	25،70	107،20	25،99	154،81	30،72
	المجموع	337،22	100	364،33	100	412،43	100	503،87	100
خدمات المؤسسات	-خاص	26،78	72،61	29،01	71،45	31،80	72،03	36،06	71،13
	-عام	10،10	27،39	11،59	28،55	12،35	27،97	14،62	28،86
	المجموع	36،88	100	40،60	100	44،15	100	50،69	100
الفندقة والاطعام	-خاص	43،75	87،48	47،93	86،58	51،52	86،81	54،5	87
	-عام	6،26	12ن52	7،43	13،42	7،83	13،19	8،14	13
	المجموع	50،01	100	55،36	100	59،35	100	62،64	100
الصناعة الغذائية	-خاص	74،56	69،33	80،54	71،41	86،49	74،96	93،50	78،41
	-عام	32،99	30،67	32،25	28،59	28،89	25،04	25،73	21،58
	المجموع	107،55	100	112،79	100	115،38	100	119،24	100
صناعة الجلد	-خاص	1،72	76،11	2،14	82،63	2،02	82،11	2،23	83،20

	-عام	0،54	23،89	0،45	17،37	0،44	17،89	0،45	16،8
	المجموع	2،26	100	2،59	100	2،46	100	2،68	100
التجار	-خاص	447،07	93،88	475،80	93،43	514،56	93،19	567	93،43
	-عام	29،13	6،12	33،47	6،57	37،61	6،81	39،86	6،56
	المجموع	476،2	100	509،28	100	552،17	100	607،05	100

المصدر: موسى سعداوي-مرجع سبق ذكره- ص293

ومن خلال الجدول السابق والبيانات المقدمة فيه نلاحظ أن القطاعات التي تمتاز به بعدم تطلبها لرأسمال كبير ولا تتطلب دراسات جدوى معمقة من مكاتب دراسات قد تفوق فيها القطاع الخاص بشكل لا يدعو لشك في القدرة على قيادة القاطرة الاقتصادية في هذه المجالات فبالرغم من وجود قطاع عام الى أنه تكون نسبة المساهمة في القيمة المضافة بشبه معدومة والقطاع الزراعي خير مثال على ذلك حيث أنه لم يصل حتى نسبة 2% من القيمة المضافة طوال الفترة(2001-2004) كذلك الأمر بالنسبة لبقية القطاعات التي لها سيطرة مطلقة على كل القطاعات وتحقيقها لنسب قيمة مضافة عالية مما يدل على أن النتائج الإيجابية المحققة لبرامج ناتجة من القطاع الخاص خاصيا في توفير مناصب الشغل بكل تخفيض (التشغيل الشكلي)

والمؤشرات الاقتصادية اتجهت نحو الايجاب بشكل عام والجدول التالي تبين بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني خلال هذا البرنامج:

الجدول رقم (28): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام/	2،7	4،1	6،8	5،2
معدل البطالة/	27،30	27،30	23،7	17،7
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7،06	4،37	8،84	11،12
الدين الخارجي (مليار دولار)	22،57	22،64	23،35	21،82
معدل التضخم	3،5	2،2	3،5	4،6

المصدر: هدى بن محمد- عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019- مجلة –كلية السياسة والاقتصاد –العدد 5-2020-ص42

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009).

أولا: تعريف البرنامج: تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي:

بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، حيث يقيد في باب ايراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة الى غاية 31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش بالإضافة الى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في اطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ المشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش وقد خصص مبلغ قدره 4202،7 مليار دينار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج وكان مرفق ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2006-2009 هذان البرنامجان يأخذان في الحسابات الخصوصيات الجغرافية لهذين الربعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20248 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة.[1]

ويعد هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجيهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي وهو مشروع اقتصادي يهدف الى تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية جديدة تسمح بإنعاش وازدهار الاقتصاد الوطني حيث جاء هذا البرنامج خلال نتائج الوضعية الحسنة للجزائر بع الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ حوالي 38،5 دولار سنة 2004 وجاء لتغطية الفترة 2005-2009.[2]

وكذا تراكم احتياطي الصرف الى ما يقارب 43،1 مليار دج في السنة ذاتها مما سمح باستغلال هذه العوائد لإكمال مسار التنمية من خلال التركيز على مجموعة من الأهداف أهمها[3]:

- تحديث وتوسع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة لتحسين الإطار المعيشي للفرد ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص وازدهار الاقتصاد الوطني.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع الى الدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطور النشاط الاقتصادي اذ يعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي اذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي

[1] هدى بن محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 43، 44.

[2] نادية معلالة، مليكة دريوش، "**أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001م- 2014م**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تمويل التنمية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، الجزائر، 2015م، ص 71.

[3] فرحات عباس، سعود وسيلة، "**عرض عام لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 2001م- 2004م**"، مجلة الاقتصد والقانون، العدد 01، 2018، ص 68.

وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل أهداف البرنامج.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الأمني الصحي التعليمي المواصلات والمرافق العمومية.

وقد تم توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على النحو التالي:

الجدول رقم (29): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسب (%)
-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908،5	45،5
-برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703،1	40،5
-برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337،2	8
-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203،9	4،8
-برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1،2
مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	**4202،7**	**100**

المصدر: بن موفق زروق-مرجع سبق ذكره- ص114

وقد اعتبر هذا البرنامج الأكثر أهمية لأنه غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته المالية(4202،7) على اعتبار أن معدل الصرف هو 70دج /دولار معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار دولار خصص ما نسبته 85،5% لتحسين ظروف المعيشة والإسكان وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية أي ما يعادل 52 مليار دولار وهي استجابة طبيعية وضرورية إعادة التوازن الطبيعي.[1]

وقد قامت الحكومة الجزائرية بتوزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو والتنمية بغلاف مالي قدر ب1908،5 دينار جزائري حيث نوردها في ما يلي:

- السكن 555 مليار دج
- التعليم العالي 141 مليار دج
- التربية الوطنية 200 م/دج
- التكوين المهني 58،5م/ دج
- الصحة العمومية 85 مليار دج

[1] بن موفق زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

- تزويد المواطنين بالمياه 127م/ دج
- الشباب والرياضة 60مليار/دج
- الثقافة 16م/دج

ويمكن أن نعدد أهم مشاريع التنمية لهذا المخطط التنموي في مجال البنى التحتية كالآتي[1]:

- **البنى التحتية الخاصة بالطرق:** فضلا عن المشروع الضخم الخاص ب الطريق السيار شرق غرب تتضمن كذلك الطريق العابر للصحراء والطريق العرضي للهضاب العليا والمنشآت الفنية داخل المدن.

- **البنى التحتية للمطارات:** مواصلة انجاز مطار هواري بومدين الجديد وتوسيع قدرات استيعاب باقي المطارات بالإضافة الى تحويل مطار حاسي مسعود خارج المنطقة البترولية.

- **البنى التحتية البحرية:** صيانة الهياكل القاعدية وتطويرها وتطوير الموانئ النفطية وتأهيلها انجاز مرفأ ثاني للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر وكذا تنويع مرفأ ميناء وهران جن جن وبجاية.

- تعميم استعمال الاعلام الآلي في التسيير
- تحسين ظروف استقبال المسافرين
- دعم أمن المجال، الموانئ والرقابة بما في ذلك استعمال أجهزة 'السكانير'

- **البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية:** تعتبر حافظة هذه المشاريع الواجب إنجازها هامة وتشمل:

- تمديد الخط العرضي للهضاب العليا (المسيلة سعيدة عبر عين وسارة-وتيارت)

- الخط الحلقي (حاسي مسعود- الجلفة عبر تقرت والجلفة)

- انجاز خط شرق غرب للسكك الحديدية وتجديد الخط المنجمي في الشرق، لقد فاق عدد الوحدات السكنية التي تم إنجازها وفق هذا المخطط مليون ونصف وحدة سكنية حيث مثلث السكنات الاجتماعية والريفية أكثر من 65% من النسبة الاجمالية و17 % لسكنات تساهمية.

- **الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات خلال فترة البرنامج(2005-2009)**

نظرا للأهمية الكبيرة له وتمتعه بمزايا هامة فهو عبارة عن سلعة استراتيجية لها خطورتها في حالة السلم والحرب فهو يعتبر من بين أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول كما أنه يعتبر من بين مؤشرات قياس ثراء وغناء الدول والجدول التالي يوضح تطور حصيلة الصادرات من المحروقات في الجزائر.[2]

الجدول رقم (30): تطور صادرات المحروقات خلال الفترة (2005-2009)

السنة	الصادرات	النسبة
2005	45094	98،02
2006	53429	97،83

[1] عامر هني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 221، 222.

[2] أبو بكر بوسالم، عطاء الله بن طيرش، "**دور انهيار أسعار النفط في تبني استراتيجية تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017م، ص 296.

2007	58831	97،79
2008	77361	97،55
2009	44128	97،60

المصدر: أبو بكر بوسالم-عطاء الله بن طيرش-ص297 الوحدة: (مليون دولار)

من خلال الجدول نلاحظ تزايد نسبة الصادرات من المحروقات من سنة الى أخرى وبنسب مطرفة جدا تقارب 98% وهذا يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري نتيجة حساسية أسعار النفط للتقلبات العالمية وتحكم المضاربين في أسعارها وهو من الناحية الاستراتيجية عامل سلبي على تكوين تخصصات تنموية في المجتمع، حيث أن التخصص في استخراج وبيع النفط لا يعطي أي ميزة تنافسية للتنمية، ومما سبق يدل على أن أصحاب هذا البرنامج لم يقدموا في برنامجهم خطط لخروج من التبعية للبترول بل اكتفوا بصرف التخصيصات وفقط، ولم تكلفوا أنفسهم البحث عن بدائل لصادرات خارج المحروقات والجدول التالي يدل على ذلك:

الجدول رقم (31): التطورات الحاصلة للصادرات الاجمالية خارج المحروقات في الجزائر(2005-2009)

	2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الصادرات خارج المحروقات	907	1184	1332	1937	1066
الصادرات / خارج المحروقات	1،97	2،16	2،21	2،44	2،35

المصدر: أبو بكر بوسالم- عطاء الله بن طيرش-مرجع سبق ذكره- ص299

هذه النسب والمبالغ تدل على الضعف الشديد للاقتصاد الوطني خارج القطاع البترولي ومنه يدل على الآفاق خارج المحروقات لم تستغل أبدا بشكل اقتصادي أو لم يهتم بها من قبل الحكومات المتتالية لأنها المسؤولة الوحيدة عن السياسة الاقتصادية في الجزائر لأنها هي من تنظم وتسير وترسم السياسات في برامجها الاقتصادية أو العامة والأكثر أهمية أن الدولة الجزائرية لم تقم بفتح الاستثمار في القطاعات التي تتطلب أموال كبيرة أمام الخواص وبخاصة المناجم والصناعات المنجمية سوى بشكل محتشم.

- **نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):** تراجع النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) حيث تباطئ النمو ب5،1% سنة 2005 الى 2،4% سنة 2009 بسبب تراجع أسعار المحروقات وتبعية الاقتصاد الجزائري له وكذا تزامن هذه الفترة مع الأزمة الملية العالمية(2008)

تحقيق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون مساهمة في الاقتصاد الوطني حيث ارتفع من 3،2% سنة 2007 أما القطاع الصناعي العمومي سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005م- 2009م[1]:

- ساهم البرنامج في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17،4% سنة 2004 الى 10،3% سنة 2009
- تراجع النسبة العامة للفقر من 14،1% سنة 1995 الى 5% سنة 2008
- تزويد 95% من السكان بشبكة المياه الصالحة للشرب

[1] عيمن ابراهيم، عامري سفيان، **"تقييم أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000م- 2020م"**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بي يحيى، جيجل، الجزائر، 2020م، ص 81.

- ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار سنة 2008
- ارتفاع عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 329338 مؤسسة سنة 2005 الى 455000 مؤسسة سنة2009.
- استصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء من خلال توسيع شبكات الطرقات ومد المسالك بين القرى والمداشر النائية.
- توسيع شبكات الكهرباء والغاز الطبيعي نتيجة العدد الكبير للوحدات السكنية المنجزة.
- خلال هذه الفترة وكذا برنامج الكهرباء الريفية لتحفيز الناس على الرجوع الى الريف واعماره مجددا حيث بلغت حصة السكن الريفي 42% من اجمالي عدد وحدات السكن، ارتفاع معدلات التضخم حيث ارتفعت من 01،4% سنة 2005 الى مستوى 4،9 % سنة 2008 لتتراجع الى حدود 4،4% سنة 2009 وهذا راجع الى ارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية في نفس السنة.

والجدول التالي يوضح المؤشرات الاقتصادية خلال 2005-2009:

الجدول رقم (32): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام/	5،1	4،8	3	2،4	2،4
معدل البطالة/	35،3	12،3	13،8	11،3	10،2
معدل التضخم/	1،9	1،8	3،9	3،9	6،1
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	21،18	27،95	30،54	34،45	0،40
الدين الخارجي(مليار دولار)	17،19	5،61	9،60	5،58	5،41

المصدر: هدى بن محمد- مرجع سبق ذكره-ص46

عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا وكان في وتيرة متصاعدة حيث انتقل من 21،18 مليار دولار الى 34،45 مليار دولار سنة 2008 لينخفض بحدة سنة 2009 الى 0،40 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحروقات مما أدى الى انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية.[1]

انخفض الدين الخارجي من 17،19 مليار دولار سنة 2005 الى 5،61 مليار دولار سنة 2006 وهذا يبين أن الجزائر قد باشرت في تسديد ديونها الخارجية لتستقر الديون الخارجية في حدود 5،41 مليار دولار سنة 2009 وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية[2].

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

جاء هذا البرنامج مكملا للسياسة التنموية التوسيعية التي تبنتها الجزائر والتي شرعت في تطبيقها منذ 2001 حيث يسعى هذا البرنامج لتكملة المشاريع السابقة التي هي في طور الايجاز وهذا في سبيل إتمام المسيرة التنموية بالجزائر حيث تم الإعلان عنه واقراره من خلال مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية يوم الاثنين 24 ماي 2010.

[1] عقون شراف وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

[2] هدى بن محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

وقد قدرت القيمة الاجمالية للبرنامج ب21214 مليار دينار أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بما يعادل 130 مليار دولار[1]:

- اطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار وارتكز برنامج التنمية الخماسي 2010-2014على المحاور الرئيسية التالية:

الجدول رقم (33): مضمون برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

القطاعات	المبلغ(مليارد ج)	
التنمية البشرية(التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه والتضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال.	10122	49،59
المنشآت الأساسية (الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة)	5448	31،51
تحسين الخدمة العمومية(الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة الأعمال	1666	8،16
التنمية الاقتصادية (الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث و انشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي	1566	7،67
مكافحة البطالة (دعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة	360	1،76
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال (تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الاعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني		
مجموع البرنامج الخماسي 2010-2014	21412	100

المصدر: عقون شراف وآخرون-مرجع سبق ذكره-ص204

من خلال الجدول نلاحظ بأن الدولة أولت اهتماما بالتنمية البشرية حيث خصصت لها مبلغ 10122 مليار وذلك نتيجة الأهمية التي توليها الدولة للسكان وخصصت كذلك مبلغ 6448 مليار دج لتطوير المنشآت الأساسية وهو ما يؤكد إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلاد وتعزيز المنشآت الاقتصادية كما خصص 1666 لتحسين الخدمة العمومية ومبلغ 1566 مليار دج لدعم الهندسة التنموية للاقتصاد من خلال الصحة المالية للخزينة العمومية كما استفادت برامج تشريع التنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة من 350 مليار دج للإدماج المهني لخريجي الجامعات

[1] عقون شراف وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

ومراكز التكوين المهني بهدف انشاء 3 ملايين منصب عمل خلال فترة البرنامج كما خصص 250 مليار دج لمجال البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال الجديدة.[1]

- **تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:** يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (34): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3،3	2،4	3،3	2،8	3،8
معدل البطالة%	10	10	11	9،8	10،6
معدل التضخم%	3،91	4،52	8،89	3،26	2،92
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12،15	19،80	12،57	0،133	5،881
الدين الخارجي (مليار دولار)	5،7	4،41	3،67	3،39	3،73

المصدر: هدى بن محمد-مرجع سبق ذكره-ص50

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة نتيجة تأثرها بانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.

عرفت معدلات البطالة استقرارا حيث انتقلت من 10% سنة 2010 الى 10،6 في سبتمبر 2014 كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا فقد ارتفعت معدل التضخم سنة 2010 من 3،91%الى 9،89 سنة 2012 ليعاود الانخفاض سنة 2014 الى 2،92%

ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 12،15 مليار دولار سنة 2010 الى 19،80 مليار دولار سنة 2011 ليعاود الانخفاض سنة 2012 برصيد قدره 12،05 مليار دولار ليعاود الانخفاض بعد ذلك بشدة في سنة 2013 برصيد 0،133 مليار دولار ليحقق عجزا في 2014 ب 5،881 مليار دولار نتيجة ارتفاع الواردات وانخفاض أسعار البترول في السوق العالمي، مع بقاء الدين الخارجي في مستوى مستقر ومريح وقد انخفض من 5،7 مليار دولار سنة 2010 الى 3،73 مليار دولار سنة 2014

ولم تختلف معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الفترة 2010-2014 عن المؤشرات الاقتصادية التي عرفت معدلات نمو محتشمة في ظل انخفاض أسعار البترول في العالم كون أن قطاع المحروقات الذي هو القاطرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري ولكن تبقى معدلات نمو إيجابية رغم النتائج الغير مرضية وتبرز جمود الجهاز الإنتاجي مقارنة بالكم الهائل من المبالغ التي صرفت من أجل رفع النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 2010-2014

[1] عقون شراف وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

الجدول رقم (35): معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الجزائر ما بين 2010-2014

القطاع / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو القطاع الفلاحي /	4،9	11،6	7،2	8،2	2،5
معدل نمو القطاع الصناعي /	3،4	3،9	5،1	4،1	3،9
معدل نمو قطاع الأشغال العمومية/	8،9	5،2	8،2	6،8	6،8
معدل نمو قطاع الخدمات/	7،3	7،3	6،4	6،4	8

المصدر: موفق رفيق-مرجع سبق ذكره-ص124

بالنسبة لقطاع الصناعة: حصل على دعم مباشر قدره 650 مليار دينار بهدف دعم وتنمية هذا القطاع وتطويره من خلال تحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعات البتروكيماوية ليصل الدعم الى 2000 مليار دج بعد إضافة مبالغ مالية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما انعكس بالإيجاب على معدلات النمو من 4،1% سنة 2010 الى 5،1 سنة 2012 وذلك نتيجة انتعاش فرع الحديد والصلب والاسمنت نتيجة مباشرة مشروع 2 مليون سكن بالإضافة الى فرع الطاقة والمياه الذي نمى بشكل إيجابي.[1]

بالنسبة للقطاع الفلاحي: سجل معدلات نمو إيجابية رغم التذبذب حيث سجل أغلى معدل سنة 2011 هي 11،6% ومن ثم بدأ يتراجع الى غاية 2،5 سنة 2014 وهذا راجع الى غياب استراتيجية واضحة في هذا القطاع وخاصة طرق الإنتاج الزراعي التي بقيت مختلفة وتقليدية رغم برنامج الارشاد وتعميم التكوين وترقية الصادرات.

بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية: ويعد هذا القطاع من أكبر القطاعات الاقتصادية التي حققت معدلات نمو خلال فترة هذا البرنامج وهذا نظرا للمخصصات المالية التي خصصت له والتي بلغت 6448مليار دج أي ما نسبة 40% من مخصصات البرنامج ليسجل بذلك معدل نمو إيجابي حيث بلغ متوسط النمو السنوي 7،2% الا أن هذا القطاع هو الأشد تذبذبا في معدلاته حيث سجل 8،9% سنة 2010 ليصل الى 6،8% سنة 2014.[2]

بالنسبة لقطاع الخدمات: عرف القطاع تحسن كبير ليسجل بمتوسط سنوي قدر بنسبة 7،6% حيث أنه في بداية تطبيق البرنامج سجل نمو قدر ب 7،3% خلال 2010-2011 الى أنه خلال سنتي 2012-2013 قد انخفض الى 6،4% على التوالي ليعاود الارتفاع الى 08% وهذا انعكاس لمبالغ مخصصة له حيث قدرت ب 1666 مليار دج مما أدى الى تحسين مستوى معيشة المواطن، واستعمال وسائل نقل حديثة مما أدى الى تحسين قطاع التأمين وقطاع الصناعة

[1] بن موفق زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

[2] **المرجع نفسه**، ص 125.

والفلاحة واستعمال وسائل نقل حديثة مما أدى الى تحسين مستوى معيشة المواطن، أما عن النتائج التي حققت من خلال هذا البرنامج تتمثل فيما يلي[1]:

- سجل هذا البرنامج نمو القوة العاملة بمعدلات موجبة نتيجة النمو السريع لسكان البالغين سن العمل حيث انتقل عدد العمال من 10812000 عامل سنة 2010 الى 10661000 عامل سنة 2011 في حين انتقل حجم الفئة المشتغلة الى 9599000 عامل في نفس السنة.

والجدول التالي يمثل المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2010-2014

الجدول رقم (36): القطاعات المساهمة في خلق مناصب شغل2010-2014

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	11،67	10،77	9	10،6	9،5
الصناعة	13،73	14،24	13،1	13	12،6
بناء الأشغال العمومية	19،37	16،62	16،6	16،6	16،5
الخدمات	55،23	58،37	61،6	59،8	61،4

المصدر: خديجة حساين دواجي- مرجع سبق ذكره –ص107 الوحدة/

لقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا نوعا ما خلال الفترة 2010-2014 اذ سجلت معدلات الناتج الداخلي الخام نسبة 3،6% سنة 2010 بعد أن كانت 2،4 سنة 2009 لتنتقل الى 2ن8% سنة 2011 ثم 3،3% سنة 2012 ثم تنخفض الى 2،8% سنة 2013 لترتفع النسبة الى 4،3% سنة 2014 بينما قدرت بنسبة 4،3% خارج قطاع المحروقات في نفس السنة

يمكن القول أن البرنامج توطيد النمو الاقتصادي لفترة 2010-2014 ارتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول والتي بدورها تخضع لمتغيرات السوق الدولي ومعطيات خارجية خارج نطاق سيطرة الدولة الجزائرية فالمحروقات تعتبر الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر حيث أن نسبة عائدات تصدير المحروقات الى الناتج المحلي الخام تجاوزت 40% والجباية البترولية تتراوح نسبتها 60% والتي تعكس دورا هاما في الموازنة العامة ومنه من خلال أسعار المحروقات يمكن التنبؤ بمعدلات النمو القادمة لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد على اقتصاد البترول دون الاعتماد على اقتصاد انتاجي حقيقي(انتاج صناعي وخدماتي)

وما يلفت النظر في هذه المرحلة أنها تميزت بالعديد من السلبيات التي ظهرت للعيان رغم الإيجابيات المتحققة وفيما يلي أبرز السلبيات والايجابيات[2]:

1- الإيجابيات:

- انشاء مترو الجزائر الذي تم اطلاقه سنة 2011 والذي يعد في المرتبة الثانية في افريقيا بعد مصر

[1] خديجة حساين دواجي، "**دراسة احصائية تحليلية للبرامج التنموية و أثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة 2001م- 2014م**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014م، ص 106.

[2] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 169.

- ارتفاع الناتج المحلي الخام من 85،1 مليار دولار سنة 2004 الى 198 مليار دولار سنة 2011
- انخفاض معدل البطالة من 17،7 سنة 2004 ليستقر في حدود 10/ نهاية 2012
- انخفاض المديونية الخارجية من 28،3 مليار دولار سنة 1999 الى 400 مليون دولار نهاية سنة 2012
- الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ طوله 1702 كلم وبرنامج المليون سكن (2004-2014)
- ترقية الصادرات خارج المحروقات الى 12،77% بلغت 1،22 مليار دولار سنة 2011 بعدما كانت 0،97 مليار دولار سنة 2010

بالرغم من الإيجابيات المسجلة الا أنه يمكن تسجيل بعض السلبيات وهي تتمثل فيما يلي:

2- السلبيات:

- ارتفاع حالات التلاعب بالمال العام والرشوة وانتشار الفساد وقد اتضح ذلك من خلال اثارة قضية الشركة الوطنية للمحروقات وميناء الجزائر العاصمة
- لقد اتسم انجاز المخطط بالتعثر والتبديد الكبير للموارد العمومية بسبب عدم تفعيل أجهزة الرقابة
- التأخر في انجاز العديد من المشاريع نتيجة وجود أخطاء في تقدير تكاليفها كما قد يكون سبب ذلك الضعف في وتيرة انجاز المشاريع المبرمجة والتي تجاوزت السقف الزمني الذي حدد لها.
- التركيز على أعداد المدارس والمستشفيات ومناصب العمل دون الحديث عن سياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم والصحة والتشغيل والسكن.

المطلب الرابع: برنامج النمو الاقتصادية خلال الفترة 2015-2020.

في اطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة الى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لانعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب 5600 مليار دج وديون خارجية منعدمة تقريبا وقد خصصت الحكومة نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة الى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالي.[1]

1- **تعريف برنامج النمو الاقتصادي:** يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج العمليات الاستثمارية العمومية خلال الفترة 2015-2019 حيث تم انشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-202 ويهدف هذا البرنامج الى تحقيق ما يلي[2]:

[1] عيمن ابراهيم، عامري سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

[2] هدى بن محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء و الغاز .. الخ. وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة
- استحداث مناصب العمل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث لثروة ومناصب العمل
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنوعه
- إيلاء عناية خاصة لتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية الأطر واليد العاملة المؤهلة وتأمل الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو2015-2019 التي تحقق نسبة مئوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وقد قسم هذا البرنامج الى تسع قطاعات رئيسية نبينها في الجدول التالي:

الجدول رقم (37): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019

	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
الصناعة	5،1	4،8	3،6	5،3		18،8
الفلاحة والري	209،4	198،2	101	116،5		625،1
دعم الخدمات المنتجة	32،6	14،9	5،1	73،3		125،9
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854،2	441،3	139،9	596،5		3039،9
التربية والتكوين	227،8	78،6	90،9	101،7		499
المنشآت القاعدية والاجتماعية والثقافية	151،3	32،7	30،6	77،1		291،7
دعم الحصول على سكن	234،3	24،4	14،9	69،8		343،4
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	835	900		3495
عمليات برأس المال	464،6	239	165،3	330		1198،9
المجموع	**4079،6**	**1894**	**1386،6**	**2270،5**		**9629،7**

المصدر: هدى بن محمد-مرجع سبق ذكره-ص52و57 الوحدة(مليار دج)

من خلال الجدول نلاحظ أن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذ حصة الأسد خلال السنوات 2015 حتى 2018 ثم تاليها المنشآت القاعدية والإدارية بمبلغ وصل سنة 2015 الى 1854،2 مليار دج الى أنه انخفض الى 139،9 مليار دج سنة 2017 نتيجة الانخفاض المسجل في عدد المشاريع وكذا تراجع مداخيل البترول بشكل محسوس ثم قطاع عمليات رأسمالية التي سجلت مبلغ 464،6 مليار دج في سنة 2015 الى انها انخفضت الى 165،3 مليار دج سنة 2017 لتعاود الارتفاع الى 330 مليار دج سنة 2018 ثم باقي القطاعات الأخرى.

وما يسجل أن هناك تراجع في مقدار المبالغ المخصصة للتجهيز سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016 وهذا راجع الى التدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية الى التقليل من الانفاق لمواجهة الأزمة المالية الى أن سنة 2018 عرفت زيادة في قيمة المبالغ الموجهة للتجهيز، فقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية استفاد سنة 2017 من 13،99 مليار دج أما سنة 2018 ارتفع المبلغ الى 596،5 مليار دج وهذا نظرا لتعافي أسعار البترول والتقليل من الانفاق (ترشيد النفقات) ووصول البرميل الى 60 دولار سنة 2018.

2- الأهداف الرئيسية لبرنامج النمو الجديد 2015-2019[1]:

- تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا من خلال جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية لقطاع المحروقات وذلك بترقية الاستثمار في الصناعة، الفلاحة، السياحة مع الترشيد في الانفاق العمومي من خلال العمل على احداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام وتنويع الاقتصاد والصادرات وتحين مناخ الامال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية واضفاء الطابع اللامركزية على القرار.
- ترقية وتحسين الخدمة العمومية: من خلال مواصلة انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية التنمية المتوارثة.
- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية: وهذا بهدف[2]:
  - ✓ ترسيخ الديمقراطية التشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال
  - ✓ تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية
  - ✓ تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين
  - ✓ العمل على اشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير
- توسيع وعصرنة القطاع البنكي: من خلال العمليات التالية[3]:
  - ✓ تكييف الاطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي
  - ✓ تدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك مع الاستمرار في تحديث منظومة الدفع
  - ✓ تحسين حكامة البنوك العمومية من خلال اعتماد المزيد من الصرامة في تسييرها مع تفعيل سوق القرض
- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: لتحقيق ذلك لا بد من[4]:
  - ✓ ترقية الإنتاج وحماية وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معاير الجودة

[1] عقون شراف وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 206، 207.

[2] عقون شراف وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 207.

[3] **المرجع نفسه**، ص 207.

[4] **المرجع نفسه**، ص 208.

- ✓ دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات انتاج الاسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها
- ✓ تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة
- ✓ إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

- تطوير النشاطات الفلاحية: من خلا النقاط التالية[1]:

- ✓ توسيع المساحات المسقية الى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات جديدة في الهضاب العليا والصحراء
- ✓ الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برنامج تشجير 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة
- ✓ مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية وتربية المائيات من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد

- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها: وتتمثل أهداف الحكومة في توسيع شبكة الطرق والطرق السيار[2]:

- ✓ انجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري وبناء مطارات جديدة
- ✓ مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وانشاء محطات جديدة لكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات الجزائرية الى تبني سياسة ترشيد النفقات العامة ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج المستثمرات العمومية الفترة(2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسب طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

واعتمدت الجزائر منذ عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26جويلية 2016 ويبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته 3 أهداف رئيسية لسنة 2019[3]:

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة

[1] **المرجع نفسه**، ص 208.

[2] عقون شراف وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 208.

[3] **المرجع نفسه**، ص 209.

- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية

من خلال هذا البرنامج تبين جليا الاعتماد الكلي على البترول في الايرادات العامة وخاصة العملة الصعبة ولم تكن هناك استراتيجية واضحة لخروج الجزائر من التبعية لقطاع المحروقات رغم ما كانت تتوفر عليه من احتياطات عملة صعبة وبالتالي تبقى الاقتصاد الجزائري رهين أسعار البترول والملاحظ في فترة هذا البرنامج تراجع النمو في مجال المحروقات والجدول التالي يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الفترة 2015م- 2020م

الجدول رقم (38): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015-2020

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل نمو اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	3،7	3،3	1،6	1،4	0،8	-5،5
معدل النمو بقطاع المحروقات	0،2	7،7	-3،0	-6،4	-4،9	-
معدل النمو بالقطاعات الأخرى (خارج المحروقات)	5،0	2،3	2،6	3،3	2،4	-

المصدر: عز الدين بن شرشار -'تقييم سياسات الايرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي'دراسة تحليلية قياسية للفترة 2010-2020 –مجلة البحوث الاقتصادية والمالية –المجلد الثامن- العدد الأول-2021-ص46

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع المحروقات سجل معدلات نمو سلبية ابتداء من عام 2017م بمعدل 3% وهذا يدل على تراجع الاستثمارات فيه نتيجة استمرارا انخفاض أسعار البترول عالميا منذ سنة 2014 وبالتالي تأثر القطاع البترولي الجزائري أما قطاع خارج المحروقات شهد تذبذب على طول مدة مما يدل على عدم الاستقرار الاقتصادي فيما يخص الناتج الداخلي الحقيقي فانه مع بداية 2015 سجل 3،7% وبدأ معدل النمو في التقهقر ووصل سنة 2020 الى 5،5-% وهذا نتيجة استمرار تراجع مداخيل البترول وكذا انتهاج سياسة التقشف وصولا الى الجائحة العالمية لفيروس كوفيد 19 وما ترتب عنها من اغلاق كلي وتراجع رهيب للاحتياطات الصرف الأجنبي، وفيما يلي جدول يبين التطور في الايرادات العامة في الجزائر خلال فترة 2015-2020.

الجدول رقم (39): تطور الايرادات العامة في الجزائر 2015-2020

السنوات	اجمالي الايرادات العامة	ايرادات خارج المحروقات		ايرادات محروقات الجباية البترولية
		ايرادات جبائية	ايرادات غير جبائية	
2015	5103،1	2354،7	374.9	2373.5
2016	5110،1	2482،2	846.8	1781.1
2017	6182،8	2663.1	1147.2	2372.5
2018	6714،2	3033.0	105.0	2776.2

2019	6507،9	3041.4	152.0	2714.4
2020	6289،7	3046.8	209.5	2200.3

المصدر: عز الدين بن شرشار –مرجع سبق ذكره-ص49

من خلال الجدول نلاحظ تراجع مستمر في الايرادات العامة الاجمالية منذ سنة 2018 حتى سنة 2020 على الرغم من أنها تمتاز بزيادة العائد منذ سنة 2015 وهذا راجع الى تراجع الجباية البترولية مما يدل على الاعتماد المطلق للايرادات البترولية في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

3- **أهداف برنامج النمو الاقتصادي الجديد:** يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية[1]:

- المقاربة المستجدة في سياسة الموازنة: يبرز النموذج 3 أهداف رئيسية تتمثل في:

✓ ديناميكية القطاعات المطلوبة: على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع جديدة للنشاط الاقتصادي مما يسمح باستخلاص القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية مما يتطلب تسريع النمو وبلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030 ولبلوغ ذلك يتطلب انتاج قيمة مضافة بمعدل معتبر في الصناعات والخدمات والأشغال العمومية وقطاع الصناعات الذكاء خلال الفترة

✓ تعزيز نظام الاستثمار: تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو خارج قطاع المحروقات يتطور انتاجية رأسمال المستثمر وفي هذا الاطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح للاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي مما يتوجب تدخل جديد من قبل الميزانية بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز

✓ الملاءة الخارجية: الاستدانة الخارجية تمثل تحديا في ظل الاطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات وستربط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نمو 6.5 سنويا في حين سيكون الصادرات مرتبط بالمحروقات التي ستكون بمعدل نمو 3% سنويا خلال السنوات الأولى للتحول.

ولتحقيق التحول الاقتصادي في غضون 2030 لابد من تجاوز أربعة معوقات رئيسية هي: درجة التغير في الهيكل الانتاجي، تطور الدين الداخلي، الملاءة الخارجية والانتقال الطاقوي الذي سيسمح بزيادة الصادرات من المحروقات والاندماج في مجال التحول الطاقوي العالمي وقد تم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة على تحقيق هذه الرؤية وفق 6 محاور رئيسية[2]:

- تحفيز المقاولاتية في الجزائر
- تمويل الاستثمارات من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الحاص خارج المحروقات من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار في التجهيزات العمومية، اصلاح سريع للنظام البنكي تطوير سريع للسوق رؤوس الأموال.

[1] بن موفق زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

[2] بن موفق زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 140، 141.

- تعزيز الصناعة والتنويع
- ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي
- حكامة النموذج الاقتصادي الجديد

- **النقائص والانتقادات الموجهة للنموذج الاقتصادي الجديد:**بناء النموذج الاقتصادي على سيناريوهات للتنبؤ بمحور المالية العامة 2016-2019 الا أن كلاهما المتفائل أو المتشائم بارتفاع أسعار البترول يؤكد على استمرار العجز في الميزانية ب1.9 من الناتج الداخلي الخام بشرط زيادة الايرادات وثبات معدل التضخم ب4% ووصول سعر صرف الدينار الى حدود 118.16 للدولار الواحد.عدم التركيز على محاربة الفساد في استنزاف ثروات البلاد وكيفية محاربته كما أن النموذج لم يتضمن تحليل الخسائر التي تتحملها الجزائر من المنتوجات المقلدة وخاصة المستوردة وكأن النموذج لا يتعلق بالجزائر وبيئتها الاقتصادية[1].

[1]بن موفق زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص 141.

خلاصة الفصل:

تعتبر برامج الانفاق العام المسيطرة ضمن ميزانية الدولة في شكل برامج تنموية لتنفيذ سياستها الاستثمارية أداة مهمة لتحقيق مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال انعكاسها على النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف المسطرة والملاحظ أن الفترة التي كانت تنفذ فيها المخططات الاقتصادية بداية بالمخطط الثلاثي ونهاية بالمخطط الخماسي الثاني لم تكن هناك اصلاحات جذرية للسياسة المنتهجة في التنمية بشكل طوعي الا أن الاصلاحات جاءت لضرورة حتمية نتيجة السياسات الخاطئة التي كانت تنتهج مما نتج عنها تراكم رهيب لعبء المديونية الخارجية وبخاصة اعادة الجدولة وكذا التراجع الكبير لأسعار البترول مما أثر على العائدات وبالتالي النفقات مما جعل الجزائر تتخبط في ازمة خانقة جعلتها تحت رحمة البنك وصندوق النقد الدوليين ولم تتحسن ظروف الجزائر سوى بارتفاع أسعار البترول مطلع 2000 وهذا مكن الجزائر من تسديد الديون وبشكل مسبق مما أعطاها القدرة على الانفاق وبشكل لافت في البرامج التنموية حتى وصلت ميزانية برنامج توطيد النمو 2010-2014 مبلغ 286 مليار دولار وهو مبلغ لم يسبق وأن حصص في دولة افريقية ونامية من العالم الثالث الى التراجع العالمي لأسعار البترول منذ 2014 ألزم على الدولة انتهاج سياسة تتطلب ترشيد النفقات (التقشف) وكذا القيام بإصلاحات مالية من خلال استحداث تمويل الميزانية بطرق غير تقليدية وتفعيل القطاع الخاص وجلب الاستثمارات الأجنبية واعطاء دور بارز للجماعات المحلية أي اتخاذ القرارات من جانب الادارة اللامركزية.

الفصل الثالث:

تأثير أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تمهيد:

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط، وتستغل العوائد المحققة منه في تغطية نفقاتها المتزايدة من جهة وفي تمويل مشاريعها الضخمة من جهة أخرى، إلا أن هذه العوائد غير ثابتة فهي تخضع لتحركات وتقلبات أسعار النفط العالمية التي لا يمكن التحكم فيها أو تكييفها فهي تخضع لعوامل خارجية، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط تؤثر على الاقتصاد الجزائري بشكل ايجابي، وفي حالة انخفاضها تؤثر بشكل سلبي عليه بحكم اعتماده الشبه الكلي على ما يحققه من قطاع المحروقات.

ويظهر هذا التأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي سواء الداخلية المتمثلة في الميزانية العامة و الناتج المحلي الإجمالي والبطالة وغيرها، أو على مؤشرات التوازن الخارجي كالاستثمار والدين الخارجي...إلخ، ورغم أن قطاع المحروقات هو الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري إلا أنه مورد قد يزول مستقبلا، ومع الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر عليها أن تستغلها في تطوير استراتيجيات بديلة تساعدها في تمويل اقتصادها.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل اثر أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال التطرق لتاريخ قطاع البترول في الجزائر وإبراز مساهمته في الاقتصاد الجزائري وكذا إجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار البترول و محاولة معرفة تأثير تحركات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري، والتطرق لبعض الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها الجزائر كبديل للتخلص من التبعية البترولية.

المبحث الأول: و اقع البترول في الجزائر.

المبحث الثاني: إجراءات الشركات البترولية في التحكم في أسعار البترول.

المبحث الثالث: أثر أسعار البترول على المتغيرات الكلية الاقتصادية.

المبحث الأول: واقع البترول في الجزائر.

يشكل البترول مورد أساسي للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل العائدات المحققة منه نسبة كبيرة من إيراداتها العامة وهذا ما جعل الدولة توليه اهتماما كبيرا، وقد شهد قطاع المحروقات تطورات وإصلاحات كبيرة قبل الاستقلال وبعده ووصولا للوقت الحالي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر.

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على تاريخ اكتشاف البترول وكذلك التعرض لأهم المراحل التاريخية العديدة التي عرفها قطاع المحروقات في الجزائر.

الفرع الأول: الاكتشاف البترولي في الجزائر.

بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، وتولي هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة أن تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية وأن تبحث عن مصادر طاقوية لها، فكان ظهور أثار وجود النفط في مناطق مختلفة في الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة، وكانت هذه البداية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام 1877 بمنطقة عين الزفت قرب غليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والبحث في المراحل الأولى بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية وتوصلت هذه الشركات إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني عام 1946 ثم حقل برقة قرب عين صالح عام 1952[1].

وبعد ثلاث سنوات بلغ مسامع الاحتلال الفرنسي أن شخصا في الصحراء قام بحفر بئر وتصاعدت منه مادة ذات ألوان مختلقة ورائحة كريهة، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة، غير أن سنة 1956 كانت نقطة تحول في اكتشاف المحروقات في الجزائر وذلك باكتشاف حقل حاسي مسعود النفطي بمساحة 2500كلم2 مشكلا أحد الحقول العملاقة في العالم، وحقل حاسي الرمل الغازي بمساحة 2100 كلم2، وفي عام 1958 تم تحميل أول شحنة انطلاقا من ميناء بوجيه (بجاية) باتجاه لافيرا بمدينة مرسيليا الفرنسية [2].

الفرع الثاني: مراحل قطاع المحروقات في الجزائر.

مر قطاع المحروقات في الجزائر بعدة مراحل نتيجة لمرور الجزائر بعدة تحولات وتطورات ويمكن إبرازها من خلال مرحلة نظام الامتيازات تلتها مرحلة تأميم المحروقات وتأسيس شركة سونطراك.

---

[1] حسيبة زايدي، "**فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص176.

[2] فاتح حركاتي، نشأت الوكيل، "**دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد2، 2018، ص425.

1- مرحلة نظام الامتيازات 1962-1971

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا شاذا وتركة ثقيلة في قطاع المحروقات، حيث استمر العمل في السنوات الأولى بالقانون رقم 58-1111 الصادر بتاريخ 22نوفمبر 1958، والمعروف بالقانون البترولي الصحراوي، هذا القانون أملته مصالح استعمارية وقامت الحكومة الفرنسية بتعديله مرتين من أجل دعم مصالحها وتوسيع صلاحياتها، كما فرض المفاوض الفرنسي في اتفاقية ايفيان على الجزائر التعهد لفرنسا بمواصلة الجهود الرامية لاستثمار الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء، كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصحراوي قبل تاريخ الاستقلال، وقد حاولت الجزائر كسر هذا القيد وطالبت بتاريخ 13اكتوبر 1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد لمراجعة البنود الخاصة باستغلال المحروقات في اتفاقية ايفيان فاستجابت فرنسا بعد تردد وقدمت بعض التنازلات إلا أنها استمر في المماطلة على طول سنوات الستينات إلى أن حسمت الجزائر الأمر بقرار تأميم المحروقات في مطلع السبعينيات، فالجزائر كانت تبحث على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية وكخطوة أولى أنشأت شركة سونطراك سنة 1963 وكان دور هذه الشركة محصورا في نقل وتجارة المحروقات فقط، ثم تعزز هذا الدور عام 1966 عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات في الجزائر[1].

2-مرحلة التأميمات واحتكارسوناطراك لقطاع المحروقات 1971-1985

إن إقدام الدولة الجزائرية على تأميم المحروقات انطلق من إلغاء نظام الامتياز ثم امتد بإرساء دعائم نظام جديد يقوم على بسط النفوذ والسيطرة على الثروات الطبيعية من قبل شرطة سوناطراك يسمى بعقود المشاركة، حيث اصدر المشرع الجزائري مجموعة من الأوامر 71-22 و71-24 والتي تم بموجبها إلغاء جميع بنود قانون النفط الصحراوي، وبهذا أصبحت شركة سوناطراك تسيطر بعد مرحلة التأميم على 30% من الإنتاج وأكثر من 50 %من التكرير و100 %من البتروكيمياء كما شهدت صادرات الجزائر من المحروقات ارتفاعا إلى 70 %مقارنة بإجمالي الصادرات لسنة1996، كما أصبحت الجزائر شريكة بنحو 51% في كل الشركات الفرنسية، وتم تأميم كل حقول الغاز والنقل البري للمحروقات في كامل أنحاء الوطن، وقد نشأ عن تأميم قطاع المحروقات مجموعة من القرارات تضمنت تطبيق الإجراءات التالية[2]:

- تطبق على الشركات الجزائرية المشاركة للشركات الفرنسية نفس القرارات المطبقة على الشركات الأمريكية والانجليزية.
- يتم ضمان تمويل السوق الفرنسي من البترول الجزائري على أساس سعر السوق.
- تضطلع مؤسسة سونطراك بدور المتعامل مع إمكانية التخلي عن هذا الدور للشريك الأجنبي في مرحلة الاستكشاف.

---

[1] بلقاسم سرايري، "**دوروامكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة لحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2008، ص ص95،96.

[2] فاتح حركاتي، نشأت الوكيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 430-432.

- يقسم إنتاج المحروقات السائلة في ميدان الحقول، ويعتبر كل طرف مسؤول عن دفع تكاليف النقل، دفع الإتاوات وكذلك الضرائب المباشرة على البترول.
- يجب على الشركات الأجنبية إعادة استثمار جزء من أرباحها في عمليات المحافظة على الاحتياطات وكذلك تجديدها.
- عدم اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاعات بين الدولة الجزائرية أو ممثلها (سونطراك) والشريك الأجنبي والاكتفاء بالمحاكم الجزائرية.

3-مرحلة الإصلاحات من 1986 إلى غاية 2013

- **قانون 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986:** كانت الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية منتصف الثمانينات تركز جهودها على استغلال ثروتها النفطية ، وأولت لها كل اهتمامها الأكبر كمورد مالي مهم للاقتصاد الوطني، لكن تطور المعطيات الطاقوية على المستويين المحلي والعالمي وفي ظل الأمة النفطية ولجوء منظمة الأوبك إلى نظام الحصص كوسيلة لوقف تدهور أسعار النفط الأمر الذي دفع عدد من دولها إلى رفع حجم احتياطاتها لرفع حصتها من الإنتاج، فكانت الجزائر بحاجة إلى إطار قانوني جديد يتوافق وهذه المعطيات، فشركة سونطراك كانت تتحمل المخاطر الكبيرة للاستثمارات مما استوجب التفكير في خيار الاشتراك الأجنبي كوسيلة لتقاسم المخاطر، وهو ما تجسدت ملامحه الأولى في قانون 86-14 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب والذي تم المصادقة عليه في 19أوت 1986[1].
- **قانون رقم 12-91 المؤرخ في 04 ديسمبر1991:** وهو ما يعرف بالقانون المعدل والمتمم لقانون86-14 أصدر في 4 ديسمبر1991 في الجريدة الرسمية، فقد تم إحداث مجموعة من التعديلات قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجية الحديثة في هذا المجال، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة، ومن أهم محتويات قانون91-21 توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستعملة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظرا لارتفاع تكاليفها من جهة وجلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل حديثة، كما تضمن هذا القانون المزايا المقدمة المحفزة والتي تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي، تضمن عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء خصوصا ما يتعلق بالاستثمارات وبرامج العمل[2].
- **صندوق ضبط الإيرادات:** هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنه لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية، وقد تم إنشائه سنة2000 ووزارة المالية هي الهيئة المكلفة بالتسيير حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق،

[1] عبد المالك مباني ، "**الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر،2014، ص ص 119،118.

[2] نبيل زغبي ، "**أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص37.

ويتمثل دور الصندوق في تحويل الإيرادات النفطية إلى بنود إيرادات الصندوق عند تجاوز الأسعار حد معين، وفي حال انخفاض تلك الإيرادات يعمل الصندوق على تمويل العجز في الميزانية العامة[1].

- **قانون رقم 05-07 المؤرخ في 28أفريل 2005:** بموجب هذا القانون تم إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية وهما سلطة ضبط المحروقات والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، ويسير كل منهما لجنة تتكون من رئيس وخمسة مديرين يعينون بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمحروقات، كما تضمن القانون أبوابا هامة تخص الصناعة البترولية الأفقية للتنقيب والبحث واستغلال المحروقات وكذا الغاز باعتباره المكون الرئيسي لمزيج الثروة الجزائرية من المحروقات[2].
- **الأمر رقم 06/ 10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05/ 07**

إن الأمر رقم06 / 10 المؤرخ في 29 جويلية2006، جاء ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05/ 07 الصادر سنة2005 وتمثلت أهم التعديلات التي جاءت فيه[3]:

- حسب المادة 45 من نفس القانون تم إبقاء الوكالتين اللتين أنشأتا في إطار القانون05/ 07 وتم تغيير المجلس الاستثماري لدى سلطة الضبط إلى مجلس المراقبة يكلف بمتابعة ممارسة مهام الوكالة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات.
- التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت30 دولارا للبرميل، وتتراوح هذه الإتاوة بين 5 %كحد أدنى إلى 50%كحد أقصى، ويخص جميع عقود الشراكة المبرمة بين مؤسسة سونا طراك وشركائها الأجانب وذلك حسب نص المادة 101.

- **تعديلات 2013 على قانون المحروقات 2005**

نظرا للنقائص والسلبيات التي ميزت قانون 2005، اتجهت الحكومة الجزائرية إلى مجموعة من التعديلات والتصحيحات على هذا القانون، وتم ذلك في يناير 2013 من خلال مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري على قانون المحروقات المتمم والمعدل لقانون 2005، و تنص التعديلات الجديدة على احتكار المؤسسة الوطنية سوناطراك لنشاط النقل للمحروقات وكذا للمنتجات البترولية عبر الأنابيب، كما تم استثناء إنتاج الحقول المستغلة حاليا من الإجراءات الجبائية وتوسيع المراقبة الجبائية على الشركات البترولية الأجنبية التي تشتغل بالجزائر وهو أجراء كان يطبق فقط على مجمع سونا طراك الذي كان يخضع لإجراءات مراقبة الشركات التي تضمنها قانون الضرائب الجزائري، كما نصت التعديلات على إدخال نظام اصطفاء

[1] دليلة بن عمارة، شريف طويل نور الدين ، "**صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة2000-2017**"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد5، العدد2، 2018، ص5.

[2] عبد المالك مباني، مرجع سبق ذكره ص ص 121-123.

[3] أمير صفية، "**أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف حالة الجزائر1986-2016**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2019، ص172.

الأرباح الاستثنائية التي يمكن تطبيقه على المستفيدين من النسبة المنخفضة للضريبة التكميلية على الإنتاج ، لأن هذا الرسم سيعوض الضريبة التكميلية على الأرباح الاستثنائية، وأيضا إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للمكامن الصغيرة وللمكامن الواقعة في المناطق غير المكتشفة، وتضمنت تعديلات 2013 إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مرد ودية المشروع بدل رقم الأعمال[1].

المطلب الثاني: إمكانيات البترول الجزائرية.

تسعى الجزائر أن تضع لنفسها مكانة أساسية كأقوى الدول النفطية عالميا، من خلال ما تمتلكه من إمكانيات نفطية من حيث حجم الاحتياطات وحجم الإنتاج وكذا التصدير.

الفرع الأول: الاحتياطات النفطية في الجزائر

تكون الاحتياطات النفطية على أنواع متعددة ومختلفة فيما بينها، وهذا الاختلاف يكون راجع لأسباب فنية وطبيعية وجيولوجية وكذلك تكنولوجية واقتصادية، وعموما تصنف إلى[2]:

- الاحتياطي المؤكد: هذا النوع من الاحتياط يعني الكميات الكامنة في باطن الأرض والتي قدرت على أساس علمي (عن طريق المعلومات الهندسية والجيولوجية المتوفرة)
- الاحتياطي الراجح الموجود: هو عبارة عن الكميات المعروفة والمكتشفة ولكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية، حيث تم اكتشافها عن طريق حفر بئر أو اثنين..
- الاحتياطي المحتمل الموجود: هذا النوع من الاحتياطي يعني الكميات غير المكتشفة وغير مقدرة بصورة دقيقة، بل تم تخمين أو تقدير كمياتها بصورة أولية ومقاربة على ضوء الخصائص الجيولوجية لطبقات أرض المنطقة المعلومة أو المجاورة لها.

إن النوع الأول من الاحتياطات هو المعتمد عليه سواء في مجال الاستغلال الاقتصادي للثروة النفطية أو في مجال اعتماد الدراسات للسياسة الصناعية في المدى المتوسط، ومن خلال الجدول التالي سنقوم بعرض حالة الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر خلال الفترة 1999-2020

[1] أمير صفية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 172، 173.

[2] نذير مياح ، "**السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989-2008**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010، ص71.

الجدول رقم (40): تطور حجم الاحتياطي المؤكد من البترول في الجزائر 1999-2020

الوحدة: مليار برميل

السنة	الاحتياطي البترولي	السنة	الاحتياطي البترولي
1999	11,3	**2010**	12.20
2000	11,3	**2011**	12.2
2001	11,3	**2012**	12.2
2002	11,3	**2013**	12.2
2003	11,8	**2014**	12.2
2004	11,3	**2015**	12.2
2005	12,2	**2016**	12.20
2006	12,20	**2017**	12.20
2007	12.20	**2018**	12.20
2008	12.20	**2019**	12.20
2009	12.20	**2020**	12.20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

- التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط للسنوات (2006-2012-2016-2021) من الموقع:

https://oapecorg.org/ar/Home

شهدت الاحتياطات البترولية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية2020 نموا بطيئا، في سنة 1999 بلغ الاحتياطي البترولي 11,3 مليار برميل واستمر على نفس المستوى إلى غاية 2003 ليرتفع ارتفاع طفيف ويصل إلى 11,8مليار برميل وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول ونتيجة عودة الشركات الأجنبية إلى الجزائر بعد خروجها في فترة السبعينات جراء الظروف الأمنية، إلى أن الاحتياطي البترول تراجع مرة أخرى إلى 11,3 مليار برميل خلال سنة2004، ليعاود الارتفاع في السنة الموالية2005 ليبلغ حجم الاحتياطي البترولي 12,20 مليار برميل ومنذ هذا التاريخ إلى غاية 2020 بقيت الاحتياطات البترولية في الجزائر ثابتة عن القيمة 12,20 مليار برميل وهذا راجع لعدم حصول اكتشافات جديدة وبسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة خاصة في مناطق الجنوب الشرقي للصحراء مثل حادثة تيقنتورين المشهورة وعدم استقرارا قانون الاستثمار خاصة قانون المحروقات، وأيضا عجز الجزائر عن تقدير احتياطات الغاز الصخري نتيجة المظاهرات التي قامت ضد هذا النوع وتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبر منتج لبترول في العالم كل هذه الأسباب ساهمت في ثبات الاحتياطي البترولي في الجزائر خلال الفترة 2005 إلى غاية 2020.

وللتوضيح أكثر وضعية تطور الاحتياطي البترولي في الجزائر خلال الفترة1999 الى غاية 2020 نوردالشكل التالي:

الشكل رقم(02): تطور الاحتياطي البترولي في الجزائر للفترة 1999-2020

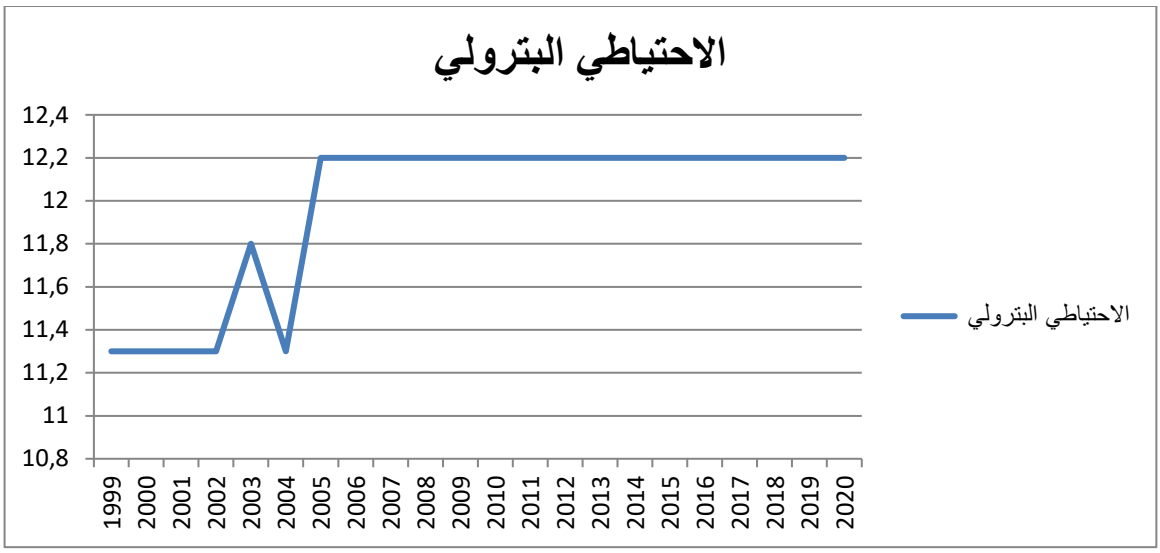

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (40).

الفرع الثاني: الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة1971، فمنذ هذا التاريخ والإنتاج النفطي في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب[1].

كقراءة لتطور إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة 1999 إلى 2020 نجد أن الإنتاج البترولي كان متواضع في السنوات 1999 إلى 2002 حيث لم يتجاوز 750ألف برميل يوميا بسبب ضعف الإمكانيات والتكنولوجيا الحديثة لدى سونا طراك نتيجة انسحاب جل الشركات الأجنبية من الجزائر ماعدا الشركات البريطانية التي بقيت تعمل في الجزائر لظروف أمنية مما أدى غلى عدم صيانة العديد من الآبار، غير أنه في سنة 2003 بدا الإنتاج في الارتفاع وصل إلى 942 ألف برميل يوميا ليصل إلى 1311 ألف برميل يوميا في سنة2004 وواصل الارتفاع وصولا إلى إنتاج ما قيمته 1372 ألف برميل يوميا وذلك خلال سنة 200è وذلك راجع إلى الاستقرار الذي شهدنه الجزائر وإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية وكذا الاستثمارات في وحدات نزع الملوحة من البترول مما أدى إلى رفع سعره في الأسواق العالمية أكثر بالإضافة غلى خفة الخام الجزائري وقربه من الأسواق المستهلكة وخروج أكبر منتجين من السوق البترولي وهو العراق جراء الغزو الأمريكي له سنة2003 وهو ما يوضحه لنا الجدول التالي:

[1] خالدية بن عوالي ، **"استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائروتجربة النرويج"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر،2015، ص92.

الجدول رقم (41): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة1999-2020

الوحدة: ألف برميل / اليوم

السنة	الإنتاج البترولي	السنة	الإنتاج البترولي
1999	750	**2010**	1189.8
2000	796	**2011**	1162.0
2001	776	**2012**	1203.0
2002	730	**2013**	1203.0
2003	942	**2014**	1193.0
2004	1311	**2015**	1157.0
2005	1352	**2016**	1020.3
2006	1369	**2017**	993.0
2007	1372	**2018**	970.0
2008	1356.0	**2019**	954.2
2009	1216.0	**2020**	838.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (2006-2012-2016-2021)، من الموقع: https://oapecorg.org/ar/Home

إلى أن سنة 2008شهدت تراجعا في الإنتاج متأثرا بالأزمة المالية العالمية التي أثرا على الأسواق المالية العالمية بشكل كبير جداوبقي الإنتاج يتراجع حتى وصل إلى 1203 ألف برميل يوميا في سنة 2012و2013 ولم يتأثر كثيرا بسبب الظروف الأمنية رغم الاعتداء الإرهابي على منشات بترولية في قاعدة الحياة لكن تأثر بالعوامل الخارجية التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على البترول أهمها الإنتاج الكبير للولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الصخري وسياسة الإغراق التي انتهجتها السعودية رغم أن كل الظروف كانت توحي بزيادة الأسعار نتيجة ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا ما قلص الإنتاج، والاجتماع التاريخي لمنظمة الأوبك مع الدول المنتجة خارج الأوبك بزعامة روسيا سنة2016 ونشوء الأوبك نتج عنه الاتفاق على تخفيض الإنتاج وفق نظام الحصص في محاولة لرفع السعر من جديد ومن المعروف أن الجزائر عضو ملتزم في المنظمة فقد خفضت الإنتاج إلى 1020 ألف برميل يوميا وبقي الإنتاج في تراجع حتى وصل إلى 970 ألف برميل سنة 2018 و في سنة 2019 وصل إلى 838الف برميل متأثرا بجائحة كورونا جراء الإغلاق العالمي العام.

ولتوضيح الجدول أعلاه أكثر تم الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (03):تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة1999-2020

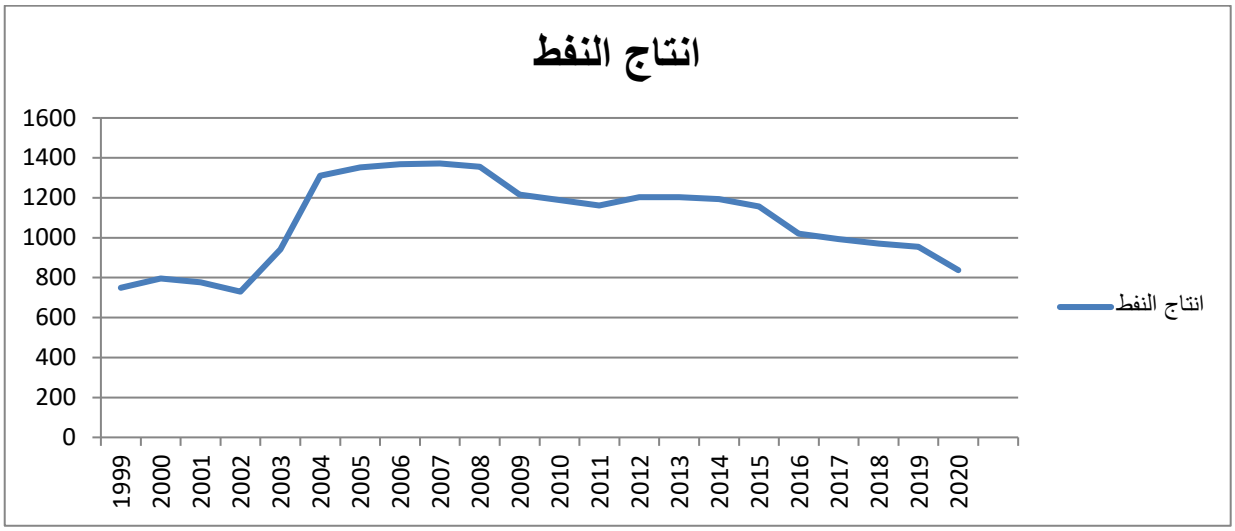

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (41)

المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في الجزائر.

يتميز الاقتصاد الجزائري باعتماده كليا على ما يحققه من عوائد قطاع المحروقات، رغم إجراءات الدعم ومحاولات تشجيع الصادرات خارج المحروقات التي تنتهجها الحكومة، وهذا ما يبين أهمية هذا القطاع وسيطرته على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للجزائر.

نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي يتبين لنا المساهمة الفعالة للجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة وبالتالي مساهمتها في الميزانية العامة ككل، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(42): نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة في الجزائر 1999-2020

السنوات	الإيرادات العامة مليار دج	الجباية البترولية مليار دج	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة%
1999	950.5	588.3	61.89
2000	1578.1	1213.2	76.86
2001	1505.5	1001.4	66.51
2002	1603.2	1007.9	62.86
2003	1966.6	1350	68.64
2004	2226.2	1570.7	70.55
2005	3081.7	2352.7	76.36
2006	3639.8	2799.0	76.89
2007	3687.8	2796.8	75.83

2008	5190.5	4088.6	78.77
2009	3676	2412.7	65.63
2010	4392.9	2905	66.12
2011	5790.1	3979.7	68.73
2012	6339.3	4184.0	65.25
2013	5957.5	3678.0	61.73
2014	5738.4	3388.4	59.04
2015	5103.1	2373.5	46.51
2016	5110.1	1781.1	34.85
2017	6047.9	2177.0	38.37
2018	6751.4	2887.1	41.34
2019	6507.90	2714.46	41.71
2020	6289.72	2200.32	34.98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2002- 2004- 2005- 2010-2015-2018) من الموقع: https ://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- قانون المالية لسنة2019-2020 من الموقع: https ://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/1781-2011-2015

بلغت الإيرادات الجبائية في الجزائر سنة 1999 ما قيمته 588.3 مليار جزائري أي بنسبة 61.89 %من الإيرادات الكلية ومع حلول سنة2000 بدأت أسعار النفط في الارتفاع فأدى ذلك إلى زيادة الإيرادات الجبائية وبالتالي زيادة الجباية البترولية بنسبة 76.86 %من الإيرادات الكلية، وتراوحت نسبة مساهمة الإيرادات الجباية في الإيرادات الكلية بين 66 %إلى 78 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2008 هذا الارتفاع في نسبة المساهمة راجع لارتفاع أسعار البترول، لتشهد سنة 2009 انخفاض الإيرادات المحققة من البترول جراء الأزمة المالية العالمي 2008 للرهن العقاري إذ بلغت 2412.7 مليار دينار جزائري أي بنسبة مساهمة في الإيرادات الكلية تقدر ب 65.63% واستمرت مساهمة الجباية البترولية في الانخفاض حتى سجلت أدنى مساهمة لها خلال سنة 2016 بنسبة 34.85 %بسبب انخفاض أسعار النفط، لترتفع قليلا بعدها وتستقر عند نسبة مساهمة 41 %في سنة2019 بروز واضح لقطاع الفلاحة الذي اظهر قدرته على جلب العملة الصعبة، وفي سنة 2020 سجلت الجباية البترولية 2200.32 مليار دينار جزائري فساهمت بنسبة 34.98 %من الإيرادات الكلية وهي نسبة منخفضة مقارنة بالسنوات وذلك بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى غلق الحدود بين الدول وبالتالي انخفاض الصادرات مما أدى إلى قلة الإنتاج وانخفاض أسعار البترول.

هذه الأرقام تعكس التأثير الكبير للجباية البترولية على مجموع الإيرادات الكلية وبالتالي على الميزانية العامة للدولة، مما يجعل الجزائر أمام تحدي التنويع خارج قطاع المحروقات خاصة الفلاحة نظرا للإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر في هذا القطاع.

وللتوضيح أكثر تم الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (04):مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للجزائر

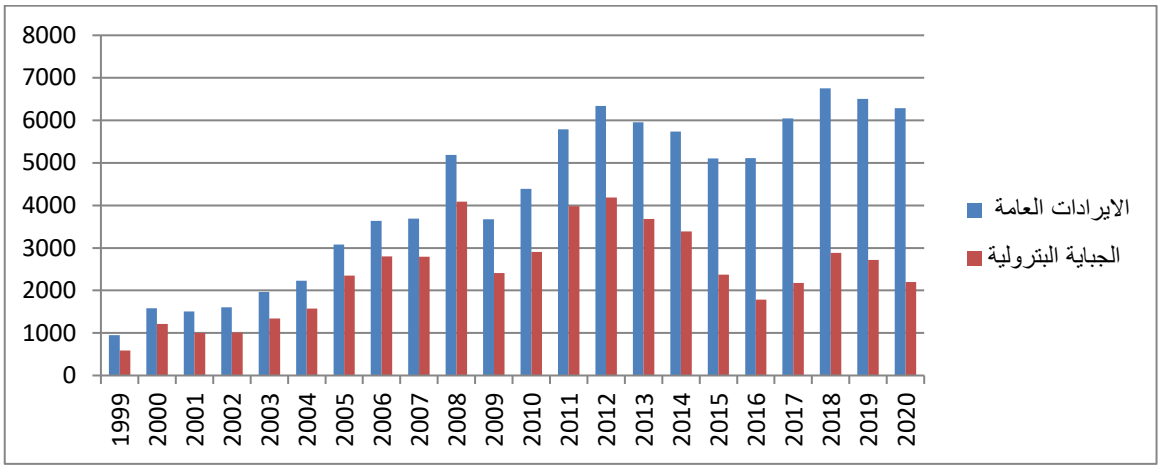

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(42)

الفرع الثاني: مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة.

تواجه الجزائر كغيرها من الدول ظاهرة تزايد النفقات، ولتقليل من تأثيرات هذه الظاهرة تلجأ الدول الى ترشيد نفقاتها من جهة، من جهة أخرى تعمل على توفير موارد قادرة على تغطية نفقاتها، وتشكل الجباية البترولية مورد هام تعتمد عليه الجزائر في تغطية نفقاتها المتزايدة، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم(43): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة للجزائر1999-2020

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجباية البترولية	588.3	1213.2	1001.4	1007.9	1350	1570.7	2352.7	2799	2796.8	4088.6	2412.7
النفقات العامة	961.7	1178.1	1321.0	1550.6	1766.2	1831.8	1985.9	2453	3108.5	4175.7	4246.3
معامل التغطية%	61.17	102.97	75.80	65	76.4	85.7	118.47	114.10	89.9	97.91	56.8
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الجباية البترولية	2905	3979,7	4184	3678.0	3388.4	2373.5	1781.1	2177.5	2887,1	2714.4	2200.32
النفقات العامة	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7297.5	7282.3	7726.3	7556.1	8277.6

معامل التغطية %	65.03	67.98	59.27	61.05	48.43	31	24.4	29.9	37.37	35.92	26.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر للسنوات (2002-2004-2005-2010-2015-2018) من الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- قانون المالية لسنة2019، 2020 من الموقع:
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/1781-2011-2015

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999 إلى غاية 2020 نلاحظ ارتفاع مستمر للنفقات العامة في الجزائر من 1999 إلى 2012 بسبب برامج الإنعاش التي تتبعها الجزائر والملاحظ هو اعتماد الجزائر على عائدات البترول لتغطية نفقاتها، فمعامل تغطية يثبت نجاح الجباية البترولية في تغطية نسبة كبيرة من النفقات العامة تراوحت بين 61% و85% خلال السنوات 1999 إلى 2004، في حين نجحت الجباية البترولية بتغطية النفقات العامة بصفة كاملة مع تحقيق فائض قليل فحققت 118.47%و114.10% في السنوات 2005 و2006 على التوالي وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول الذي ينعكس على الجباية البترولية المرتفعة، لينخفض معامل التغطية في سنتي 2007 و2008 انخفاض طفيف ويصل إلى نسبة 97.91%، لكن في سنة 2009 وتأثرا بالأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول وبالتالي تراجع الجباية البترولية مما أدى إلى تراجع معامل تغطيتها للنفقات العامة فسجلت 56.8% ليعود للارتفاع بشكل قليل ليصل 67.98% سنة 2011 بسبب ارتفاع الجباية البترولية ليواصل معامل التغطية الانخفاض مسجلا أدنى نسبه سنة 2016 حيث حقق 24.4% وجع لذلك راجع لانخفاض أسعار البترول وبالتالي تراجع الجباية البترولية وتغطيتها لنسب قليلة من النفقات العامة، ليرتفع بشكل قليل في السنوات اللاحقة 2017 إلى غاية 2019 فقد شهدت الإيرادات الجبائية نموا متزايدا ولكن بوتيرة أقل من نمو النفقات التي كانت تشهد ارتفاعا هي الأخرى وهذا ما انعكس بانخفاض معامل تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة حيث سجلت في سنة 2019 نسبة تغطية تعادل 35.92% لينخفض معامل تغطية الجباية البترولية ويصل إلى حدود 26.58%إلي بسبب جائحة كورونا التي تسببت في انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض الجباية البترولية ومع تزايد النفقات العامة أدت إلى عجز الجباية البترولية عن تغطية النفقات العامة بنسب كبيرة.

والشكل التالي يوضح تطور مسار معامل تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة:

الشكل رقم(05): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر 2020/1999

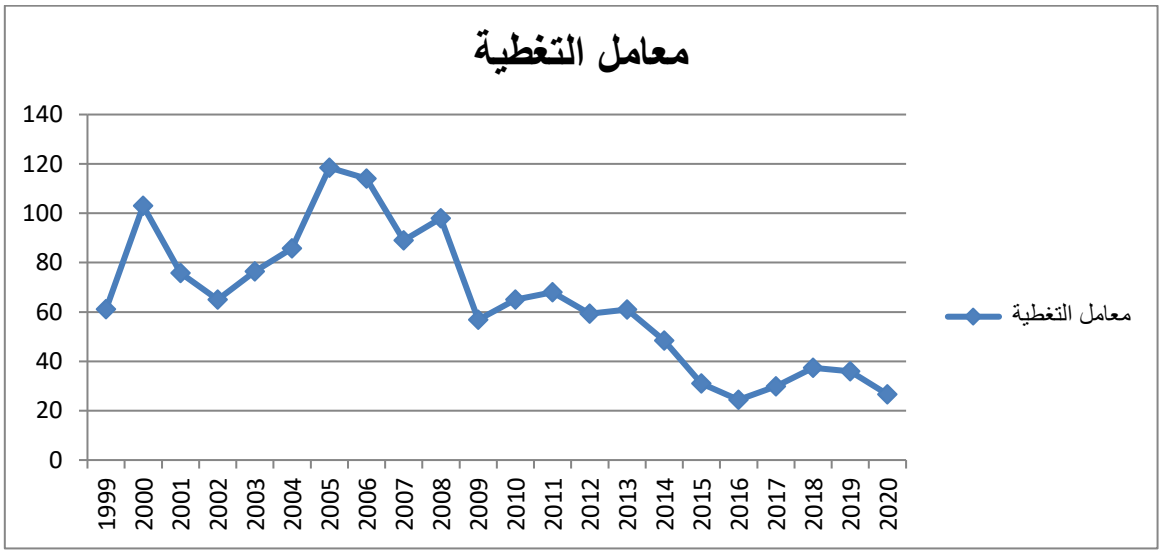

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (43)

الفرع الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الكلية للجزائر

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وهذا ما يفسر المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات من الصادرات الكلية التي تقوم بها الجزائر، وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (44): نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الكلية في الجزائر 1999-2020

السنة	الصادرات (مليار دولار)	صادرات المحروقات (مليار دولار)	نسبة صادرات المحروقات الى مجموع الصادرات%
1999	12.32	11.93	96.83
2000	21.65	21.06	97.27
2001	19.09	18.53	97.06
2002	18.71	18.11	96.79
2003	24.46	23.99	98.07
2004	32.22	31.55	97.92
2005	46.33	45.59	98.40
2006	54.74	53.61	97.93
2007	60.59	59.61	98.38
2008	78.59	77.19	98.21

2009	45.18	44.41	98.29
2010	57.09	56.12	98.30
2011	72.89	71.66	98.31
2012	71.74	70.58	98.38
2013	64.38	63.33	98.36
2014	60.13	58.46	97.22
2015	34.57	33.08	95.68
2016	29.31	27.92	95.25
2017	34.57	33.20	96.03
2018	41.11	38.90	94.62
2019	35.31	33.24	94.13
2020	21.93	20.02	91.29

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2007- 2010-2014-2016-2018-2019-2020) من الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm
- تقرير بنك الجزائر لسنة 2002 من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل مساهمة الصادرات من المحروقات في المجموع الكلي للصادرات الجزائرية، نلاحظ أن متوسط مساهمة الصادرات من المحروقات قد بلغ حوالي 98 % خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2008 بسبب ارتفاع أسعار النفط، غير أنه وبسبب الأزمة المالية العالمية 2008 أدت إلى انخفاض أسعار البترول وهذا ما انعكس على تراجع الصادرات النفطية الجزائرية في الفترة 2009 إلى غاية 2010إلا أنه رغم هذا الانخفاض بقيت نسبة مساهمتها من الصادرات الكلية مرتفعة حيث سجلت نسبة مساهمة تقدر ب 98 %خلال سنة 2010 ، وبقيت هذه النسبة ثابتة إلى غاية سنة 2013، لتشهد بعد ذلك انخفاض مسجلة نسبة 95.25% خلال سنة 2016 بسبب انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض الصادرات منه، وفي السنة الموالية شهدت ارتفاعا طفيفا في الصادرات الكلية والصادرات النفطية بسبب تحسن وارتفاع أسعار البترول قليلا، لتعود وتنخفض نسبة صادرات المحروقات بسبب تناقص الصادرات الكلية في الجزائر ورافقها انخفاض صادرات المحروقات، حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2020 بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى غلق الحدود والتعاملات الخارجية مما أدى إلى انخفاض الصادرات الكلية حيث بلغت 21.93مليار دولار لمحروقات وحققت صادرات المحروقات ما قيمته 20.02 أي بنسبة مساهمة 91.29%.

ما يمكن ملاحظته هو التأثير الكبير لصادرات المحروقات على الصادرات الكلية الجزائرية فهي تساهم بنسبة كبيرة في المجموع الكلي للصادرات الكلية فيمكن اعتبارها العمود الفقري والمحرك الأساسي للصادرات الكلية، فهذه الأخيرة ترتفع وتنخفض بارتفاع وانخفاض صادرات المحروقات.

والشكل التالي يوضح مساهمة صادرات المحروقات من مجموع الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري

الشكل رقم (06): نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الكلية في الجزائر 1999-2020

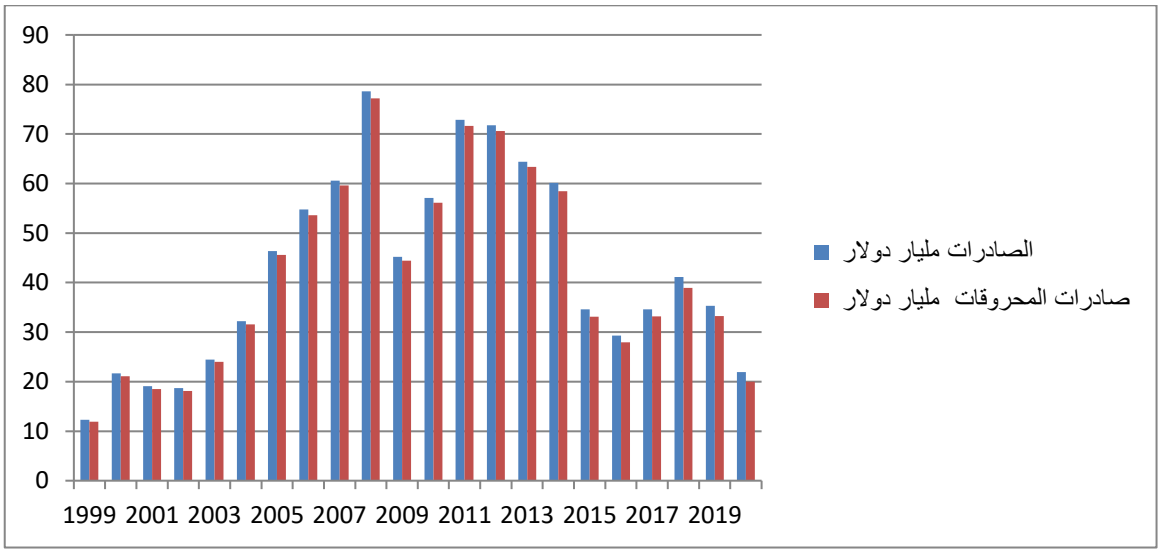

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(44)

المبحث الثاني: إجراءات الشركات البترولية في التحكم في أسعار البترول

إن العالم اليوم لا يمكن له أن يستغني عن البترول حتى في الأجل الطويل وان البترول هو المحرك لكل شيء سواء كان تنمية (استثمار)أو تخريب (شن الحروب) ولذلك كان لابد من الأطراف المتدخلة في صناعة البترول والدول المصدرة له وكذا المستهلكة له أن تقوم باتحادات تكون درع يحميها من التكتلات الاقتصادية التي تحاول قدر استطاعتها السيطرة على هذه المادة الحيوية سواء كان ذلك بالاتحاد في منظمات (الأوبك الأوبك+ الأوابيك المنظمة الدولية لطاقة) أو كاتحادات جمركية مثل دول الاتحاد الأوروبي ,ودول النافتا (كندا .الولايات المتحدة الأمريكية .المكسيك) مستخدمة في ذالك استراتيجيات عديدة أهمها استخدام الشركات الوطنية وفرض رأيها في تنظيماتها التي تنتمي إليها كنظام الكارتل لدول المصدرة لبترول الذي يحاول الحفاظ على سعر متحكم فيه وذلك باستخدام أدوات احتكار السوق البترولي بهدف الحفاظ على المصالح التي تضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد وتقليل الأضرار الناجمة عن الانخفاَض في أسعار البترول بخاصة الدول التي تعمد على عوائده في الميزانية بشكل شبه كلي كالجزائر .

المطلب الأول: إستراتيجية الشركات البترولية في توجيه السوق.

إن الشركات التي تعمل في مجال البترول من استكشافات عن طريق البحث والتنقيب واستخراج ونقل وتكرير لهذا المورد المهم هذا العمل الجبار قد يصبح بلا قيمة تذكر في حالة ركود وانهيار أسعار البترول فالهدف الأول والأخير هو تحقيق المكاسب المالية ولذالك انتهجت الشركات البترولية إستراتيجية توجيه السوق للمحافظة على مصالحها وزيادة مكاسبها وكذا الحفاظ على البيئة التي تعمل فيها ومحاربة كل من يمس بهذه الصناعة بشكل مباشر أو غير مباشر وذالك كما يلي تنقسم إستراتيجية الشركات في إستراتيجية أنية وإستراتيجية طويلة الأجل.

الفرع الأول: الاستراتيجيات الآنية للشركات.

وهي تهدف إلي إعادة التموقع بعد كل أزمة سعرية وذلك لتواكب الوضع الجديد وتتأقلم معه بالخصوص إذا فقدت السيطرة على مرحلة من مراحل الإنتاج أو انخفاض درجة تكاملها الرأسي لتتمكن من سيطرتها على السوق وذلك كما يلي[1]:

1. إستراتيجية توسيع البحث في المناطق المحتملة لتواجد البترول وتتوفر على الأمان السياسي:

كانت الشركات المسيطرة على معظم الإنتاج العالمي للبترول في الشرق الأوسط قبل الأزمة البترولية الأولى لها طابع احتكاري في تلك الدول إلا أن منذ تلك المرحلة وحتى عام 2010 بدأت الدول المنتجة تسعيإلي تأميم وتقليص نفوذ الشركات الكبرى في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وكرد فعل انتهجت إستراتيجية البحث عن إمدادات من المناطق التي تعبر أمنة

[1] داوود سعد الله، **"أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر "2000-2010"**، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر3، ص ص 28-30.

كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبحر الشمال وألاسكا والقطب الشمالي وبحر الصين الجنوبي وهي مناطق كلها خارج سيطرة منظمة الأوبك.

2. **إستراتيجية التلاؤم مع التطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية**: نتيجة التأميم الذي مس العديد من الشركات من قبل الدول المنتجة للبترول انخفض دور الشركات في التكرير بالإضافة إلي انخفاض الطلب على المنتجات البترولية وانخفاض الأسعار المنتجات البترولية وكذا أزمة الأسعار التي تؤثر بالسلب على العائدات من الأرباح مما اضطر شركات البترول الكبرى إلى إقامة مصافي في بلدانها الأم وقامت بتوزيع الجزء الباقي قي المياه الدولية لتكون قريبة من الأسواق المحلية بالإضافة إلي انخفاض التكامل الرأسي لشركات بسبب سيطرة الدول النتيجة علي عمليات الإنتاج وهكذا أخذت سوق الطاقة شكل جديد أي السوق لعقود الطويلة الأجل وسوق الفورية تمثل المنتجات المكررة أو ما يعرف بالمشتقات البترولية بحيث تقوم السوق الفورية بضمان التوازن بين العرض و الطلب من مختلف المصادر حيث تخضع أسعار المنتجات المكررة إلي تقلبات يومية تعكس وضع السوق وبالتالي فالشركات تقوم بتكيف نشاطاتها حسب قيمة العوائد التي ستجنيها فهي تبيع المنتجات المكررة اذا كانت أعلى من سعر الخام والعكس صحيح , فالإستراتيجية تكمن في التركيز على الأنشطة التكريرية في منصات موزعة في مختلف أنحاء العالم حتى يمكنها من تنفيذ استراتيجياتها لتسمح لها بالتدخل بفعالية في مختلف الأسواق الفورية.
3. **إستراتيجية السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج البترول** :نتيجة التغيرات الهيكلية انخفض درجة التكامل الرأسي لصناعة البترول العالمية فقد حلت الدول ذات الفائض الإنتاجي الكبير محل الشركات في مرحلة الإنتاج وبدأ بعضها يدخل مرحلة التكرير وبالرغم من ذلك لم تستطيع أوبك أن تحل تماما محل الشركات في الأسواق وان كانت تحاول تنظيم العرض عن طريق نظام الحصص للإنتاج، لم تتقبل الشركات البترولية فكرة إقصائها من السوق عن طريق تخفيض نشاطاتها في مرحلة الإنتاج لذا عمدت إلي بناء استراتيجيات من أجل استعادة مكانتها في السوق البترولي عن طريق محورين أساسيين هما . التطوير للإنتاج خارج مناطق الأوبك ونقل سيطرتها من مرحلة الإنتاج إلي مرحلة التكرير.

أدت هذه الاستراتيجيات إلي تقليص السيطرة المحتملة للدول المنتجة سواء من ناحية إنتاج الزيت الخام أو من ناحية المنتجات المكررة

الفرع الثاني: الاستراتيجيات طويلة المدى.

إن هدف الشركات البترولية من هذه الإستراتيجية هو التحكم في أسواق الطاقة العالمية بالتركيز على مجالات الطاقة الرئيسة في العالم مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم وكذا التكنولوجيا المستخدمة والتي تستخدم {تكنولوجيا حديثة } في هذه الصناعة لذالك يعتبر التحكم ذو أهمية مطلقة من بين استراتيجيات أخرى أهمها مجموعات الضغط السياسي للشركات البترول حيث تلجأ بعض الشركات لهذا النوع من الطرق لتحقيق أهدافها أو لمنع إصدار قوانين قد تحد من أعمالها أو تقلص من أرباحها ,أهم هذه الشركات التي تستخدم هذه الطرق هي الشريكات الأمريكية وعلى رأسهم شركة اكسون

موبيل[1] ، حيث توظف لحسابها موظفين سابقين في كل من وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاغون الأمريكي ووكالة الاستخبارات المركزية التي تعمل جاهدة على عدم إصدار قوانين في غير مصلحة هذه الشركات وأهم قانون لم تعتمد منذ 20 سنة هو قانون "نوبك"الذي إذا تم اعتمد يسمح بمسالة ومقضات أعضاء منظمة {أوبك }و{أوبك +}نتيجة السياسات التي تمارسها هذه الأخيرة ويهدف القانون إلى "لا لتكتلات إنتاج البترول وتصديره "إلي أن بعض الخبراء يحذرون من التداعيات السلبية لقانون غير المقصودة بخاصة الاستثمارات الخارجية في أمريكا كذالك أبدي "معهد البترول الأمريكي "وهو أكبر تكتل في القطاع البترولي الأمريكي اعتراضه على مشروع القانون {نوبك} وانه قد يضر بمنتجي البترول والغاز في الداخل وكذا مخاوف من زيادة إنتاج أوبك عن حاجة السوق مما يخفض الأسعار بدرجة تصل إلى إفلاس الشركات الأمريكية للان السعودية ودول أوبك لديها أكبر الاحتياطيات البترولية وأسهلها في الاستخراج وتكلفة لا تتجاوز 3دولار لبرميل {السعودية }وقالت مجموعة "كلير فيو أينرجي بارتنرز" أن أي ضخ إضافي لمجموعة الأوبك قد يجمد أنشطة الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

بالإضافة إلي التهديدات التي ظهرت مؤخرا لشركات البترولية مهددة لبقائها في السوق وهي الشركات الكهربائية أهمها شركة "تسيلا " لرجل الأعمال الأمريكي "أيلون ماسك " حيث أن قطاع النقل {سيارات ,طائرات ,شاحنات ,سفن, قطارات }تستهلك لوحده 70بالمائة من إنتاج البترول العالمي المقدر ب95مليون برميل يوميا سنة 2020مما يدل على تناقض في المصالح بين شركات البترول وشركات السيارات الكهربائية بخاصة أن الأخيرة مدعومة من قبل الحكومات بعد اتفاقيات المناخ في باريس وخروج شركة "اكسون موبيل" من مؤشر "داو جونز الصناعي للأكبر 30 شركة أمريكية "في سنة 2020بعد أن كانت سنة 2013أكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية هو ابرز دليل على قوة شركات السيارات الكهربائية وتوجه العالم نحو السيارات النظيفة حيث تتجه معظم الشركات التي تصنع سيارات تعتمد على البنزين والمازوت إلى إنتاج سيارات تعتمد على الكهرباء وبخاصة بعد تمكن شركة تويوتا اليابانية من إنتاج بطارية الحالة الصلبة في ديسمبر 2020التي وجدت الحل لمشاكل السيارات الكهربائية وتوقيت شحن 10 دقائق فقط[3] .

الفرع الثالث: إستراتيجية شركات البترول الوطنية للانتقال الي مصادر الطاقة النظيفة

إن هذه الإستراتيجية لابد منها وهي الضامن الوحيد لبقاء الشركات في السوق حيث تتحول من شركات إستخراجية إلى شركات طاقة وأعربت بعض الشركات عن نيتها في الاستثمار في سلسلة القيمة الأوسع الخاصة بالطاقة إلى أن الاستثمارات محدودة وترتكز على التكنولوجيات التي تساهم في الحفاظ على مستوي الطلب على الوقود الأحفوري كتكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه [4].

---

[1] أشرف ابراهيم،**حلقة بعنوان "هل ينجح أيلون ماسك في تدمير صناعة البترول"** ، قناة "المخبر الاقتصادي +"على اليوتيوب، تاريخ المشاهدة 13.05.2022

[2] القدس العربي "**ما هي أهمية مشروع "نوبك" الذي يناقشه الكونغرس الأمريكي للاخضاع أوبك وحلفائها للاجراءات مكافحة الاحتكار**".

[3] أشرف ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**.

[4] **تقرير معهد حوكمة الموارد الطبيعية** ، فيفري 2021، ص2.

وقد تضمنت هذه الاستراتيجية مايلي[1]:

- الانتقال إلي الغاز الطبيعي حيث تتجه الشركات البترولية الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تماما كغيرها من الشركات العالمية توجيه محافظها الاستثمارية نحو الغاز الطبيعي .
- تنويع الاستثمارات في صناعات المصب حيث أعلنت الشركات البترول الوطنية عن خطط طموحة تهدف الى توسيع استثماراتها في تكرير البترول و البتروكيماويات بغية توفير أسواق إضافية لبترولها الخام ومصادر جديدة للإيرادات ,في الواقع الشركات الوطنية بانتهاجها هذه الاستراتيجيات تتحمل مخاطر متعددة وتتفاوت قدرة الشركات الوطنية في المنطقة في إدارة هذه المخاطر حيث تتمتع الشركات العالمية الرائدة مثل أرامكو السعودية وقطر للبترول بميزة خاصة وهي أنها تمتلك احتياطات كبيرة يمكن تطويرها بتكلفة زهيدة ,أما الشركات القليلة الاحتياطات المثبتة ستتكبد تكاليف مرتفعة أكثر لتطوير احتياطاتها المتبقية فتواجه تحديات أكثر تعجز عن تطوير مشاريع جديدة مربحة وفي هذا السياق تواجه شركة سوناطراك الجزائرية تحديات استثنائية بما أن أكثر من25 بالمائة من نفقاتها الرأسمالية المقبلة المشمولة في الميزانية مخصصة لمشاريع يستبعد أن تحقق نقطة التعادل وان تقدمت عملية الانتقال إلى مصادر طاقة نظيفة بسرعة كافية لتحقيق الأهداف المناخية المتفق عليها في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المناخ {اتفاق باريس}وبعيدا عن استراتيجيات الأعمال والاستثمار الخاصة بالشركات البترول الوطنية يتعين على حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جميعا إعادة النظر في العلاقات المالية بين شركات البترول الوطنية والدولة لأنه قد ثبت أن التوقعات المتعلقة بالتحويلات المالية المتوفرة [2]{من الضرائب والأرباح والمدفوعات الأخرى التي تسددها شركات البترول الوطنية لحكوماتها }هي توقعات واهية لا أساس لها والجدول التالي تبين التعادل المالي المقدرة في دول المنطقة وهي كلها دول عربية تعتمد على البترول في ميزانيتها .

[1] تقرير "معهد حوكمة الموارد الطبيعية، **مرجع سبق ذكره**، ص2.

[2] **المرجع نفسه**، ص 6.

والجدول التالي يبين أسعار التعادل المالي المقدرة في دول المنطقة:

الجدول رقم(45): سعر التعادل المالي والاعتماد على البترول في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الدولة	سعر التعادل المالي دولار أمريكي لبرميل الواحد 2018	الاعتماد على البترول نسبة صادرات الوقود من صادرات السلع
الجزائر	99دولار	95 %
البحرين	118 دولار	53%
إيران	114 دولار	71%
العراق	49دولار	100%
الكويت	48 دولار	91%
ليبيا	78دولار	98%
عمان	101 دولار	75%
قطر	50 دولار	94%
المملكة العربية السعودية	84 دولار	77%
تونس	غير متوفر	6%
الإمارات العربية المتحدة	78 دولار	75%

المصدر:تقرير معهد حوكمة الموارد الطبيعية ص6.

ويجب التميز بين سعر التعادل المالي وسعر تعادل المشروع فسعر التعادل المالي هو سعر البترول الأدني الذي تحتاج إليه الحكومة بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لتلبية متطلبات نفقاتها المتوقعة وفي الوقت نفسه تحقيق التوازن في ميزانيتها كل سنة .

الفرع الرابع: إستراتيجية جديدة لشركة سونا طراك .

لاشك في أن شركات البترول الوطنية تملك احتياطات مثبتة متضائلة ونسبة كبيرة من الأصول الجيولوجية مرتفعة التكلفة ضمن محافظها الاستثمارية المستقبلية تواجه خطرا فعليا يتمثل ب"جنوح الاستثمارات "وتجد صعوبة في المحافظة على الإيرادات و كميات الإنتاج المتوقعة و المبالغ المحولة إلى خزينة الدولة ويبين تحليل معهد حوكمة الموارد الطبيعية أن الشركات البترول الوطنية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا قد يستثمر أكثر من 66مليار دولار في مشاريع للبترول و الغاز يستبعد أن تحقق نقطة التعادل إذا ما قامت دول العالم بالوفاء بالتزاماتها المناخية و تعتبر شركة سوناطراك الأكثر عرضة إلي هذه المخاطر خصوصا وأن 12مليار دولار أمريكي مخصص على نفقات مشاريع سعر التعادل فيها ما بين 40 و 50 دولار أمريكيا، بالإضافة إلي احتمال الاستثمار في مشاريع مرتفعة التكلفة يتعين على سوناطراك الاستمرار في تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغاز الطبيعي الذي يباع للمواطنين بسعر مدعم مما يخفض الحصة المتاحة لصادرات المدرة للإيرادات وتنتج عن هذه التحديات تداعيات على الشركة، وبغية الحد من هذه المخاطر تسعي الشركة حاليا للانتقال إلي الغاز الطبيعي المسال ويشمل نهجها هذا الاستثمار في مشاريع حالية وجديدة للغاز الطبيعي المسال بغية تنويع محفظتها الخاصة بتصدير الغاز ويعتمد نجاح هذا النهج على توفر الاحتياطيات المحلية والتكنولوجيا اللازمة لبيع الغاز بتكلفة تنافسية وأيضا قدرة الطلب على الغاز الصمود في وجه مصادر الطاقة المتجددة الأقل تكلفة إضافة إلى ذلك يتعين على سوناطراك التحلي بقدرات تجارية تخولها المتاجرة بالغاز الطبيعي المسال {بدلا من الاكتفاء بتوريده}والتوسع عالميا لضمان المرونة والتنوع في الأسواق والاستفادة من الموارد المالية لحجز مكان لها في سلسلة القيمة الخاصة بالغاز لكن الشركة اضطرت إلي خفض إنفاقاتها إلى النصف في سنة 2020بسب انهيار أسعار البترول ما أعاق قدرتها على التوسع والدخول إلى أسواق متنامية كأسواق الكيماويات والبلاستيك[1].

- الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة

تفتقر سوناطراك إلى الأموال والاحتياطيات منخفضة التكلفة مما سيجعلها أقل قدرة على التأقلم مع تراجع الأسعار مقارنة بالشركات الإقليمية العملاقة مثل أرامكوا السعودية وقطر للبترول ولذالك من الضروري أن تجري سوناطراك تحليلا دقيقا للمخاطر المتعلقة بقرارات تخصيص رأسمال ويتعين على كل من الحكومة أن تحدد بوضوح دور الشركة في عملية الانتقال إلي مصادر الطاقة النظيفة محليا، وفي ظل تراجع هوامش الربح في القطاع يتقلص أيضا هامش الخطأ مما يجعل الكفاءة والنزاهة اليوم مهمتين أكثر من أي وقت مضى وبالتالي يتعين على سوناطراك مضاعفة استثماراتها في الشفافية وإصلاح الحوكمة المؤسسية وقد اتخذت الشركة بالفعل تدابير لتعزيز الشفافية و الحوكمة وفي مؤشرا الموارد لعام 2017 الذي جرى بموجبه تقييم الأداء لعام 2017 الذي جرى بموجبه تقييم الأداء باستخدام بيانات العام {2016/2015} سجلت سوناطراك 47 نقطة من أصل 100نقطة فحلت في المرتبة 31 من بين 52 شركة مملوكة للدولة جرى تقييمها ,وهو أداء

[1] تقرير معهد حوكمة الموارد الطبيعية، **مرجع سبق ذكره**، ص 2.

ضعيف بالنسبة لهذا المؤشر ،وفي تقييم مرحلي لمؤشر الحوكمة لموارد لعام 2020 سجلت الشركة 65 نقطة من أصل 100نقطة أي زيادة بمقدار 18 نقطة و أصبح أداؤها بالتالي يعتبر مرضيا بدل من ضعيف ينبغي أن يستمر[1] .

المطلب الثاني: نظام الكارتل وآلياته وأهم منظماته.

إن الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها مورد البترول في كل بقاع العالم جعلت الشركات تتنافس فيما بينها للحصول على أكبر قدر ممكن من الحصص السوقية في هذا السوق المربح جدا ولكن يمتاز بالمخاطر العالية لهذا ظهرت نوع من الاتحادات بين الشركات والاندماجات العديدة بالإضافة انتهاج سياسة التنسيق بين الشركات البترولية لسيطرة على السوق وهكذا ظهرت الكيانات الاحتكارية أو ما يعرف بالكارتل العالمي لبترول إلى أن هذه المصالح تضاربت مع مصالح الدول التي تملك الثروة داخل أرضيها فظهرت منظمات ضد مصالح الشركات العالمية أو ما يعرف بالأوبك و الأوابك والأوبك +.

الفرع الأول: نظام الكارتل.

في صناعة البترول هو اتفاق شركات البترول الكبرى على السيطرة على الصناعة البترولية في جميع المراحل أوفوقيا أو عموديا وتوسيع السيطرة على الاحتياطيات خاصة منها في الشرق الأوسط وذالك بهدف استيعادت المنافسة السعرية والسيطرة على الأسواق وأهم الظروف التي ساعدت على قيام الكارتل هي[2] :

- اكتشاف احتياطيات بترولية ضخمة في الشرق الأوسط وفنزويلا
- إقدام الشركات على تنمية طاقتها الإنتاجية مما ولد منافسة على تخفيض الأسعار
- عدم وجود ضوابط وتشريعات تنظم السوق العالمية للبترول خاصة الإنتاج والتسويق
- حصول الشركات الغربية على عقود امتياز في حقول الشرق الأوسط مغرية جدا

الفرع الثاني: خصائص الكارتل.

يتميز الكارتل بالعديد من الخصائص أهمها ما يلي[3]:

- التكامل :إن الشركات البترول العالمية هي شركات متكاملة في أنشطتها الاقتصادية بصورة خاصة سواء كان التكامل رأسيا أو عموديا كقيامها بالإشراف والإدارة لمعظم مراحل الصناعة البترولية أو تكاملا أوفوقيا وذالك بامتلاكها للاحتياطيات بترول خاصة أو نشاطات اقتصادية متكاملة مع صناعة البترول مثل بناء السفن .

[1] تقرير معهد حوكمة الموارد الطبيعية، **مرجع سبق ذكره**، ص 3،4.

[2] داود سعد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص32

[3] علي دبية، "**تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط (2011/2001)**"، مذكرة ماستر في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر،2013 ، ص4،5.

- الاحتكار :وتتمثل في بروز عدد قليل ومحدود من الشركات البترولية العالمية بالاستحواذ على مجموع النشاط البترولي محليا أو دوليا .
- تنويع النشاط الاقتصادي : في الماضي كانت الشركات البترولية تركز نشاطها في استغلال الثروة البترولية أما مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت هذه الشركات الاحتكارية تنوع وتوسع مجالات نشاطها الصناعي والاقتصادي (قطاع زراعي ,قطاع مصرفي .....الخ).

الفرع الثالث: عوامل انهيار الكارتل.

تعود عوامل انهيار الكارتل العالمي لشركات البترولية إلي الأسباب التالية[1]:

- إنشاء شريكات وطنية ذات ملكية عامة هدفها الأساسي الوصول إلي مصادر رخيصة للإمدادات البترول كما ظهرت قوي منافسة لكارتل وهو الاتحاد السوفياتى.
- ظهور الشركات الأمريكية المستقلة نتيجة النظام الضريبي الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية .
- ظهور الوطنية في الدول المنتجة لبترول وبخاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة انخفاض الأسعار في السوق العالمي وانخفاض عائدات الدول المنتجة فلقد عمدت شركة ستاندر أويل أوف نيو جيرسي وقررت أنها ستخفض الأسعار التي ستبيع بها بترول الشرق الأوسط بحوالي 8بالمائة وهذا معناه أن الخام السعودي سيباع ب 1.8 دولار لبرميل وهو نفس السعر سنة 1949 وبعدها بفترة قصيرة الشركات الأجنبية قلدتها هي الأخرى وبدأت تخفض الأسعار العربية وهي بهذه الحركة سرقة على المكشوف لدول لأنها كانت تبيع البترول لشركات تابعة لها في أوروبا وأمريكا بمعني تبيع لنفسها بسعر منخفض وكذا أنه سعر أقل من الذي في أمريكا وذالك بسبب أن في سنة 1950 / 1960 كانت هناك سبع شركات غربية معروفة باسم الشقيقات السبع مسيطرين على بترول الشرق الأوسط من خلال عقود مجحفة وهم (بريتش بتروليوم ،غولف أويل ،تكساكو، شيل ،ستاندر أويل أوف نيو جرسي ،ستاندر أويل أوف كاليفورنيا) هذه الشركات تدير حقول البترول في الشرق الأوسط في مقابل نسبة من الأرباح تصل إلي 75 بالمائة والباقي تحصل عليه حكومات الدول صاحبة الأرض والبترول وبالتالي عندما تقلل هذه الشركات السعر الذي تبيع به البترول إيرادات الحكومات سوف تنخفض وبالتالي نقص في الميزانية العامة لدول, وهو السبب المباشر وراء إنشاء منظمة الأوبك لحماية الدول المصدرة لبترول من الكارتل .
- ظهور المنظمات التي تعمل ضد مصالح الكارتل أو تعمل على إضعاف نقاط قوته.

ومن أهم هذه المنظمات ما يلي أهمها:

– منظمة الأوبك :ظهرت أول بادرة لإنشائها في مؤتمر البترول الأول الذي انعقد بالقاهرة سنة 1959الذي نظمته اللجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية وهي منظمة استشارية تعمل على مناقشة بعض النقاط أهمها : تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار ، زيادة قدرة مصافي البترول في البلاد

[1] داوود سعد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

المنتجة وكذا تأسيس شركات بترول وطنية حيث تم الإعلان عن تأسيس "منظمة الدول المصدرة لبترول في بغداد سنة 1960 أو ما يعرف باختصار أوبك هدفك التحكم في كميات الإنتاج والأسعار بعد أن سحبت زمام المبادرة من الشركات الاحتكارية[1] .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة لبترول الأوابك:هي منظمة عربية أنشئت سنة1968بين ثلاثة دول عربية (ليبيا ،الكويت ،المملكة العربية السعودية) وعدل قانونها سنة 1971 لجلب عدد أكبر من الدول العربية هدفها التعاون بين الأعضاء في مختلف مجالات صناعة البترول وتوحيد الجهود لتامين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط معقولة وعادلة وتحديد الوسائل والطرق المناسبة للمحافظة على المصالح المشروعة للدول الأعضاء منفردة أو مجتمعين والتعاون فيما بينهم لحل ما يعترضهم من مشكلات في مجال البترول [2].
- تكتل الدول المستهلكة لطاقة :نشأت الوكالة الدولية لطاقة في أعقاب أزمة 1973وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول المبادرة لإنشائها والتي تضم الدول المستهلكة لبترول حيث أنشئت سنة1974وهي تهدف إلى إيجاد الوسائل المشتركة لتوفير البترول و التعاون مع شركات البترول العالمية لتحقيق الهدف والسعي لتقليل الاعتماد على البترول المستورد و تنمية البرامج والبحوث الرامية لإيجاد بدائل لبترول وتكوين مخزون ضخم لمواجهة حالات وقف الضخ[3].

المطلب الثالث:أدوات احتكار السوق البترولي.

إن الكيانات التي تعمل على احتكار السوق البترولي لا يمكن لها في الوقت الحالي ذالك ولكنها تعمل على أن تكون قوة مؤثرة بشكل كبير في السوق البترولي مما يجعل منها قوة ذات تأثير عالمي على الأسعار ولذالك تستعمل هذه الكيانات العديد من أشكال الاحتكار والعديد من الأدوات أهمها ما يلي :

- احتكار القلة :إن اختلاف السوق البترولي عن الأسواق السلع الأولية الأخرى جعل من هذه السوق تمتاز باحتكار القلة وتسمى أيضا بسوق منافسة القلة من المنتجين يتنافسون في الإنتاج بحيث يكون لكل مشروع دور في تحديد الإنتاج الكلي وبالتالي تحديد الثمن بالإضافة أن الشركات الكبرى ووفقا لنظام الكارتل كانت تسيطر على عمليات الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق وكون البترول سلعة متجانسة يسهل على المنتجين الاتفاق فيما بينهم على آليات الإنتاج والتسويق وبالتالي احتكار القلة وزيادة الأسعار ووجود الطاقة العاطلة .

  الأسباب التي أثرت على العرض للوصول إلى احتكار القلة[4].

---

[1] عيسى مقلد، "**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص36.

[2] **المرجع نفسه**، ص 36.

[3] مشدن وهيبة، "**أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي**" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص75.

[4] داوود سعد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

من بين أهم الأسباب التي أدت إلى احتكار القلة ما يلي[1] :

- ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لصناعة البترول :مما يترتب عليها عدد قليل من الشركات بحيث يتطلب إقامة أي مشروع رؤوس أموال ضخمة بالإضافة إلى المخاطر التي تحيط بالاستثمار مما أدى إلى الحد من دخول منافسين جدد إلي الصناعة البترولية .
- أهمية التكاليف الثابتة مقارنة بالتكاليف المتغيرة :عكس الأسواق الأخرى تتميز صناعة البترول في جميع مراحلها بارتفاع التكاليف الثابتة بالنسبة للمتغيرة حيث تؤدي تخفيض درجة مرونة العرض أي عدم استجابة الكمية المعروضة للتغير في السعر وتوثر هذه الخاصية في السعر وبالتالي على المنافسة في هذه الصناعة .

ومن الأسباب التي أثرت على الطلب للوصول إلى احتكار القلة، فمن المعرف أن العوامل التي أثرت على التوازن في السوق البترولي ساعدت في إنشاء الأوبك أهمها ما يلي[2]:

- مستوي النمو الاقتصادي :الطاقة هي عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي فإن توسيع وتنوع وتطوير العمليات الإنتاجية يؤدي إلى التزايد على الطلب الطاقة عامة والبترول خاصة .
- ضعف مرونة الطلب السعرية على البترول: يترتب على انخفاض مرونة الطلب السعرية لبترول في المدى القصير تقلبات حادة في سعر البترول حيث أن التوازن يتطلب تغيرات كبيرة في السعر .
- اتجاه الطلب البترولي نحو التزايد :عندما تحاول كل شركة زيادة قدرتها الإنتاجية يؤدي إلي زيادة الاستثمارات وتنشا طاقة إنتاجية جديدة تزيد عن احتياجات الطلب أما في حالة وجود طاقة عاطلة يؤدي إلى إحداث منافسة على الأسعار مما يؤدي إلي أيجاد تنظيم احتكاري بترولي أو كارتل [3]

- التركيز والتكامل الرأسي وأثره على السوق البترولي :يعرف سوق احتكار القلة بسيطرة عدد قليل من المشروعات على نسبة كبيرة من الإنتاج الكلي أما التكامل الرأسي هو التعاون بين الشركات في جميع مراحل صناعة البترول اللاحقة كالتكرير ، النقل ، التوزيع ، وجود المشاريع المشتركة يجعل الشركات كلها نفس النسب المخاطر ووجود نظام الكارتل في عمليات الإنتاج يؤدي إلي تجنب الفائض والعجز مما يخلق التوازن بين العرض والطلب[4].
- الاتفاقيات الاحتكارية :استمرت الشركات الاحتكارية بعد انهيار الكارتل في استخدام أدوات التنظيم الاحتكاري لتأثير على السوق وفق مصالحها عن طريق التعاون والتنسيق مع بعضها البعض من خلال ما يلي[5]:

---

[1] داود سعد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 37

[2] **المرجع نفسه**، ص 37.

[3] محمد أحمد الدودي، **مرجع سبق ذكره**، ص149.

[4] جليل عبد المنعم ,بو دربالة بن عمر، **"أثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة تحليلية "**، مذكرة ماستر أكاديمي قسم العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2016ص46.

[5] **المرجع نفسه**، ص46.

- الملكية المشتركة لعناصر الإنتاج أو المشترك : هدفت إلى وضع حد للمنافسة بين الشركات والرقابة على إنتاج البترول من أجل تحديد الإنتاج العالمي لمستوى حتى لا يكون هناك تقلبات في الأسعار .
- عقود الشراء والبيع طويلة الأجل :بيع الفائض من الإنتاج البترولي للشركات التي تحترم مسؤوليتها الكارتلية في السوق ولا يستخدمه بشكل يؤدي إلى تقلبات الأسعار أو عقود الشراء المخصصة لشركات التكرير والمنصات البحرية .
- تعاون الشركات في العمليات اللاحقة :كان التعاون في السابق يقتصر على مرحلة الإنتاج ليمتد إلى التعاون في العمليات لاحقة كالتكرير ، التسويق ،النقل .

المطلب الرابع : تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والجزائري.

عاش العالم والمنطقة العربية أوضاعا استثنائية خلال انتشار فيروس كورونا وما تبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على أصعدة عدة سلاسل الإمداد العالمية ,التجارة الدولية وارتفاع مستويات عدم اليقين وانخفاض في الاستهلاك والاستثمار والتصنيع وأدى الحضر الدولي على السفر إلى توقف الطائرات والسفن والنقل بشكل عام مما جعل البلدان المصدرة لبترول تعاني من أزمة مزدوجة انخفاض الطلب على البترول وكذا الأزمة الصحية مما جعل الدول البترولية تسجل أرصدة سالبة في الميزانية العامة مما جعل ارتفاع الدين العام في العالم يسجل ارتفاعا غير مسبوق .

الفرع الأول : تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

مع انتشار فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، أثر على العديد من القطاعات والمجالات وسنحاول التطرق لأهم تأثيراته عالميا من خلال النقاط التالية:

- أوضاع سوق البترول قبل وأثناء تفشي فيروس كورونا :قبل تفشي كورونا سجلت الزيادة في مستويات الطلب العالمي على البترول انخفاضا في عام 2019ليصل إلى حوالي 0,083 مليون برميل يوميا بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي في أعقاب انتشار فيروس كورونا قامت منظمة الأوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على البترول في شهر مارس إلى نحو0,06مليون برميل في اليوم مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فيروس كورونا خارج الصين [1] .
- أوضاع سوق البترول قبل جائحة فيروس كورونا: ارتفع المعدل الشهري للأسعار سلة أوبك بنسبة 5,1 بالمائة 3دولار لبرميل مقارنة بشهر أكتوبر ليصل إلى 62.9 دولار للبرميل خلال شهر نوفمبر 2019 وقد كان لكل من الطلب الموسمي القوي على البترول وبخاصة من أسيا وارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير لتلبية الطلب على المنتجات البترولية الشتوية دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر نوفمبر 2019 باعلى نسبة زيادة

[1] لطيفة قعيد، "**أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد**"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد2، عدد خاص، 2022، ص 139.

شهرية منذ أفريل 2019 {منظمة الأقطار العربية المصدرة لبترول جانفى 2020 وقد باشرت الحكومة الصينية إجراءات الإغلاق في 30 جانفى 2020 باتخاذ خطوات صارمة لمنع انتشار الفيروس كإغلاق المدن الكبرى والمصانع ومنع حركة السير ونتيجة ذلك توقع خبراء تراجع الاستهلاك بواقع 25يالمائة واعتبرت السوق البترولي تراجع الطلب الصيني تحذيرا ومؤشرا لبداية مرحلة جديدة من ازدياد التخمة في السوق وتراجع الأسعار وقد دفع هذا التطور السعودية القائد الفعلي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك إلى دعوة إلى عقد اجتماع يشمل أعضاء دول أوبك+{روسيا ودول أخرى منتجة خارج أوبك }في فيينا 6مارس 2020لبحث حول تخفيض إضافي للإيقاف الانحدار الأسعار ولكن الاجتماع فشل في التوصل إلى اتفاق بشان زيادة تخفيضات إنتاج البترول مما أدي إلي هبوط حاد في الأسعار مسجلة أسوء أداء منذ 1991وقد رفضت موسكو مقترحا بزيادة تخفيضات الإنتاج عن مستواها بواقع 1,5مليون برميل يوميا , حتى نهاية عام 2020كمارفضت الرياض تمديدا اتفاق خفض الإنتاج لمدة ثلاثة أشهر أخرى مما جعل السعودية تبدأ حرب أسعار بعرض تخفيضات على سعر بترولها لشهر أفريل مما ساهم في الهبوط الحاد للأسعار وجاء موقف روسيا لخوفها من فقدان حصتها في السوق الأمر الذي قد يدخل روسيا والسعودية في {حرب أسعار وحصص} وقد حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن الطلب العالمي سيتهاوي بنسبة 30 بالمائة خلال العام 2020تحت وطأة وباء كورونا الذي أدي إلى إغلاق المرافق الاقتصادية في معظم دول العالم وشل حركة السفر والمواصلات وقطاع السياحة والترفيه نيجة ذالك ذلك بدأت السوق تعاني من فائض بلغ مليون برميل يوميا [1].

- تدخل أمريكا : بسبب هذا الوضع في الخسائر الكبيرة وإفلاس لشركات الزيت الصخري الأمريكي في ولاية تكساس وداكوتا الشمالية وأوكلاهوما على نحو أجبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على التدخل لدي السعودية وروسيا للاتفاق على تقليص الإنتاج بمقدار 9,7مليون برميل يوميا أي حوالي 10بالمائة من الإنتاج العالمي وذلك بعد محادثات مطولة شملت أوبك وروسيا ومنتجين اخرين بمباركة مجموعة العشرين، يعد طلب ترامب مساعدة الأوبك في خفض الإنتاج تغيرا مهما في السياسة الأمريكية التي لطالما حاربت أوبك واعتبرتها كتلة احتكارية تعمل ضد المصالح الأمريكية وقد مارست ضغوط على المنظمة {أوبك}لعقود كي ترفع الإنتاج وتنخفض الأسعار في السوق الأمريكية لتخفيف العبء المالي على الناخب الأمريكي لكن ترامب وللأسباب انتخابية طلب من أوبك عكس ذلك تماما للإنقاذ شركات الزيت الصخري الأمريكي تقوض تدخلات ترامب مشروع {نوبك }الذي يعتبر منظمة أوبك منظمة احتكارية يجب معاقبتها وفق قانون منع الاحتكار نتيجة ممارسة الأخيرة سياسات احتكارية في إنتاج البترول والغاز وتحديد أسعارها خلافا العرض والطلب[2].
- مؤشرات الاقتصاد العالمي في مواجهة الفيروس كورونا كوفيد : تتمثل في [3]:

[1] تقرير المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسية، **"كيف عصفت جائحة كورونا باسعار النفط، التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي"**، 2020، ص1.

[2] تقرير المركزالعربي للابحاث والدراسة السياسية، **مرجع سبق ذكره**، ص2.

[3] سفيان خلوفي، كمال شريط، **"أثر جائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الاشارة الى حالةالاقتصاد الجزائري"**، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة أم البواقي، المجلد8، العدد3، 2021، ص16.

- التبادل التجاري :إذ يؤدي الحجر المناطق إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي ومنه الطلب على الطاقة وبالمحصلة سيصيب الفيروس الاقتصاد العالمي بالشلل .
- التربط المالي :وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت انهيار وأسو أ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية سنة 2008و بهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي .
- النمو الاقتصادي :يبدو أن الاقتصاد العالمي مقبل لا محالة على انكماشا حادا والتوقعات تشير إلى انخفاض نمو بحدود 0,5إلى 1,5بالمائة وقد تصل إلى أدني مستوي له منذ الأزمة المالية العالمية.
- أسعار البترول العالمية: الصين أكبر مستورد لبترول في العالم والصدمة التي سببها فيروس كورونا للاقتصاد الصيني أضعف الطلب على البترول حيث كان الطلب على البترول قبل فيروس حوالي 100مليون برميل يوميا وانخفض الطلب عليه بحوالي 10بالمائة ومن المتوقع أن تنخفض حتى 30بالمائة يوميا إذا استمرت الجائحة خلال الأشهر المقبلة.
- انهيار الأسعار لبترول الخام الأمريكي : يعد 20أفريل 2020 يوما أسود في تاريخ صناعة البترول إذ انهارت أسعار البترول الأمريكي القياسي المعروف بخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 300بالمائة وقد هز هذا الانهيار الأسواق العالمية وكان له أثر سيكولوجي عميق حيث سجل 37سالب دولار أمريكي لبرميل عند التسوية حيث امتددت الأزمة من تكساس إلى بحر الشمال الأوروبي والخليج العربي وشرقا إلى اليابان ومع تقلص القدرة التخزينية الأمريكية وتكلفتها الباهظة يكون ارخص للمنتج أن يتخلص من إنتاجه مجانا أو يقدم إغراءات مالية لزبائنه لكي يقبلوا أخذ البترول ويتحملوا تكاليف الشحن والتخزين وهذا ما حدث لعقود تسليم شهر ماي حيث هرع أصحابها للإعادة بيعها والتخلص منها بأدنى الأسعار لكي يتفادوا تكاليف الشحن والتخزين وتأخذ التعاملات التجارية وتداول أسهمها في أسواق البورصة حيزا كبيرا في البورصات وأسواق المال وبما أن سلعة البترول مقومة بالدولار وتقلبات أسعارها لها تداعيات تشمل المصارف ومؤسسات التمويل ومؤشرات الأسهم والسيولة النقدية لدي البنوك فإن أي انهيار في الأسعار البترول قد يعصف بميزانيات الدول المنتجة وقد يودى إلى إفلاس العديد من الشركات الطاقة ولاسيما الصغيرة كما حدث تكساس الأمريكية .
- أزمة التخزين : يتركز الاهتمام في القطاع البترولي عادتا على الأسعار واستقرار السوق من دون الانتباه إلى مسألة تخزين البترول وإذا أخذنا في الاعتبار أن منتجي البترول لا يملكون قدرة تخزينية كافية لاستيعاب بترولهم الفائض عن الحاجة فإن هذا يدفعهم إلى بيعه بأي سعر في ما يسمى التعاملات الفورية والسعر الفوري حتى لو كان سعر البرميل يرتبط بالأسعار العالمية قد يكون 20أو 30 دولار لبرميل فإن الأسعار الفورية قد تكون 10 أو 5 دولارات أو حتى أقل بسبب أن تكلفة التخزين أعلى من سعر سلعة البترول وتقول التقارير أن السعودية تستأجر ناقلات البترول عملاقة لاستعمالها مخازن عائمة مؤقتة بتكلفة كبيرة قد تصل إلى 100ألف دولار يوميا.

- تداعيات أزمة البترول على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :في ظل البيئة الاقتصادية العالمية والتداعيات من انتشار فيروس كورونا والتطورات في أسواق البترول الدولية من المتوقع تأثير النشاط الاقتصادي للدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يعكس التحديات الأساسية في هذه الدول وعلى قدرة الموازنة العامة على تحفيز النمو الاقتصادي

حيث تعد الأسعار المنخفضة جيدة لبلدان المستوردة لبترول كما أنها سيئة لمصدري البترول حيث شهدت المنطقة خسارة في الإيرادات البترولية تقدر قيمتها الصافية 11مليار دولار وذلك في الفترة من جانفي حتى منتصف مارس 2020نتجة لحرب الأسعار البترول ،لكن في بلدان المنطقة سيضر انخفاض البترول على الأرجح المستورد والمصدرين على السواء المصدرين مباشرة والمستوردين بشكل عير مباشر من خلال انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والتحولات المالية من العاملين بالخارج والسياحة والمنح المنح المقدمة من البلدان المصدرة وبعض البلدان مثل مجلس التعاون الخليجي مزال لديها فائض وينبغي أن تستخدمه وبلدان أخري مصدرة لبترول مثل الجزائر وإيران تستنفذ احتياطاتها المالية وستضطر إلى الاعتماد على أسعار الصرف المرنة للإدارة الوضع الحالي وإجراء إصلاحات مطلوبة بشدة في تنمية القطاع الخاص والتحول الاقتصادي الأوسع من بين البلدان المستوردة لبترول مثل لبنان ومصر والأردن سيؤدي الركود إلى تفاقم مستويات الدين العام المرتفعة بالفعل في تراجع الأرصدة المالية والخارجية أصبحت البلدان المصدرة للبترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر عرضة لمخاطر التطورات المعاكسة وبات الحيز المتاح لها لمكافحة أثار فيروس كورونا محدودا وتحديدا {صندوق النقد الدولي 2020}تراجع الهوامش الوقائية في الوقت الحالي وسيسجل الدين الإجمالي والدين الصافي مستويات أعلى كثيرا من بعض البلدان بسبب احتياجاتها التمويلية الكبيرة (الجزائر ،البحرين ،العراق ،عمان)[1].

الفرع الثاني :تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري:

في ظل غياب المعطيات الرقمية والإحصائية عن الآثار التي خلفتها جائحة كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الاقتصاد الجزائري ، يمكن التطرق إلى أثارها السلبية والايجابية على الاقتصاد المحلى ككل كما يلي:

- **الآثار السلبية :**

يمكن حصر الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا 19على الاقتصاد الجزائري كما يلي[2]:

- إعاقة النشاط الاقتصادي :مع انتشار فيروس كورونا كوفيد 19وظهور الحالات الأولي في الجزائر أعلنت الحكومة مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية كتوقيف الدراسة بالمدارس والجامعات وكذا تعليق الرحلات الجوية وغلق بعض النشاطات التجارية حيث امتدت إجراءات الغلق والعزل لمدة 6أشهر وخلفت خسائر كبيرة للمؤسسات الاقتصادية الوطنية كشريكات الطيران مثلا ولأصحاب الأعمال الحرة والتجارية وهذا رغم تقديم الحكومة المساعدات في وقت لاحق لنشاطات المتضررة وحتى الشهر السابع لم يتم السماح لبعض النشاطات الاقتصادية الحيوية كالنقل بالعودة لنشاط وهذا ما سيكون له أثر وخيم على الاقتصاد الوطني
- ارتفاع تكاليف التصدي والاحتواء :حسبما صدر في العدد رقم 19من الجريدة الرسمية ينص المرسوم الأول على تحويل اعتماد مالي قدره ثلاثة ملايير وسبعمائة مليون دينار جزائري كانت مقيدة في ميزانية 2020في باب التكاليف المشتركة والنفقات المحتملة إلى ميزانية تسيير وزارة الصحة تحت باب النفقات المتعلقة بالتكفل بجائحة فيروس

[1] لطيفة قعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 145،144.

[2] شريط كمال، خلوفي سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 1667،1666.

كورونا كما خصص قانون المالية التكميلي لسنة 2020قيمة مالية لمكافحة فيروس كورونا والوقاية منه بما يقارب 70 مليار دينار منها 20مليار دينار موجهة للفئات المهنية التي فقدت مدخليها بسبب الجائحة ,كل هذا يظهر ضخامة الأغلفة المالية المخصصة لمواجهة هذا الخطر الوبائي وأثاره على ميزانية الدولة والتي في الأساس تعرضت في نفس الوقت لضعف مداخلها الرئيسية جراء انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية وبالتالي تحولت من أزمة صحية إلى أزمة مالية وصحية وهذا يمكن أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري مستقبلا إذا استمر الوضع .

- زعزعة الثقة واليقين والذعر الاقتصادي : وهذا ما ظهر خلال الثلاث أشهر الأولي من الفيروس وإعلان الحكومة غلق بعض النشاطات الاقتصادية مما خلق ذعر في الطلب على المواد الغذائية بين ليلة وضوحها مما خلق مشكلة توريد وإمداد السوق المحلية .
- خسائر شركات النقل الجوي : بسبب تعليق حركة النقل الجوي سجلت شركات الطيران العالمية خسائر كبيرة منها الخطوط الجوية الجزائرية بلغت 38مليار دينار جزائري وقد تصل إلي 89مليار نهاية السنة .
- انخفاض أسعار البترول:انخفاض أسعار البترول خلال الربع الأول من سنة 2020إلى مستويات قياسية {أقل من 20دولار أمريكيا للبرميل }خلف هوا الأخر أزمة في الجزائر قد لا تظهر تداعياتها إلا بمرور الوقت نيجة الانخفاض في مصدر الدخل الأساسي لخزينة العمومية وعلى هذا الأساس فان الحكومة تتوقع في قانون المالية التكميلي {2020انخفاض مدا خيل قطاع المحروقات إلى 20,6مليار دولار مقابل 37,4مليار دولار كانت متوقعة في قانون المالية لسنة 2020 .

- **الآثار الإيجابية** :رغم الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري إلى أن هناك أثار أثار إيجابية أهمها [1]:

- التشجيع على التنوع في مداخيل الاقتصاد الجزائري مستقبلا: تشجيع الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتحول نحو التصدير لتنويع مداخيل خارج قطاع المحروقات الذي يتعرض في كل مرة لانهيارات ويعرض الاقتصاد المحلي إلى أزمات مالية صعبة .
- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وترشيده :تمر الحكومة الجزائرية بحراك إداري ومالي كبير لتغيير السياسة المالية التي تدار بها ولاسيما أنها تعتمد على مصروفات كبيرة قد يكون جزء منها يذهب في اتجاهات ذات مردود ضعيف وجائحة كورونا أعطت نظرة مختلفة تحديد الأولويات الأنفاق والاهتمام بالضروريات والأمن والاتجاهات ذات المرد ودية الأكبر من شأنها توفير جزء كبير من الإنفاق الحكومي سواء تخصيص مشاريع جديدة أو مبادرات ناشئة حيث أن ترشيد الإنفاق في الجزائر يجب أن يخضع للأولويات اجتماعية واقتصادية .
- رقمنة التعاملات والقطاعات :أدى انتشار فيروس كورونا إلى إغلاق كامل في جل العالم وفي الجزائر خصيصا فرضت عليها إغلاق الحدود {الجوية ,بحرية,برية}والحد من التجمعات والاجتماعات مما جعلها أمام ضرورة

[1] شريط كمال، سفيان خلوفي، **مرجع سبق ذكره**، 1668.

الاعتماد على الرقمنة من أجل ضمان استمرارية بعض القطاعات عن بعد منها المؤسسات التعليمية والإدارة العمومية .

- تخفيض الأعباء الضريبية : عملت الحكومة على تأجيل وتخفيف مدفوعات ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الرسوم من أجل تخفيف أعباءها على المؤسسات نتيجة تأثرها بالغلق والحجر الصحي وهذه فرصة لإعادة النظر في حجم الوعاء الضريبي المفروض على المؤسسات الاقتصادية والذي يعتبر من المطالب المستمرة التي تنادي بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وحتى الأجنبية .

الجزائر على غرار الدول التي لها علاقات كبيرة مع الصين تأثرت بفيروس كورونا في المدى القصير والمتوسط خاصة وأن الصين هي الممون الأكبر بالسلع فتوقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الإنتاجية في الصين أدي إلى توقف ونقص الطلب على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري الأمر الذي أدي ألي انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية كما أدي فيروس كورونا إلى خفض الإنفاق العام بنسبة 30بالمائة وتقلص الاستثمار في مجال الطاقة إلى النصف ليصل إلى 7مليارات دولار وتأجيل بعض المشروعات الاجتماعية والاقتصادية بعد تراجع أسعار البترول العالمية ؛ وفي ظل انتشار الوباء فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة بسبب تهاوي أسعار البترول في الأسواق العالمية الأمر الذي يوثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى الأزمة السياسية المشتعلة في البلاد منذ أكثر من عام كما قامت الجزائر بتسريح 50بالمأئة من العمال وإعطائهم عطلة استثنائية مدفوعة الأجر لاسيما ما تعلق بالهياكل ذات المنفعة العامة باستثناء قطاع الصحة ,الأمن ,وإدارة السجون والمديرية العامة للموصلات السلكية واللاسلكية والعديد من المديريات الضرورية[1].

كما أثر الفيروس على قطاع البترول الجزائري حيث شهد انكماش كبير في الطلب العالمي مع تباطىء العرض العالمي وتواجه الجزائر صدمة كبيرة على أثر هذه التقلبات في السوق البترولي حيث شهدت تقلص في الإيرادات المالية وعجز كبير في الميزانية في ظل عدم استقرار أسعار البترول كما التزمت الجزائر باتفاقية الأوبك بخفض أنتاج البترول بمقدار 200كيلو بايت في اليوم حتى نهاية سنة 2020حيث سيؤدي انخفاض البترول عند 30دولار أمريكي للبرميل في عام 2020إلى انخفاض إجمالي الإيرادات المالية للجزائر بنسبة 21,2بالمائة وسيتراوح العجز المالي مابين سالب 6بالمائة إلى 8,3بالمائة من الناتج الإجمالي أما الطلب على الغاز الجزائري فقد شهد تراجع كبير في السنوات الأخيرة خاصة عام 2020حيث وصل سعره حوالي 2دولارأمريكي مع العلم أن الجزائر تقوم بتوريد عدت دول أوروبية وأفريقية بالغاز الطبيعي ويرجع السبب في ذالك إلى الظروف المناخية والصحية بالإضافة إلى تراجع الإنتاج بسبب قلة الاستثمارات وعدم كفاية البنية التحتية والمشاكل الفنية[2].

[1]كرامة مروة ،رحال فاطمة، خبيزة أنفال "**تأثيرات الأزمات العالمية على الاقتصاد العالمي :تأثير فيروس كورونا كوفيد 19على الاقتصاد الجزائري نموذجا** "، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد ، 2العدد2، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020 ، ص324.

[2]موسى كاسحي ، دربال رقية " **أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري** "،مجلة أبحاث، المجلد 6، العدد1،2021، ص 903، 904.

المبحث الثالث: أثر أسعار البترول على المتغيرات الكلية الاقتصادية.

يلعب البترول دور مهم في التأثير على العديد من المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الجزائري، واكتسب قوة تأثيره باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على النفط ومخرجاته وما يحققه من تصديره، في ظل غياب وقلة الاعتماد على التنويع في مجالات أخرى، هذا الأمر جعل الاقتصاد الجزائري يتأثر بارتفاع وانخفاض أسعار البترول من جهة، ومن جهة أخرى تلعب الالتزامات الدولية للجزائر خاصة قرارات منظمة أوبك المنطوية تحت مظلتها منذ 1970، هذا الأمر جعلها رهينة الحصة التي تفرضها عليها منظمة الدول المصدرة للبترول، مما يحد من قدرتها التصديرية الأمر الذي يؤثر على العوائد المحققة من قطاع البترول، فنجد أن المتغيرات الداخلية للجزائر تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تحدث لأسعار البترول كالناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم وخاصة الميزانية العامة للدولة، ويمتد تأثير أسعار البترول ليصل حتى للمتغيرات الكلية الخارجية كالاستثمار الأجنبي المباشر و رصيد الميزان التجاري المعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات الجزائرية و أيضا رصيد الدين الخارجي.

المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي.

تؤثر تقلبات أسعار البترول على العوائد البترولية المحققة، وبما أن الجزائر تعتمد على السعر المرجعي للبترول في بناء ميزانيتها السنوية هذا يجعل مؤشرات توازنها الداخلي مرتبطة بتحركات أسعار البترول، فارتفاع أو انخفاض أسعار البترول العالمية تنعكس على المؤشرات الداخلية للجزائر بصفة كبيرة أو بصفة قليلة، وهذا يدل على أهمية قطاع البترول في سيرورة الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي.

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا، إلا أن قيمته تتأثر بالعديد من العوامل ولعل أهمها التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي وغير الإنتاجي، وارتباط المؤسسات الاقتصادية بالمساعدات التي تقدمها الخزينة لإستمراريتها في الإنتاج، ومن خلال الجدول التالي سنحاول إبراز تطور الناتج المحلي بالمقارنة مع حركة أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1999 إلى 2020.

الجدول رقم(46): أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي1999-2020

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	أسعار البترول بالدولار
1999	3238.2	11.73
2000	4098.8	23.07
2001	4241.8	25.35
2002	4454.7	19.15
2003	5124.0	29.64
2004	6150.4	30.82
2005	7563.6	40.46
2006	8520.6	62.17
2007	9306.2	51.75
2008	10993.8	96.79
2009	9968	44
2010	11991.6	81.51
2011	14526.6	67.64
2012	16115.4	111.10
2013	16569.3	111.85
2014	17228.6	106.07
2015	16712.7	48.92
2016	17514.6	38.08
2017	18575.8	55.92
2018	20259.9	69.18
2019	20284.2	61.34
2020	18382.98	65.02

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على

- تقارير بنك الجزائر للسنوات (2003-2018-2013-2008) من الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2020 ص 25 .
- الموقع:https://prixdubaril.com/

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل تطور كل من أسعار البترول بالمقارنة مع تطور الناتج المحلي الإجمالي يتضح أنه وخلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2008 شهدت ارتفاع مستمر في أسعار البترول بسبب غز و العراق وخروجه من السوق النفطي مما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بالارتفاع بالإضافة الاستقرار السياسي والأمني ورجوع الشركات الأجنبية للسوق المحلي وإتباع الجزائر برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي، في حين شهدت سنة 2009 تراجع في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انهيار أسعار البترول نتيجة للأزمة المالية العالمية من جهة ونقص الاستثمار الأجنبي في قطاع البترول لعدم وجود تمويل عالمي، لتعود أسعار البترول للارتفاع التدريجي في الفترة الموالية ما بين 2010 إلى غاية 2014 ليسجل أعلى قيمة له سنة 2013 حيث بلغ 111.85دولار للبرميل بسبب تعافي الاقتصاد العالمي من تبعات أزمة الرهن العقاري التي حدثت سنة2008، فأدى ذلك لارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أما سنتي 2015 و2016 و2017 فقد انخفضت أسعار البترول العالمية بسبب زيادة إنتاج البترول والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية فقل طلبها على البترول العالمي، وبقرار من منظمتي الأوبك والأوبك+ قررا تخفيض الإنتاج البترولي ورغم هذا الانخفاض إلا أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجزائري واصلت ارتفاعها وهذا يدل على أنها لا تتأثر بأسعار البترول بشكل كبير وإنما تتأثر أيضا بالتضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، خاصة سنة 2016 حيث تم اعتماد سياسة التمويل الغير التقليدي، لتعاود أسعار البترول الارتفاع في سنة 2018 نتيجة لتخفيض الإنتاج البترولي من طرف دول منظمتي الأوبك والأوبك+ ، أما في السنة الموالية 2019فقد شهدت أسعار البترول تراجعا بسبب ظهور فيروس كورونا في الصين وغلق مصانعها مما قلل الطلب العالمي للبترول لأنها أكبر مستهلك للبترول في العالم، وبحلول سنة 2020 تفشى هذا الفيروس في جميع أرجاء العالم مما أدى إلى انهيار حاد في أسعار البترول حيث سجل خام تكساس 37- دولار في تعاملاته، ورغم انخفاض أسعار البترول عالميا في السنوات الأخيرة إلا أن الناتج المحلي الإجمالي ظل مرتفعا.

الفرع الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على الموازنة العامة.

تمثل الموازنة العامة تقدير لنفقات وإيرادات الدولة، وتتأثر بتغيرات أسعار البترول باعتبار أن الإيرادات العامة للجزائر معظمها محقق من الإيرادات الجبائية، وهذه الأخيرة يتم استغلالها لتغطية النفقات العامة، وسيتم من خلال الجدول التالي توضيح تطور رصيد الموازنة والذي يعبر عن الفرق بين إيرادات ونفقات الدولة بالمقارنة مع التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط.

الجدول رقم(47): تطور رصيد الموازنة العامة بالمقارنة مع تغيرات أسعار البترول1999-2020

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة	الحالة	أسعار البترول بالدولار
1999	950.5	961.7	-11.2	عجز	11.73
2000	1578.1	1178.1	400	فائض	23.07
2001	1505.5	1321	184.5	فائض	25.35
2002	1603.2	1550.6	52.6	فائض	19.15
2003	1966.6	1766.2	200.4	فائض	29.64
2004	2226.2	1831.8	334.3	فائض	30.82

2005	3081.7	1985.9	1029.7	فائض	40.46
2006	3639.8	2453	1186.8	فائض	62.17
2007	3687.8	3108.5	579.3	فائض	51.75
2008	5190.5	4175.7	1014.8	فائض	96.79
2009	3676	4246.3	-570.3	عجز	44
2010	4392.9	4466.9	-74	عجز	81.51
2011	5790.1	5853.6	-63.5	عجز	67.64
2012	6339.3	7058.1	-718.8	عجز	111.10
2013	5957.5	6024.1	-66.6	عجز	111.85
2014	5738.4	6995.7	-1257.3	عجز	106.07
2015	5103.1	7656.3	-2553.2	عجز	48.92
2016	5110.1	7297.5	-2187.4	عجز	38.08
2017	6047.9	7282.3	-1234.4	عجز	55.92
2018	6751.4	7726.3	-974.9	عجز	69.18
2019	6507.90	7556.1	-1048.2	عجز	61.34
2020	6289.72	8277.6	-1987.88	عجز	65.02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

- الاعتماد على بيانات الجدولين (46) و(47).
- الموقع:https://prixdubaril.com/

من خلال الجدول أعلاه والموضح لتطور كل من رصيد الموازنة وأسعار البترول خلال الفترة1999-2020 يتضح لنا أن الموازنة العامة سجلت عجزا خلال سنة 1999 وذلك انخفاض أسعار البترول ونقص العوائد المحققة منه وكذلك تكاليف خدمة الدين، في حين سجلت فائضا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2008 بسبب ارتفاع أسعار البترول نتيجة عودة الاستثمارات الأجنبية في القطاع البترولي مما أدى إلى زيادة الجباية البترولية وبالتالي أدت إلى ارتفاع الإيرادات العامة بالمقارنة مع النفقات العامة فسجل رصيد الميزانية فائضا طيلة هذه الفترة، في حين شهدت الفترة مابين 2009م 2014م ورغم ارتفاع أسعار البترول سجلت الميزانية العامة عجزا في رصيدها وهذا راجع لضخامة البرامج التنموية المتبعة من الجزائر بسبب سوء التقدير لمبالغ الإنجاز مما أدى إلى زيادة النفقات العامة خاصة نفقات التسيير التي لا تدر عائدا ماليا،تواصل العجز في الميزانية خلال السنتين الموالیتين 2015/ 2016 بسبب تزايد النفقات نتيجة لتخصيص مبالغ إضافية لمشاريع التي لم تكتمل في البرامج السابقة من جهة, ومن جهة أخرى نتيجة لانخفاض أسعار البترول والتزام الجزائر بتخفيض حصتها الإنتاجية ، أما في سنتي 2017 /2018 فقد كان العجز المحقق في الميزانية العامة عدم تخصيص أموال التمويل الغير تقليدي للاستثمار وانما لتسديد مستحقات الدين الداخلي في حين كان السبب الرئيسي للعجز في ميزانية سنة 2019/ 2020 بسبب انخفاض أسعار البترول نتيجة الإغلاق العام في العالم بسبب فيروس كورونا مما أدى الى انخفاض الإيرادات

المحققة من البترول وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة وبالمقابل ارتفاع النفقات العامة بسبب تبني الجزائر سياسة تسريح نصف العمال وارتفاع تكاليف المعدات الصحية ومنح تعويضات للفئات المتضررة بسبب الفيروس.

الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات البطالة.

البطالة هي ظاهرة اقتصادية وتعتبر عن الفئة العاطلة من المجتمع التي لم تجد عمل رغم رغبتها فيه، وتتأثر معدلات البطالة في أي دولة بعدة متغيرات، ومن خلال معطيات الجدول التالي سنحاول معرفة تأثير تحركات اسعار البترول على معدلات لبطالة في الجزائر خلال الفترة1999إلى 2020.

الجدول رقم(48): تطور معدل البطالة بالمقارنة مع تغيرات أسعار البترول 1999-2020

السنوات	معدلات البطالة	أسعار البترول بالدولار
1999	29.29	11.73
2000	28.9	23.07
2001	27.3	25.35
2002	28.9	19.15
2003	23.7	29.64
2004	17.7	30.82
2005	15.3	40.46
2006	12.3	62.17
2007	13.8	51.75
2008	11.3	96.79
2009	10.9	44
2010	10	81.51
2011	10	67.64
2012	11	111.10
2013	9.8	111.85
2014	9.8	106.07
2015	10.6	48.92
2016	10.5	38.08
2017	11.7	55.92
2018	11.7	69.18
2019	/	61.34
2020	/	65.02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

- الديوان الوطني للإحصائيات، من الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327
- الموقع: https://prixdubaril.com/

شهدت معدلات البطالة انخفاضا في سنواتها الأولى من سنة 1999 الى 2008 بسبب ارتفاع أسعار البترول مما انعكس على ارتفاع الإيرادات العامة للدولة فقامت في توظيفها في البرامج التنموية للدولة مما ساعد في توفير اليد العاملة وانخفاض معدات البطالة.

أما في سنة 2010 فنلاحظ تراجع قياسي لمعدلات البطالة حيث سجلت 10% ثم إلى 9.8 %في سنة 2014 ونتيجة ارتفاع الإيرادات المحققة من أسعار البترول حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2013 ب111.85 دولار للبرميل حققت الدولة عوائد مالية ضخمة مما جعلها تقوم بإقامة برامج دعم للشباب من خلال الوكالات:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
- عقود ما قبل التشغيل
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

أما في سنة 2015 / 2016 ارتفاع بالمقارنة مع سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة وبالتالي انخفاض العوائد البترولية مما أدى إلى تقليص النفقات العامة والتي أثرت على قطاع الأشغال العمومية والبناء وخروج العديد من المؤسسات من السوق بالإضافة إلى تقليص عدد الموظفين فيها، ونتيجة لذلك تواصل ثبات معدل البطالة عند معدل % 11.7 سنتي 2017 و 2018 .

الفرع الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات التضخم.

التضخم هي ظاهرة اقتصادية تعبر عن الارتفاع المستمر للأسعار وتفقد فيه العملة الوطنية قيمتها، ويشتمل التضخم على عدة أنواع ويتأثر بالكثير من المؤشرات كتغيرات أسعار البترول ومن خلل هذا الجدول سنحاول تأثير هذا التأثير في الجزائر للفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2020.

الجدول رقم(49): تطور معدل التضخم بالمقارنة مع تغيرات أسعار البترول1999-2020

السنوات	معدلات التضخم	أسعار البترول بالدولار
1999	2.6	11.73
2000	0.3	23.07
2001	4.23	25.35
2002	1.42	19.15

2003	2.58	29.64
2004	3.56	30.82
2005	1.38	40.46
2006	2.31	62.17
2007	3.68	51.75
2008	4.86	96.79
2009	5.74	44
2010	3.91	81.51
2011	4.52	67.64
2012	8.89	111.10
2013	3.26	111.85
2014	2.92	106.07
2015	4.78	48.92
2016	6.40	38.08
2017	5.59	55.92
2018	4.27	69.18
2019	1.95	61.34
2020	3.52	65.02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الموقع: https://prixdubaril.com/
- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات من الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_langues.htm

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2020 بالمقارنة مع تطور أسعار البترول نلاحظ أن معدلات التضخم في الفترة 1999 إلى غاية 2020 كانت متذبذبة تارة ترتفع وتارة تنخفض حيث سجلت أعلى معدل سنة 2008 حيث بلغ 4.86% وأدنى معدل سنة 2000 بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة والذي أدى إلى زيادة العوائد المحققة منه مما أدى إلى زيادة عرض النقود من جهة ومن جهة أخرى ارتفع الطلب الداخلي مما أدى إلى استيراد سلع وخدمات خارجية تحتوي على التضخم (تضخم مستورد)، تواصل تذبذب معدلات التضخم حيث سجل أعلى مستوى له في سنة 2012 حيث بلغ 11.8% وذلك راجع لارتفاع أسعار النفط وبلوغها أعلى مستوياتها نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية التي حدثت سنة 2008، ليشهد بعد ذلك ارتفاع خاصة سنتي 2015و2016 و2017بالمقارنة مع سنتي 2013 و2014 بسبب انخفاض أسعار البترول وإتباع الجزائر سياسة تقشفية حيث عملت على الإصدار النقدي الذي لم يستغل في الاستثمارات المدرة للدخل وإنما وجه لتسديد ديون مؤسسات القطاع الخاص من أدى إلى زيادة عرض

النقود، في حين شهدت انخفاض في سنة 2020 بسبب المبالغ المالية التي أنفقتها الدولة على المواطنين نتيجة إحالتهم للبطالة بسبب فيروس كورونا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع الأسعار نتيجة قلة الاستيراد بسبب الغلق الكلي لحدود الدول وقلة عرض السلع.

ولتوضيح معطيات الجدول أعلاه أكثر تم الاستعانة بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (07):تطور معدل التضخم بالمقارنة مع تغيرات أسعار البترول1999-2020

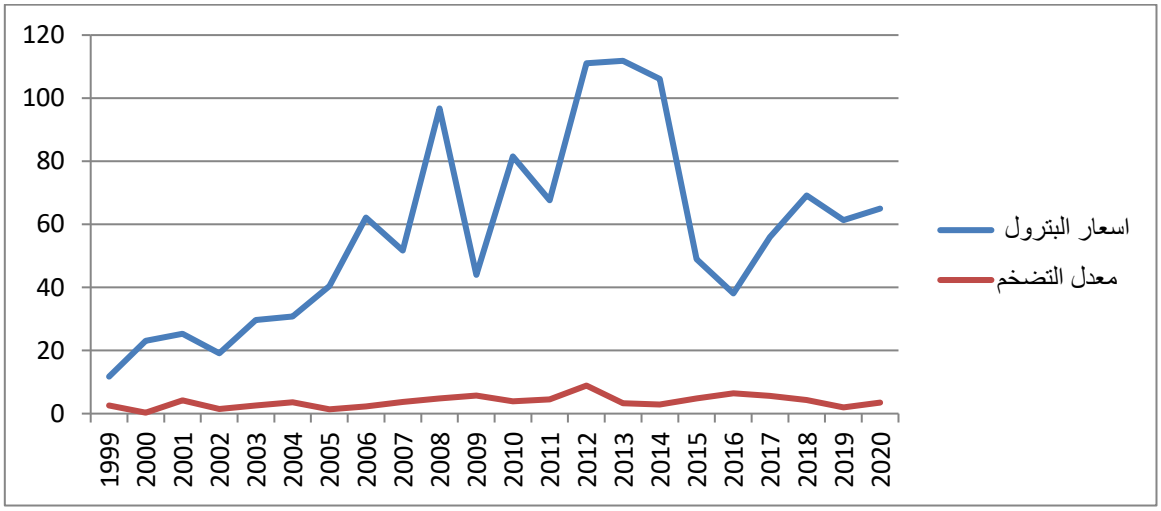

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (49)

المطلب الثاني : أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي.

تعتبر أسعار البترول من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على العديد من المؤشرات التي تخص الاقتصاد الوطني خاصة تلك التي تعنى بالتوازن الخارجي بالاستثمار، الميزان التجاري والدين الخارجي، وعليه سنحاول الوقوف على مد تأثير التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي.

الفرع الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على معدل الاستثمار.

الجدول رقم(50): تطور معدلات الاستثمار بالمقارنة مع أسعار البترول للفترة1999-2020

السنوات	معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر	أسعار البترول بالدولار
1999	0.60	11.73
2000	0.50	23.07
2001	2.00	25.35
2002	1.90	19.15
2003	0.90	29.64

2004	1.00	30.82
2005	1.10	40.46
2006	1.60	62.17
2007	1.20	51.75
2008	1.50	96.79
2009	2.00	44
2010	1.40	81.51
2011	1.30	67.64
2012	0.70	111.10
2013	0.80	111.85
2014	0.70	106.07
2015	-0.30	48.92
2016	1.00	38.08
2017	0.70	55.92
2018	0.80	69.18
2019	0.80	61.34
2020	0.80	65.02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الموقع: https://prixdubaril.com/
- https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?end=2020&fbclid=IwAR1N!VY6fl5ygM-j0XOyE0rCl-3NxgvCfV7vPfalgfEQdXZI5ghFxptVJpI&locations=

استقراءا للجدول أعلاه والذي يوضح تطور معدلات الاستثمار الأجنبي في الجزائر بالمقارنة مع تطور أسعار البترول للفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2020 نلاحظ تسجيل معدلات منخفضة لمعدل الاستثمار الأجنبي بالجزائر، فمع بداية 1999 إلى غاية 2008 بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر معدل قدره 1.23 % مع الارتفاع المستمر لأسعار البترول خلال هذه الفترة نلاحظ أن الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات فأصدرت العديد من القوانين والتشريعات المشجعة على استقطاب الاستثمار الأجنبي، في حين بقي معدل الاستثمار الأجنبي المباشر منخفض خلال الفترة من 2009 إلى غاية 2015 رغم الارتفاع الملحوظ لأسعار البترول نتيجة الاستثمار في قطاع المحروقات بصفة أكبر من القطاعات الأخرى التي تشهد سيطرة المستثمر المحلي على السوق مع وجود قليل للمستثمرين الأجانب، أما سنة 2015 فقد سجلت الجزائر معدل استثمار سالب بلغ 0.30- % نتيجة لخروج المستثمرين الأجانب من الجزائر لحلول أجل نهاية عقودهم سنة 2014، تواصل الانخفاض في معدلات الاستثمار نتيجة لانخفاض أسعار البترول وانخفاض النفقات العامة، أما في سنتي 2019 و2020 فقد سجل الاستثمار الأجنبي معدل استثمار بلغ 0.80% وهذا راجع لانخفاض أسعار

البترول من جهة والسبب الأساسي هو تفشي فيروس كورونا والإغلاق العالمي الذي أثر على الجو العام للاستثمار المحلي والأجنبي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (08): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع تطور أسعار البترول في الجزائر (1999-2020)

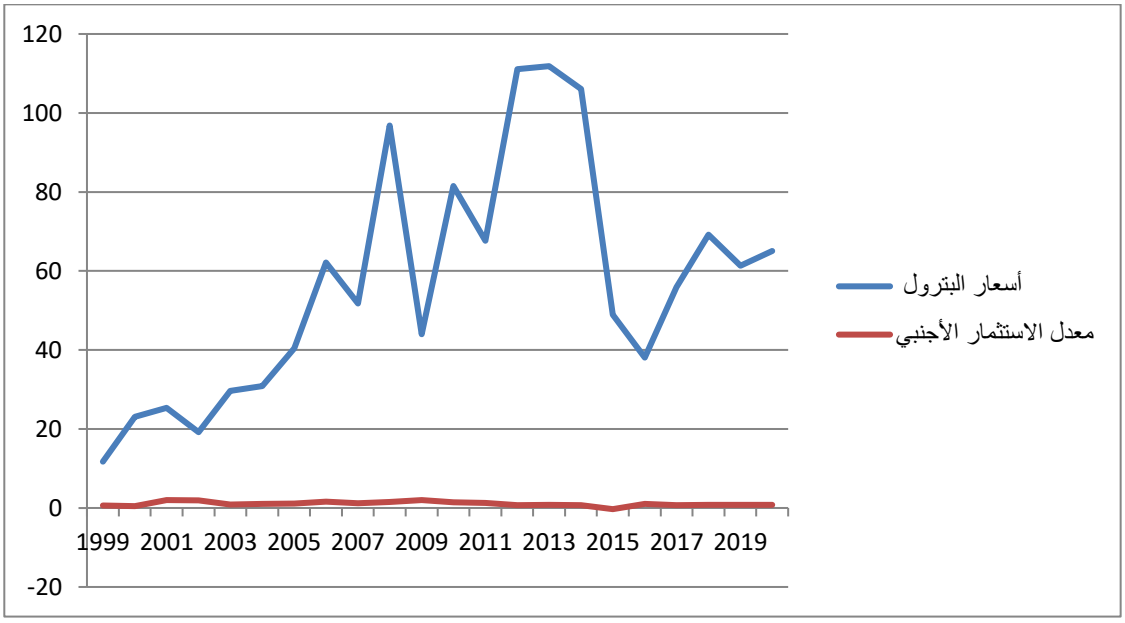

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (50).

الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري

الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وتمثل قيمته الفرق بين الصادرات والواردات التي قامت بها الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويتأثر بالعديد من المتغيرات أهمها أسعار البترول، لذا سنحاول معرفة هذا الأثر من خلال عرض تطور رصيد الميزان التجاري بالمقارنة مع تطور أسعار البترول خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(51): تطور رصيد الميزان التجاري بالمقارنة مع أسعار النفط 1999-2020

السنوات	رصيد الميزان التجاري مليار دولار	أسعار البترول بالدولار
1999	3.36	11.73
2000	12.30	23.07
2001	9.61	25.35
2002	6.70	19.15
2003	11.14	29.64
2004	14.27	30.82
2005	26.47	40.46
2006	34.06	62.17

2007	34.24	51.75
2008	40.52	96.79
2009	7.78	44
2010	18.20	81.51
2011	25.96	67.64
2012	20.17	111.10
2013	9.38	111.85
2014	0.46	106.07
2015	-18.08	48.92
2016	-20.13	38.08
2017	-14.41	55.92
2018	-7.46	69.18
2019	-9.32	61.34
2020	-13.62	65.02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر من 2007 إلى 2020 من الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm
- الموقع: https://prixdubaril.com/

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1999 إلى غاية 2020 بالمقارنة مع تطور أسعار البترول لنفس الفترة، يتضح أن الميزان التجاري حقق فائض مستمر خلال الفترة 1999 إلى غاية 2008 شكل علاقة طردية مع تطور أسعار البترول، فنلاحظ أنه وبارتفاع أسعار البترول يقابلها ارتفاع في رصيد الميزان التجاري الفائض وذلك راجع لارتفاع صادرات البترول التي غطت عوائده مصاريف الاستيراد مما ولد رصيد موجب خلال هذه الفترة جعلت من الميزانية تكون احتياطات كبيرة من العملة الصعبة ما أهل الجزائر من أن تسدد جل ديونها قبل موعد استحقاقها وتتحول من دولة مدينة إلى دولة دائنة الأمر الذي جعلها تقوم بمسح بعض ديون الدول الأفريقية الفقيرة منخفضة الدخل مما كون لها سمعة دولية مرموقة غير أن الميزان التجاري كان مشوه فهو يعتمد على مورد واحد مما جعله يتأثر بالعوائد من الأسعار البترولية حيث أن سنة 2009 سجلت انخفاض في سعر البرميل حيث سجل 44دولار لبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية مما أدي إلى انخفاض الفائض من الميزان التجاري فقد سجل 7.78 مليار دولار مقارنة بسنة 2008حيث كان 40.52 مليار دولار، ليعود للارتفاع بشكل متذبذب خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2013 بسبب ارتفاع البترول نتيجة لتعافي العالم من الأزمة التي حدثت في 2008، في حين سجلت سنة 2014 انخفاض حاد في رصيد الميزان التجاري حيث سجل 0.46 مليار دولار رغم الارتفاع الكبير لأسعار البترول غير أنه وفي هذه السنة ارتفعت فاتورة الواردات بشكل كبير مقارنة بصادرات

الجزائر التي جلها محروقات، في حين سجلت سنوات 2015، 2016 و2017 عجزا في رصيد الميزان التجاري لانخفاض أسعار البترول في هذه الفترة وقرار منظمة الأوبك بتخفيض حصص الإنتاج محاولة منها لرفع الأسعار مما قلص عوائد صادرتها من البترول مع التزايد المستمر للواردات، تواصل العجز حتى سنة 2020 نتيجة لدخول الجزائر في أزمة مالية بداية من 2017 من جهة، ومن جهة أخرى الوضع السياسي المتدهور سنة 2019 وظهور فيروس كورونا وتفشيه سنة 2020 كل هذه العوامل أدت إلى استمرار العجز في رصيد الميزان التجاري، والشكل البياني التالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم (09): تطور رصيد الميزان التجاري بالمقارنة مع تطور أسعار البترول للفترة1999-2020

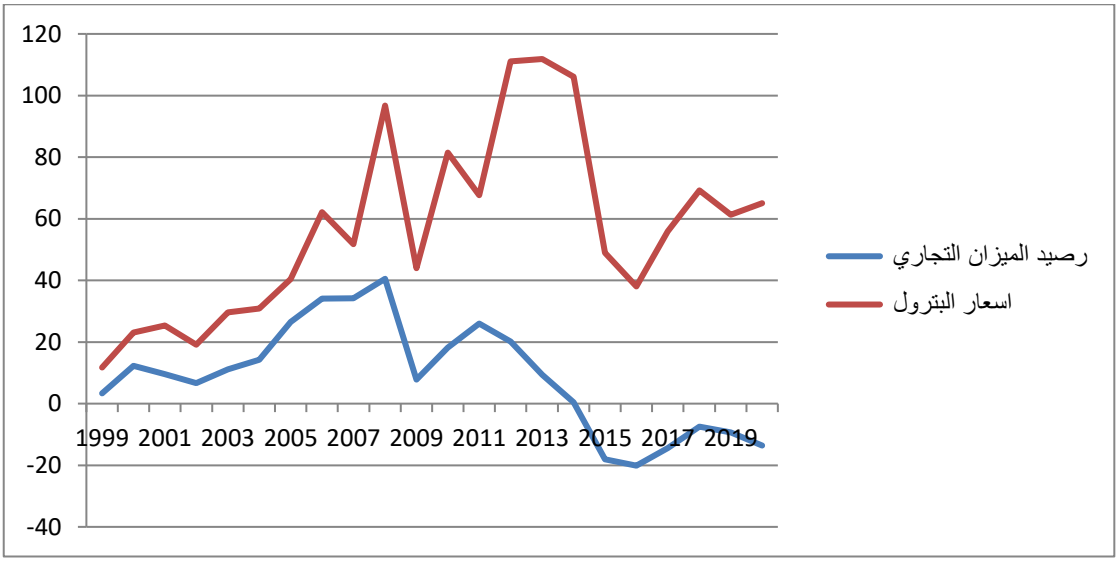

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (51)

الفرع الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على المديونية الخارجية.

الدين الخارجي هو مجموع المبالغ التي تقترضها دولة من الخارج من اجل سد العجز في ميزانيتها أو لأسباب أخرى، ويتأثر حجم الديون الخارجية بتغيرات أسعار البترول، وهذا ما سنحاول تحليله من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(52): تطور الدين الخارجي بالمقارنة مع أسعار البترول للفترة 1999-2020

السنوات	الدين الخارجي مليار دولار	أسعار البترول بالدولار
1999	28.14	11.73
2000	25.26	23.07
2001	22.70	25.35
2002	22.64	19.15
2003	23.35	29.64
2004	21.82	30.82
2005	17.19	40.46

2006	5.60	62.17
2007	5.60	51.75
2008	5.58	96.79
2009	5.41	44
2010	5.56	81.51
2011	4.40	67.64
2012	3.67	111.10
2013	3.39	111.85
2014	3.73	106.07
2015	3.02	48.92
2016	3.84	38.08
2017	3.98	55.92
2018	4.006	69.18
2019	3.83	61.34
2020	3.47	65.02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للفترة من 2007 إلى 2021 من الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm
- تقرير بنك الجزائر سنة 2002 من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- من الموقع: https://prixdubaril.com/

من خلال قراءتنا للجدول الذي يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر مقارنة مع تحركات أسعار البترول خلال الفترة 1999 إلى 2020 يتضح أن ارتفاع أسعار البترول في بداية الألفية أي من 1999 إلى غاية 2005 قابلها انخفاض مستمر في معدلات الدين الخارجي حيث انتقل من 28.14مليار دولار إلى قيمة 17.19 مليار دولار في سنة 2005 هذا التناقص راجع إلى تحسن أسعار البترول وكذا الاستقرار السياسي للجزائر مما جعل الشركات الأجنبية خاصة البترولية تعود للسوق الجزائري فزاد إنتاج البترول وعوائده التي شكلت احتياطي كبير من الصرف، ومع بداية 2006 قامت الجزائر بإتباع سياسة التسديد المسبق للديون لذلك لاحظنا تراجع كبير في حجم الدين الخارجي فبلغ 5.60 مليار دولار، تواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 2015 مسجلا أدنى قيمة له بلغت 3.02 مليار دولار وذلك نتيجة لتزايد العوائد المحققة من ارتفاع أسعار البترول وإدارة الدين الخارجي بطريقة رشيدة من خلال الاعتماد على الفوائض المالية، وكذا تحويل الديون لاستثمارات، ورغم الأزمة المالية التي مست العالم سنة 2008إلا أن الجزائر بعدها تحولت من دولة مدينة إلى دولة دائنة نتيجة للاحتياطات الكبيرة من العملة الصعبة والتي جعلت وضعها مستقر، في حين سجل الدين الخارجي ارتفاع طفيف من 2016 إلى غاية 2018 نتيجة

انخفاض أسعار البترول والأزمة التي مست القطاع المالي في الجزائر، وخلال سنتي 2019 و2020 سجل الدين الخارجي انخفاض طفيف بلغ3.83مليار دولار و 3.4 مليار دولار على التوالي نتيجة إجراءات الجزائر للحد من استيراد بفرض قيود على التجارة الخارجية وإغلاق الحدود والتعاملات الخارجية بسبب الأزمة الصحية التي مست العالم، ولتوضيح ما تضمنه الجدول أكثر تم الاستعانة بالشكل البياني التالي :

الشكل رقم(10):تطور الدين الخارجي بالمقارنة مع تغيرات أسعار البترول للفترة1999-2020

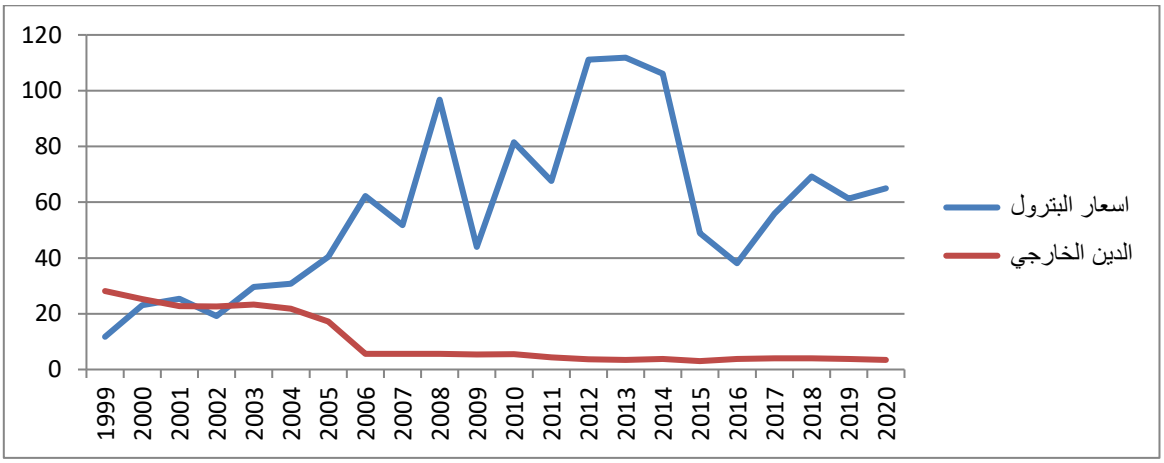

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (52)

المطلب الثالث: الاستراتيجيات البديلة للتبعية للبترول.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الموارد المحققة من قطاع المحروقات، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار الموارد الطاقوية وأهمها البترول، وبالنظر للإمكانيات والموارد الطبيعية المتنوعة التي تمتلكها الجزائر تجعلها قادرة على خلق اقتصاد قوي خارج المحروقات، وفيما يلي سنحاول التطرق لأهم البدائل التي قد يلجأ لها الاقتصاد الجزائري حتى يخفف من تبعيته للبترول.

الفرع الأول: القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي.

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام فضلا عن امتلاكها العديد من الموارد التي تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ولما لا التصدير وبين هذه الموارد التي تعزز الإمكانيات الفلاحية للجزائر[1]:

- الأراضي الزراعية: تتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة ب 42.4 مليون هكتار أي 18 %من المساحة الإجمالية للبلد، كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة ب 8.458مليون هكتار ما يعادل 28% منالمساحة الزراعيةالإجمالية،

[1] حكيم بوجطو، محمد أمين مصطفاوي، "**القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**"، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، العدد12، المجلد5، جامعة المدية الجزائر، 2020، ص 23-26.

وتتوزع الأراضي الزراعية جغرافيا إلى أربع مناطق (المنطقة الساحلية، الداخلية، السهبية والصحراوية) وتقسم هذه المساحة الزراعية على المحاصيل حيث بلغت حصة القمح 3322ك هكتار، الفواكه 263ك هكتار، الحمضيات 65ك هكتار، أما حصة التين 47ك هكتار، أشجار الزيتون 329ك هكتار، البطاطا 138ك هكتار النخيل المثمرة 160ك هكتار، في حين تبلغ المحاصيل الأخرى 407 ك هكتار أما الأراضي الخاملة فبلغت 3200 ك هكتار، والملاحظ ن النسبة الفعلية المستعمل ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة.

- الموارد المائية: تعتبر الزراعة المستهلك الرئيسي للمياه حيث بلغت نسبة استهلاكها 60 من مجموع حجم المياه سنة 2019 والجدير بالذكر أن الزراعة في الجزائر تعتمد على الزراعة المطرية حيث أن 90 من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، ففي الشمال يتم الري بالاعتماد على الآبار و السدود وفي الجنوب يعتمد على الآبار العميقة في طبقات المياه الجوفية الكبيرة، فقد تطورت مشاريع الري بفضل المساعدات الحكومية والإعانات الممنوحة للفلاحين وكذا تحرير التنقيب وحفر الآبار.

- الموارد البشرية: تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة أو تعذر استخدامها في بعض العمليات وهو ما أدى إلى وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع إلا أن حجم القوة العاملة في الزراعة مقارنة بباقي القطاعات في الجزائر لا يزال من انخفاضرغم التسهيلات المقدمة للفلاحين وهذا راجع إلى تخلي الشاب الجزائري عن رغبته في العمل ألفلاحي وتوجهه إلى قطاع الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى.

إن تنمية القطاع ألفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان ذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في تخفيف التبعية الغذائية، تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في ترقية و تطوير الصادرات خارج المحروقات، وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع ألفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية والتي رغم خضوعها لقواعد السوق وميكانيزمات التحرر الاقتصادي إلا أن اعتبارها قطاعا استراتيجيا يتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن تحقق هذه الأهداف من خلال[1]:

- تشجيع وتدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتجات إستراتيجية.
- حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهو ما سيساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط ألفلاحي باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي وأن المنتوج ألفلاحي له قيمة مالية وإستراتيجية.
- توفير التمويل الضروري ووفق وميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع ألفلاحي عموما والفروع الإستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب.

[1] مسعود مهوب، "دراسة **قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة1886-2010**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص179.

- وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد ألفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العملي، مما يساهم في نوعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور...الخ.
- وضع سياسة إستراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتقر لها القطاع ألفلاحي في الوقت الحالي بالرغم من أهميتها الإستراتيجية.
- خلق نظام فعال للتسويق ألفلاحي يعمل وفق أطر موضوعية وبعوامل اقتصادية عقلانية.
- الاستمرار في استصلاح الأراضي وإعطائها الأهمية التي تستحقها، إذ أن عملية الإصلاح التي تمت تميزت ببطئ في وتيرة إنجازها.
- العمل على تخفيف الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وما ينجر عنها من منافسة على المتنوج ألفلاحي.

الفرع الثاني: القطاع الصناعي كبديل استراتيجي

بعد عقدين من التخلي عن القطاع الصناعي الذي كان الإستراتيجية الأساسية للاقتصاد الوطني في مرحلة السبعينات، وبعد الاتفاق على إعادة جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ برامج تعديل هيكل الاقتصاد الذي نتج عنه تخفيض معدلات التضخم وتقليل العجز العمومي وتكوين قدر من احتياطي الصرف، لكن في المقابل كانت هذه الإجراءات مصحوبة بتقهقر مستمر في الإنتاج الصناعي وقطاع البناء والإسكان وتدهور القدرة الشرائية للمواطن، أصبح من الضروري على الدولة السعي للمحافظة على النسيج الصناعي القائم وإعادة تنشيطه، وهذا لا يعني العودة لهيمنة القطاع العام والتسيير المركزي للاقتصاد، فتدخل الدولة يجب أن يكون من خلال الاعتماد على[1]:

- تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة، خاصة وان الاقتصاد الجزائري يمكن له الاستفادة من مستوى الأجور المنخفضة مما يقلل من تكاليف الإنتاج.
- تشجيع الخوصصة في الصناعات التحويلية العمومية، مع الحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف في النسيج الصناعي، وتشجيع الاستثمارات والشراكة مع المستثمرين الأجانب.
- إعادة تأهيل القوى العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والانجاز العلمي.
- دعم الصناعات البتروكيماوية للتقليل من تصدير البترول الخام وتزيد من القيمة المضافة بتصدير المشتقات ومنتجات التكرير من جهة، ومن جهة ثانية تلبي الاحتياجات المحلية المتزايدة من المشتقات والمخصبات التي تطلبها قطاعات الصناعة وبعض القطاعات الأخرى.
- التوجه نحو البتروكيماويات لاستعادة القدر الأكبر من القيمة المضافة من البترول والغاز، إذ أن برميل البترول الخام عند سعر بين15-17دولار ترتفع قيمته إلى حوالي 20دولار بتحويله إلى بنزين، ثم إلى 55دولار بتحويله إلى بتروكيماويات

[1] عيسى مقليد، **مرجع سبق ذكره**، ص177-179.

أساسية مثل الإثلين والبروبلين، ثم إلى 150 دولار بإنتاج البتروكيماويات النهائية، وأخيرا ترتفع قيمته من 2700إلى 3000دولار بعد مرحلة الصناعات التكميلية، مما يوضح أهمية التصنيع البتر وكيماوي بالنسبة للدول النفطية.

الفرع الثالث: الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي

ان التحديات المستقبلية تجبر الجزائر أمام ضرورة تبني استراتيجيات بعيدة عن البترول وتقلبات أسعاره، ومن بين هذه الاستراتيجيات هو الاستثمار في الطاقات المتجددة نظرا للإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال تعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بمجال الطاقات المتجددة ولأن إمكانيات الجزائر في مجال الطاقة المتجددة تكمن في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح حسب وزارة الطاقة الجزائرية سنتطرق لأهم مقومات هذين المصدرين في الجزائر[1]:

1- الطاقة الشمسية: أعلنت الوكالة الألمانية حسب دراسة قامت بها حديثا أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الجزائر3000 ساعة إشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى إشراق في العالم وهو ما دفع الوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الصحراء الجزائرية وبناءا عليه تم الاتفاق بين الحكومتين في سنة2007 لإنتاج 5 من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها في ألمانيا عبر ناقل كهربائي بحري وفيما يلي جدول إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية

الجدول رقم(53): إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية

المنطقة	الصحراء	الهضاب العليا	الساحل
متوسط مدة الإشعاع الشمسي ساعة/ السنة	3500	3000	2650
متوسط الطاقة ك و/ م2/ السنة	2650	1900	1700

المصدر: مصطفى خوصة، "**الاستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع النفط في الجزائر**" مجلة اقتصاد المال والأعمال،جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 4، العدد1، جوان2019، ص85.

2- طاقة الرياح: يتغير المورد الريعي في الجزائر من مكان إلى أخر نتيجة الطبوغرافيا وتنوع المناخ حيث يمكن تقسيم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين:

[1] مصطفى خوصة، "**الاستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع النفط في الجزائر**" مجلة اقتصاد المال والأعمال،جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 4، العدد1، جوان2019، ص ص 84 ، 85.

- الشمال الذي يحده البحر الأبيض المتوسط وساحل يمتد إلى 1200كلم وتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري ومعدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع.
- منطقة الجنوب: تتميز بسرعة الرياح أكبر من الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تصل إلى 4م/ثا وتصل حتى 6م/ثا في أدرار وهي سرعة معتدلة.

وفي هذا المجال نجد أن الجزائر سطرت برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية ويتضمن هذا البرنامج إنجاز حوالي ستين من المحطات الشمسية ومساحات طاقة الرياح وهذا بحدود 2020 فيما يتم مشروع إنجاز الكهرباء الموجهة للسوق المحلية على مرحلتين[1]:

- المرحلة الأولى من 2015 إلى 2020: حيث يتم في هذه الفترة انجاز حوالي 4000ميغاواط من طاقتي الرياح والشمسية بالإضافة إلى 500ميغاواط من الكتلة الحيوية و الحرارة الجوفية.
- المرحلة الثانية من 2021 إلى 2030: تهدف إلى تنمية الربط الكهربائي بين الشمال والصحراء، حيث ستمكن من تركيب محطات كبرى للطاقات المتجددة في كل من أدرار، عين صالح وبشار، كما أن هذه المرحلة تستهدف صناعة حقيقية للطاقات المتجددة المصحوبة ببرنامج في التكوين والبحث، حيث يتوقع أن تساهم الطاقات المتجددة بنسبة 27 بالمائة من إنتاج الكهرباء الموجه للاستهلاك الوطني، وهذا سيسمح بادخار 300مليار مكعب من حجم الغاز الطبيعي، كما ستتمسك الجزائر بفكرة التصدير للأسواق الخارجية مستقبلا.

مما سبق نستخلص أنه على الجزائر ومن أجل تطوير طاقاتها المتجددة أن[2] :

- يجب الاهتمام بالطاقات المتجددة للحفاظ على البيئة من جهة وللحصول على بديل للطاقات النابضة من جهة أخرى.
- وضع برامج وقوانين صارمة وسليمة لدعم برامج الطاقات المتجددة في الجزائر وإنجازها في الوقت المناسب.
- يجب التوجه لدعم مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر من اجل وضع أسس التنمية المستدامة.
- يجب وضع قوانين ولوائح تدعم استخدام الطاقات المتجددة والاستثمار فيها لما لها من أهمية بالغة في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والتنموية.

[1] مصطفى خوصة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 85،86.

[2] سلمى صالحي، "**دراسة استشرافية تحليلية لواقع الطاقات المتجددة في الأردن والجزائر**"، مجلة العلوم الإحصائية،جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، العدد12، 2021، ص79.

خلاصة:

تناولنا خلال الفصل الواقع التاريخي لظهور البترول في الجزائر والمراحل التي مر بها ولعل أهمها تأميم المحروقات وسيطرة سونا طراك على إنتاج البترول بنسبة 51 % مما جعلها تقوم بالعديد بإصدار العديد من الإصلاحات والقوانين في هذا القطاع ما مكنها من فرض سيادتها على ثرواتها ما جنبها سيطرة الشركات الأجنبية، وكذا التطرق للإستراتيجيات المتبعة من طرف شركات البترول العالمية لسيطرتها على بصفة عامة وشركة سونا طراك الجزائرية بصفة خاصة، وإلقاء نظرة عن تأثير فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالم والاقتصاد الجزائري.

وباعتبار الجزائر دولة بترولية وعضو ملتزم في منظمة الدول المصدرة للبترول جعلها تعتمد بشكل كبير على صادراتها من البترول والتي تأخذ الجزء الأكبر من المجموع الكلي للصادرات، ونتيجة لاعتمادها الكلي على هذا القطاع جعل متغيراتها الداخلية وكذا الخارجية تحت تأثير تحركات أسعار البترول، فنلاحظ وجود علاقة طردية بين أسعار البترول ومؤشرات التوازن الخارجي فكلما ارتفعت أسعار البترول نلاحظ تحسن في الناتج المحلي الإجمالي ولو بصفة قليلة وتحسن في معدلات البطالة وفي الميزانية العامة باعتبار إن الجباية البترولية تشكل جزء كبير من الإيرادات العامة ، نفس التأثير تخضع له مؤشرات التوازن الخارجي فنسبة الديون الخارجية تقل كلما ارتفعت أسعار البترول، ويسجل رصيد الميزان التجاري فائضا.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

البترول مادة استراتيجية في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن الدول سواء متقدمة أو متخلفة فهي بحاجة دوما له ما ترتب عن ذلك تطور العلاقات الدولية التي تتحكم فيها المصالح المتعلقة بالبترول مما أدى إلى وجود أسواق لتسعير البترول الذي يمتاز بعائدات ضخمة ما جعل بعض الدول تعتمد على عائدات البترول في ميزانيتها العامة وتتخصص في إنتاج وتصدير البترول مما أصبح يطلق على تسميتها الدول البترولية، والجزائر باعتبارها دولة بترولية تعتمد على البترول كمورد أساسي لعملة الصعبة وسعر البرميل البترولي أصبح على أساسه تتحدد الميزانية العامة لدولة الجزائرية التي تمس نفقاتها جميع القطاعات وبالتالي فان أسعار البترول تؤثر على جميع القطاعات التي تشكل الاقتصاد الجزائري فأي تغير في السوق البترولي يؤثر بشكل أو بأخر على الاقتصاد وهذا ما ظهر في الأزمة الأخيرة في الجزائر التي أظهرت أن الاقتصاد مرهون في سعر برميل البترول ولابد من العمل للخروج أو حتى التخفيف من التبعية له كون أن أي هبوط في سعره يضع الجزائر على المحك مما يجعلها تحت ضغوطات كبيرة في ظل غياب نسيج اقتصادي قوي ومرن يجعل من تأثير الأزمات السعرية للبترول ذات تأثير محدود.

- **اختبار الفرضيات الدراسة :**

- **الفرضية الأولي** : توجد آليتين للتسعير بالسوق البترولي آلية التسعير الفوري والية التسعير الآجل وتغلب آلية التسعير الفوري على آلية التسعير الأجل غير أنه في دراستنا تبين لنا أنه يوجد آليتان لتسعير في السوق البترولي والتسعير الأجل يغلب على عقود بيع البترول على التسعير الفوري وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولي.
- **الفرضية الثانية** : رغم التنوع في المؤسسات الاقتصادية للجزائر إلا أن المداخيل التي يحققها الاقتصاد الوطني يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات. وأن البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال خلقت العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في شتي مجالات الصناعة سواء الإنتاجية أو الإستخراجية أو ذات الطابع الخدمي ألي أن كل هذه الهياكل والمنشئات الاقتصادية تعاني من عدم وجود المرد ودية الاقتصادية ماعدا قطاع المحروقات ما جعلها يطلب دائما الدعم من الخزينة العمومية للاستمرار في النشاط ما قلص من مداخليها وبالتالي فالاقتصاد الوطني يعتمد بصفة كبيرة على عائدات قطاع المحروقات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .
- **الفرضية الثالثة**: خلال فترة الدراسة تأثر رصيد الميزان التجاري بشكل طفيف بالمتغيرات التي حدثت في أسعار البترول، يمتاز الاقتصاد الجزائري بالتصدير الكبير للمحروقات أهمها البترول الخام ما جعل الميزان التجاري للجزائر مع العالم الخارجي في حالة جيدة نتيجة تحقيق الفائض غير أن المتفحص له يجده يعتمد على مورد واحد لتحقيق هذا الفائض وبالتالي فان ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي يحقق فيها الميزان التجاري فائض وانخفاض أسعار البترول دون المستوي المرغوب يحقق عجز ما جعل لتأثير أسعار البترول على الميزان التجاري أثر كبير جدا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

- **نتائج الدراسة :**

- تملك الجزائر احتياطات كبيرة من المحروقات، مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل كبير في متغيرات الاقتصاد الكلي للدولة.
- الجزائر دولة عضو مؤثر وملتزم في منظمة الأوبك مما يجعلها تخضع لقيودها وقوانينها.

- تأثر الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة بتداعيات فيروس كورونا والذي أدى إلى انهيار أسعار البترول .
- تتأثر الميزانية العامة للجزائر بتغيرات أسعار البترول باعتبار أن الجزء الأكبر من إيراداتها مشكل من الجباية البترولية، وأيضا الاعتماد على السعر المرجعي للبرميل في بناء الميزانية العامة.
- يخضع الناتج المحلي الإجمالي لتغيرات أسعار البترول كما تتأثر قيمته بمعدل التضخم السائد في الدولة
- يساعد ارتفاع أسعار البترول في زيادة نفقات الدولة الاستثمارية وبالتالي الحاجة لمناصب عمل جديدة مما يؤدي إلى امتصاص البطالة والعكس صحيح.
- في ظل نقص الإنتاج المحلي وارتفاع أسعار البترول تعمل الجزائر على الاستيراد من الخارج مما يجعلها تستورد التضخم بصفة غير مباشرة، كما أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى زيادة نفقات التسيير أكثر من نفقات التجهيز، ومع قلة الإنتاج ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى التضخم، فنستنتج أن تغيرات أسعار البترول تؤثر على التضخم في الجزائر.
- يتأثر كل من الميزان التجاري والدين العام للجزائر بتغيرات سعر البترول باعتبار أن البترول هو مورد أساسي للجزائر.
- تدني معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رغم ارتفاع أسعار البترول في فترات معينة، وهذا يدل على أن قلة الاستثمار في الجزائر بسبب عدم استقرار القوانين وغياب سياسات جذب المستثمرين الأجانب بدرجة أولى، والفساد الإداري{البيروقراطية وغياب الرقمنة ،و الإحصائيات} وبخاصة مشكل العقار الصناعي.
- وجب على الجزائر العمل بجد لتعافي من العالة الهولندية بالتوجه إلي قطاعات ذات مرودية اقتصادية جيدة لا تتأثر كثيرا بالسوق العالمي لما لجزائر من ميزات تنافسية فيها والخصائص الفريدة لمنتجات الزراعية، أما من ناحية مصادر الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية نفس الشيء بالنسبة لرياح ما يمكن من أن تصبح الرائدة عالميا في الطاقة النظيفة وتصبح بطارية أوروبا.
- الشيء الإيجابي في قطاع المحروقات أن الجزائر أصبحت تنتج وقودها محليا و تتوجه إلي عدم تصدير البترول خام بل منتجات مكررة عن طريق المشاريع التي قيد الإنجاز دشنت بعضها سنة 2022 بالإضافة إلى السفن التي تعمل بالغاز المميع نتيجة ضغوط اتفاقيات المناخ واحتمال تحرير أسعار الغاز وإنشاء سوق عالمية له ما يعني سوق مستقبلي واعد جدا وبخاصة أن الجزائر من أكبر مصدري الغاز وستصبح منصة تصدير لغاز نيجيريا.

- **التوصيات والاقتراحات**

- من خلال دراستنا استطعنا أن نقدم مجموعة من التوصيات:
- محاولة التنويع في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات حتى لا يبقى رهن تغيرات أسعار البترول.
- استغلال الطاقات الشمسية لأن الجزائر تزخر بإمكانيات كبيرة في هذا المجال خاصة في الصحراء الجزائرية.

- التعاون مع الدول الأجنبية من أجل تجسيد المشاريع المتعلقة باستغلال الطاقة الشمسية على أرض الواقع لتصدير الكهرباء .
- الاهتمام بطاقة الرياح ومحاولة الاستفادة منها في ظل وجود ظاهرة منتظمة للرياح في الجزائر على مدار العام .
- الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي حتى تتمكن الجزائر من تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي دون اللجوء للاستيراد بل تصبح سلة غذاء إفريقيا بخاصة وفرة المياه الجوفية والأراضي الصالحة لزراعة في الصحراء بشكل خاص.
- استغلال المناجم الموجودة في الجزائر بشكل صناعي لتمكن من تثمينها بإعطائها قيمة مضافة والنهوض بالقطاع الصناعي المتعثر خاصة بعد فشل سياسة الصناعات المصنعة .
- التوجه مستقبلا إلى استغلال الغاز الصخري باعتبار الجزائر تمتلك ثالث احتياطي عالمي منه بعد الصين والأرجنتين بخاصة إن كل حقول الغاز في الصحراء مهجورة السكان لكن مع ضرورة التطبيق الصارم لمعايير البيئة ولابد من استقدام التكنولوجيا والشركات الأمريكية لأنهم الرواد عالميا .
- استغلال الإيرادات المحققة من قطاع المحروقات في مشاريع إنتاجية وعدم صرفها في منتجات كمالية مترفة .
- عدم تصدير البترول الجزائري كمادة خام بل استغلال محطات التكرير الموجودة لتحويله لمشتقات بترولية لرفع من قيمته السوقية مما يضاعف حجم الإيرادات إلي أضعاف مضاعفة.
- إعادة بعث الصناعة البتر وكيماوية والتكثيف من الاستثمار فيها بتوسيع القواعد الموجودة وبناء أخري جديدة .
- ضرورة العمل على تبسيط الإجراءات القانونية وسرعة دراسة المشاريع والرد على المستثمرين بالقبول أو الرفض.
- ضرورة الاستمرار في مشاريع البني التحتية بخاصة الموانئ العميقة والطرق السريعة خاصة طريق شمال جنوب لتكون الجزائر بوابة أفريقيا و محطة رئيسية لطريق الصيني البري والبحري العالمي المعروف ب{الطريق والحزام}.
- ضرورة الاستثمار في الدول المجاورة في مجال الكهرباء والغاز والبترول خاصة وأن الجزائر تمتلك الخبرة الكبيرة في المجال وافتقار الدول المجاورة للخبرة والمال ووفرتها على طاقات هائلة يمكن للجزائر استغلالها بهدف ربطها بشبكات الكهرباء والغاز والبترول الجزائرية لتصبح الجزائر قوة اقليمية مسيطرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

- حسين عبد الله، البترول العربي، "**دراسة اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية، مصر، 2003.
- سالمي محمد دينوري، علاق فاطمة، "**دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها، مجلة اقتصاد المال والأعمال**"، العدد السادس، جوان، 2018.
- سعدون بوكبوس، **"الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية 1962-1989، 1990-2005"**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2019.
- سفيان عمراني، "**أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة 2000م-2015م**"، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018.
- صديق محمد عفيفي، "**تسويق البترول**"، مكتبة عين الشمس، مصر، الطبعة التاسعة، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**"، الدار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2015.

- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- محمد عبد الله شاهين، "**دور البنك الدولي في اقتصاديات الدول العربية**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2014.
- محمد كمال، " **قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017.
- مدني بن شهرة،"**الإصلاح الاقتصادي وسياسة تشغيل التجربة الجزائرية**"، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2009.

ثانيا: المجلات.

1- أبو بكر بوسالم، عطاء الله بن طيرش، "**دور انهيار أسعار النفط في تبني استراتيجية تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.

2- بن مالك عمار، دهان محمد، **"دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001م- 2014م**"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 14، المجلد 01، 2017.

3- بوزيان عثمان، **"الخوصصة في الجزائر دراسة وتقييم"**،مجلة البحوث التجارية، العدد 05، المجلد 28، 2006.

4- حكيم بوجطو، محمد أمين مصطفاوي، "**القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**"، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، العدد12، المجلد5، جامعة المدية الجزائر، 2020.

5- الداوي شيخ، **"الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسة العامة"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009.

6- دليلة بن عمارة، شريف طويل نور الدين ، "**صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة2000-2017"**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد5، العدد2، 2018.

7- سفيان خلوفي، كمال شريط، "**أثر جائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الاشارة الى حالةالاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، المجلد8، العدد3، 2021.

8- سلمى صالحي، "**دراسة استشرافية تحليلية لواقع الطاقات المتجددة في الأردن والجزائر**"، مجلة العلوم الإحصائية،جامعةامحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، العدد12، 2021.

9- عامر هني، "**قراءة في مخططات التنمية بالجزائر1967م- 2014م**"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد الرابع، جامعة المسيلة،2014.

10- عقون شرافوآحرون، "**التمنية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001م- 2019م**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الخاص، المجلد رقم 02، 2018.

11- فاتح حركاتي، نشأت الوكيل، "**دورقطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد2، 2018.

12- فرحات عباس، سعود وسيلة، "**عرض عام لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائرخلال فترة 2001م- 2004م**"، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، 2018.

13- كرامة مروة ،رحال فاطمة، خبيزة أنفال "**تأثيرات الأزمات العالمية على الاقتصاد العالمي :تأثير فيروس كورونا كوفيد 19على الاقتصاد الجزائري نموذجا** "، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد ، 2العدد2، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020.

14- كربالي بغداد، "**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**"،مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005.

15- لطيفة قعيد، "**أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد**"، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، مجلد 2، العدد 2، المركز الجامعي تيبازة، 2020.

16- مدحت العراقي، "**ارتفاع أسعار النفط الأسباب- التداعيات- التوقعات**"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 08، جويلية 2006م.

17- مصطفى خوصة، "**الاستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع النفط في الجزائر**" مجلة اقتصاد المال والأعمال،جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 4، العدد1، جوان2019.

18- موسى كاسحي ، دربال رقية " **أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري** "،مجلة أبحاث، المجلد 6، العدد1، 2021.

ثالثا: المذكرات.

- **دكتوراه:**

أمير صفية، "**أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف حالة الجزائر 1986-2016**"، أطروحة مقدمة لننيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2019.

1- بن موفق زروق، "**استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.

2- حسيبة زايدي، "**فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

روابح عبد الباقي، **"المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية ومقارنة"**،

3- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006.

4- عبد الجليل هجيرة، "**العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.

5- عبد الجليل هجيرة، "**العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.

6- عبد المالك مباني ، "**الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر،2014.

7- غرداين عبد الواحد، **"خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية"**، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

8- قريمش مليكة، **"دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الساسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2012.

9- مخضار سليم، **"دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018.

10- مومني لمياء، "**أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، فرع اقتصاد مالي، 2019. "

11- موري سمية "**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دارسة قياسية "أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر سنة 2015**

12- يوب فايزة، "**أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسيةعلى الجزائر الفترة 1970م- 2014م**"، أطروحة دكتوراه، 2018.

- **ماجستير:**

1- بلقاسم سرايري، "**دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة لحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2008.

2- خالدية بن عوالي ، "**استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر،2015.

3- داوود سعد الله، "**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر "2000-2010**"، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2010.

4- عثامنية رؤوف، "**التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2001.

5- العمري علي، "**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)**"، رسالة ماجستير، معهد علوم اقتصادية وعلوم التسيير - فرع اقتصاد كلي- جامعة الجزائر سنة 2008.

6- عيسى مقلد، "**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.

7- مسعود مهوب، "دراسة **قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة1886-2010**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2011.

8- مشدن وهيبة، "**أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي**" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

9- نبيل زغبي ، "**أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

10- نذير مياح ، "**السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989-2008**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010.

- **ماستر:**

1- بلهوشي عبد المؤمن، طواهري أنيس، "**أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري الفترة 2006- 2018**"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، 2020.

2- بن عالم أحلام، تمرانت أحلام، **"المديونية الخارجية في الجزائر واقع وآفاق"**، مذكرة ماستر في علوم التسيير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تحصص ادارة ومالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2018.

3- بوعظم وليد، "**دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990م- 2015م"**، مذكرة ماستر علوم اقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، 2016.

4- جليل عبد المنعم ,بو دربالة بن عمر، **"أثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة تحليلية** "، مذكرة ماستر أكاديمي قسم العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2016.

5- حليشتنهنان، سقار وسيلة، "**مسار الخوصصة في الجزائر بين النص والواقع 1989م، 2015م"**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود العمري، تيزي وزو، الجزائر،2016.

6- خديجة حساين دواجي، "**دراسة احصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة 2001م- 2014م"**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014.

7- خير الدين صالح، "**دراسة تحليلية لانهيار أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري"**، مذكرة ماستر تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945م، 2018.

8- شتيوي مروة، شتيوي شبيلة، "**أثر تقلبات سعر البترول على الاستثمار في الجزائر 2000م- 2016م"**، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، الجزائر، 2018.

9- علي دبية، "**تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط (2011/2001)**"، مذكرة ماستر في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر،2013.

10- عمراني وهيبة، "**تغيرات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني"**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة البويرة، 2018.

11- عيمن ابراهيم، عامري سفيان، **"تقييم أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000م- 2020م"**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بي يحيى، جيجل، الجزائر، 2020.

12- غربي وجدان، "**أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"**، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة 08 ماي 1945م، 2016.

13- فارس أبو بكر الصديق، "**أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر"**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2018.

14- قروف سعيد، "**انعكاسات أسعار البترول على الايرادات العامة**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

15- كميلة عبدة، "**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 2000م- 2016م**"، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017.

16- ليلى ميهوبي، "**أثر الاصلاحات الاقتصادية على السياسة التشغيلية في الجزائر**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2015.

17- نادية معلالة، مليكة دريوش، "**أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001م-2014م**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تمويل التنمية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، الجزائر، 2015.

رابعا: تقارير.

1- تقرير المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسية، "**كيف عصفت جائحة كورونا باسعار النفط، التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي**"، 2020.

2- **تقرير معهد حوكمة الموارد الطبيعية** ، فيفري 2021.

3- القدس العربي "**ما هي أهمية مشروع "نوبك" الذي يناقشه الكونغرس الأمريكي للاخضاع أوبك وحلفائها للاجراءات مكافحة الاحتكار**".

4- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، "**تقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية**"، من اعداد ماجد ابراهيم سنة 2020.

خامسا: المواقع الالكترونية.

1- Media , https:// uomustansiriyah.odu.iq

سادسا: قنوات يوتيوب.

1- أشرف ابراهيم، **حلقة بعنوان "هل ينجح أيلون ماسك في تدمير صناعة البترول"** ، قناة "المخبر الاقتصادي +"على اليوتيوب، تاريخ المشاهدة 13.05.2022.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 1999إلى غاية2020 ودراسة واقع الاقتصاد الجزائري ومعرفة اثر تقلبات أسعار البترول عليه، وتشريح مقومات الاقتصاد الوطني التي تمكنه من التنويع في مصادر الدخل بالاعتماد على الإمكانيات الداخلية وبالاعتماد على الكفاءات العلمية المتخصصة في استغلال الطاقات الكامنة للاقتصاد الجزائري سواء الطبيعية أو البشرية. حيث بعد الدراسة توصلنا إلى أن الجزائر دولة عضو مؤثر وملتزم في منظمة الأوبك مما يجعلها تخضع لقيودها وقوانينها وتأثر الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة بتداعيات فيروس كورونا والذي أدى إلى انهيار أسعار البترول بالإضافة لتأثر الميزانية العامة للجزائر بتغيرات أسعار البترول باعتبار أن الجزء الأكبر من إيراداتها مشكل من الجباية البترولية، وأيضا الاعتماد على السعر المرجعي للبرميل في بناء الميزانية العامة.

الكلمات المفتاحية : البترول، السوق البترولي ،أسعار البترول، الكارتل، التوازن الداخلي والخارجي .

Abstract:

This study aims to shed light on the impact of oil prices on the Algerian economic variables during the period 1999 to 2020, and to study the reality of the Algerian economy and know the impact of oil price fluctuations on it, and to dissect the components of the national economy that enable it to diversify into sources of income by relying on internal capabilities and by relying on scientific competencies specialized in Exploiting the latent energies of the Algerian economy, whether natural or human. After the study, we concluded that Algeria is an influential and committed member state of the Organization of the Petroleum Exporting Countries, which makes it subject to its restrictions and laws. The global economy in general and the Algerian economy in particular was affected by the repercussions of the Corona virus, which led to the collapse of oil prices in addition to the impact of Algeria's general budget The changes in oil prices, given that the bulk of its revenues are formed from petroleum taxation, as well as reliance on the reference price of a barrel in building the general budget.

Keywords: oil, oil market, oil prices, cartel, internal and external balance